



2271  
.442  
.349

PRINCETON UNIVERSITY LIBRARY

This book is due on the latest date  
stamped below. Please return or renew  
by this date.

FEB 27 2007

JUN 15 2014



32101 077782058



الغزني  
هو الله تعالى شأنه

ما شاء الله كان وما لم يشأ لم يكن لا حول ولا قوة الا بالله  
الحق العظيم  
هذا

كتاب الأغلام بقوا طيع الاسلام وللاذمة  
العلامة شهاب الدين  
أحمد بن حجر الهيتمي  
نفقنا الله به  
وبعلومه  
آمين

النفسي  
نعم المولى ونعم

الوحي  
حسبنا الله ونعم





(RECAP)

2271

442

349

بسم الله الرحمن الرحيم وبالله استعانة  
 عندك اذ اطلعت لعلم الفتوى في سماء التحقيق شمساً وبدوراً  
 وجمعت طلاء الشريعة الغراء ارفع الناس في الذين مكانة  
 وجوراً وسروراً واخترتهم لحفظ فرائض الاسلاف وسننه  
 واقمتهم بنحو ما يهتدى بها في ظلمات الجهالات الى منجى القوم  
 وسننه ونشهد ان لا اله الا انت وحدك لا شريك لك شهادة  
 يلوح عليها امير الانصار وينجو من خرها من احوال قبائح العرب  
 عليك حين لامناص ونشهد ان سيد محمد انبيك ورسولك افضل من  
 اودى فيك فصير واجل من انبيائه فرضى وشكروا رسلته خير  
 امة اخرجت للناس فهديت به كل حائر وارديت به كل جائش  
 ونحويت به ظلم البدع والكفر لاسيما من بلاد الحرمين وقصفت به  
 دينه الطغاة العظام وامرته بان يورثها من بعده من الائمة  
 الاعلام حتى يرثها على من عاقدتهم في واقعة من وقائع  
 الاحكام صلى الله عليه وسلم وعلى آله واصحابه الذين نصر الحق  
 واشادوا فخره ودفعوا الباطل واهله الكثيرين واماتوا

ذكره صلاة وسلاماً دائماً ما اقام تبصرة دينه القويم بعض  
وارثيه وبذل نفسه في الله رجلاً ما اصره لوارثيه وما رقيه  
اما بعد فهذا تاليف جامع ومجموع ان شاء الله تعالى نافع  
دعاني اليه وقوع غلط فاحش في مسألة افيت بها فاجبت  
ببيانها مع ما يتعلق بها لان الحاجة ماسة الى جميع ذلك  
سيما وقد توقعرت هذه المسالك حتى صار الغلط والوضا  
فضلا عن المشكلات اقرب الى المنسويين الى العلم من جبل  
الوريد ولسان حالهم يعلن انه ليس لهم منها من محيد لما جعلوا  
عليه من مخالفة سنن الماضين والتخلد الى ارض الشهوات  
والطمع فيما بايدي الظلمة والمتمردين تسال الله ان يعافينا  
من ذلك وان يضيئنا من ظلم هذه الهالك وان يوفقنا الى ما كان  
عليه ائمتنا من صالح العمل ومجانبة الزلل انه اكرم مسؤول  
وارضى مأمول هذا وقد لوحث لك بالقضية الحاملة على  
هذا التاليف وبيانها اني لما كنت بمكة في مجاورتي الثالثة  
٩٤٢ هـ رفعت الى فتوى صورتها ما قولكم في من تزوج بالغة  
ثم اشهد عليها انه اقبضا حال صداقها فهل يبيع هذا الاشهاد  
وهل للنوصي مطالبة بالمهر المذكور وهل له ولو حاكما  
ان يقول له يا كلب يا عديم الدين ام لا فهاذا يلزمه في ذلك  
فاجبت بما صورته ان بلغت مصلحة لدينها وما لها مع قبضها  
والاشهاد عليها ولم يكن للنوصي مطالبة ولا الدعوى عليه  
وقوله له ما ذكرتم محرم التحريم الشديد بل منهما يكون قوله

يا عديم الدين كفرا فيعز التقرير الشديد باللائق به والزاجر له  
 ولا مثاله والله سبحانه وتعالى اعلم بالصواب وكتبه فلا تهم دفعها  
 صاحبها فوقعت في أيدي جماعة اصدقا للصادق منه ذلك فقصدها  
 التقرب اليه بالكذب على الله وميعة الذين ظلموا اي منقلت نقلت  
 فاعترضوا ما كتبته وشفعوا به عند العوام وموهوا عليها  
 حتى قال بعض مجاز فيهم لعوامه هذا الاقبا به كفر وعلمه بان  
 قائل هذا اللفظ يكفر مطلقا وليس كذلك ومن كفر مسلما  
 فقد كفر ثم اعترضوه بامور اخرى منها كيف يفرع التقرير على  
 الحكم بانه كفر ومنها كيف يكتب المفتي التقرير الشديد  
 والتقرير مراجع الى راي الحاكم في الشدة والضعف  
 ومنها ان من صدر منه ذلك مثله لا يفتي عليه ومنها ان  
 الجواب ليس مطابقا للسؤال هذا ما نقل الى وسمعه من  
 اعتراضاتهم وهي دلالة لها على غباوة قائلها غنية عن الغرض  
 لها بردوا بطلان لكن اجبت في هذا التأليف تحرير الالفاظ  
 المكفرة التي ذكرها اصحابنا وغيرهم فان هذا الباب  
 منتشر جدا وقد اضربت فيه افكار الائمة وعباراتهم و  
 فيه اقدام كثيرين ومخطر امره وحكمه كان حقيقا بالافراد  
 بالتأليف ولم ار احدا عرج على ذلك فقصدت تسهيل جمعه  
 وبيان ما وقع للناس فيه بحسب ما اطلعت عليه وصممت الى ذلك  
 فوائد عشر عليها افكرى الفاتر واستنتجها نظري القاصر  
 اسأل الله ان يجعلني من هداة وهديين وان يصيرني ممن وصل



الخبر لهذا الامة بسببه انه جواد كريم رؤوف رحيم غافر  
الزلات وراحم العثرات فعليه التكلان ومنه التأييد  
والامتنان واليه المخرج في المهام ومن فيض فضله نفترق  
اسباب السداد والعصاة في المياد ولنتكلم اولاً في الحكم الذي  
ابديناه في يا عديم الدين مقدمين عليه الكلام على من قال  
لمسلم يا كافراً فان الاصل الذي اخذت منه ما اشترت اليه  
في الجواب من التفضيل ثم يعقبه برد ما ذكره من الشبهة  
ثم يتخير بقية الالفاظ التي تقع بين الناس مما اتفق  
على انه كفر واختلف فيه فنقول عبارة الرافعي في الغرر  
نقلنا عن التهمة وانه اذا قال لمسلم يا كافراً بلا تاويل كفر  
لانه مني الاسلام كفر وقد صح انه صلى الله عليه وسلم قال  
اذا قال الرجل لأخيه يا كافراً فقد بآبها احدهما والذي  
رواه به مسلم فيكون هو كافراً اهـ وبتبعه النووي في الروضة  
وعبارته قال المتولى ولو قال لمسلم يا كافراً بلا تاويل  
كفر لانه سمي الاسلام كفراً اهـ واعتمد ذلك المتأخرون  
كابن الرفعة والقول والنشائي والاسنوي والاذري  
وابن زرعة وصاحب الانوار وشارح الانوار بل كثير منهم  
كالنشائي والقول وصاحب الانوار وغيرهم جزموا به من غير عز  
ولم ينفرد المتولى بذلك بل سبقه الي ذلك ووافقه عليه جمع من  
اكابر الاصحاب منهم الاستاذ ابو اسحاق الاسفراييني والحلي والشيخ  
نضر المقدسي وكذا الغزالي وابن دقيق العيد بل قضته كلام

هؤلاء انه لا فرق بين ان يقول كما سيتضح لك من كلامهم  
الذي اذكره عنهم فان قلت قد خالف ذلك النووي نفسه  
في الاذكار فقال بحرم تحريمها قلت لا يخالفه فان الملا<sup>والتحریم</sup>  
في لفظ لا يقتضي انه لا يكون كفرا في بعض حالاته فعبارة الاذكار  
لا تنافي عبارة الرخصة وغيرها على ان الكفر بحرمة تحريمها غليظا  
فكأن عبارة الاذكار شاملة للكفر ايضا ولكنه التغير  
بالتحریم الغليظ قصد السمو للمحالة التي يكون فيها كفرا  
وغيرها واذا تأملت هذا التقدير ظهر لك حسن ما فعلته في المناوئ  
المذكور من قولي في غير رايي حيث فرغت على التحريم ولم افرع على  
الكفر لان التحريم هو الامر المحقق واما الكفر فقد يوجد عند  
الناوئ وقد لا يوجد ولم تعلم ان قائل ذلك لم يقول فحينئذ  
على الامر المحقق وطرح الامر المشكوك فيه وهذا اندفع الاعتراض  
السابق وهو كيف يفرع التغير على الحكم بالكفر وسياتي لذلك  
منريد فان قلت يؤيد ما في الاذكار قول ابن المنذر في الاشارة  
في باب القذف واجمع كل من احفظ عنه من اهل العلم على ان الرجل  
اذا قال لرجل من المسلمين يا يهودي يا نصراني ان عليه التغير  
ولاحد عليه ثم قال ويشبه ذلك مذهب الامام الشافعي قلت  
قد علمت بما تقر في عبارة الاذكار ان عبارة كهذه العبارة  
مطلقة وعبارة الشيطان وغيرها السابقة عن المتولى مفصلة  
ولمطلق لا ينافي المفصل ثم رايته الاذكار في ذكر ما هو صريح  
في ذلك حيث قال عقب كلام ابن المنذر وقياس ما تقدم

أي من المتولى أنه إذا قال له بلا تأويل أنه يكفر لأنه جعل  
 الإسلام يهودية أو نصرانية فأمله أم فجعله مطلقاً وجعل  
 كلام الشيخين من المتولى مفصلاً وحمل هذا الإطلاق على ذلك  
 التفصيل أخذاً بالنقطة الأصولية الشهيرة فإن قلت عبارة  
 النووي عفا الله عنه في شرح مسلم قد تنافي ما تقرّر وما صلاها  
 أن هذا الحديث مما عده العلماء من المشكلات من حيث أن ظاهره  
 غير مراد فإن مذهب أهل الحق أنه لا يكفر المسلم بالعاصي كالقتل  
 والزنا وكذا قوله لا يخيه ياكاف من غير اعتقاد بطلان دين  
 الإسلام ثم حكى في تأويل الحديث وجوهاً أحدها أنه محمول  
 على المستحل ومعنى بابها أي بكلمة الكفر وكذا حار عليه في  
 رواية أي رجعت عليه كلمة الكفر قريباً وحار ورجع بمعنى  
 الثاني رجعت عليه نفقسته لآخيه ومعصيته تكفيره له  
 الثالث أنه محمول على الخوارج المكفرون المؤمنين وهذا نقله  
 القاضي عياض عن مالك وهو ضعيف لأن المذهب الصحيح المختار  
 الذي قاله الأكثرون والمحققون أن الخوارج لا يكفرون  
 كما أثر أهل البدع الرابع معناه أنه يؤول إلى الكفر فإن المعاصي  
 كما قالوا يريد الكفر ويخاف على المكث منها أن يكون عاقبة  
 شتمها المصير إلى الكفر ويؤيد رواية أبي عوانة في مسنده  
 على مسلم فإن كان كما قال ولا فقد بقاء الكفر وفي رواية  
 إذا قال لا يخيه ياكاف فقد وجب الكفر على أحدهما الخامس  
 معناه فقد رجع إليه تكفيره فليسراجع حقيقة الكفر

من التكفير لمكونه جعل احاه مؤمن كافرا فانه كفر نفسه  
 ما لا ينفك من هو مثله وام لا يكفر من لا يكفره الا كافرا  
 يعتقد بطلان دين الاسلام في منازعة السك في بعض  
 في فتاويه مبينة على اى فتحه من هذا واعترف بان خارج  
 عن قوله عن الامام شافعي وهو ان من كفر احدا من عشرة  
 لمسه يدهم بالحنكة كفروا كان مؤولا وقد بسطت الكلام  
 على ذلك في كتاب صواعق المحرقة في رد على الروافض  
 وغيرهم قلت لاني في عبارته المذكورة ما مر لان قوله  
 من غير اعتقاد بطلان دين الاسلام هو من الذين لا يدر  
 عن المتولى ان ذلك لا يكفرهم في الرجاء الاول تقييد  
 بقوله المتولى باستقلال كيد وقول ان ريد تقييد  
 للمعنوم وطاهر او المبطون فليس كذلك وسأبينة انه اذا  
 قال يا كافرا مؤولا بكفر النعمة او نحوه كان مع ذلك حراما  
 اجماعا عند جماهير من المحدثين فان اعتقد حله خالفني  
 القول بكفره على الخلاف الآتي في مستعمل الحرام المجمع عليه فان  
 قسما ما شرط ان يكون معلوما من الدين بالضرورة احتمل  
 ان نقول ما كفر بها وندعي ان حرمة ذلك معلومة من الدين  
 بالضرورة لان احدا لا يجهل تحريم اذى المسلم سيما بهذا  
 اللفظ القبيح وان قلنا بعدوا شرط ذلك فالكفر  
 بهذا اللفظ واضح وان ذكر هذا اللفظ من غير تاويل فان  
 قصد مع ذلك ان ديننا الذي هو مشنن وهو الاسلام كفر





كما قال والارجعت عليه وفي رواية له ايضا ليس من رجل ذكر  
لغير اسمه وهو يعلم الاكفر ومن دعي رجلا بالاكفر او قال عدو الله  
وليس كذلك الا حار عليه ومرفى رواية ابى عوانة انه كان كما  
قال والافطد بالاكفر وفي رواية اذا قال لاصيه يا كافر فقد  
اكفر على احدهم ومعنى كفر الرجل احاء نسبه اياه الى الكفر  
بصفة الخبر نحو انت كافرا وبصفة النداء نحو يا كافرا وباعتقاد  
ذلك فيه كاعتقاد الخوارج تكفير المؤمنين بالدنوب وليس  
من ذلك تكفير جماعة من اهل السنة اهل الاهواء لما قام  
عندهم من الدليل على ذلك ومعنى بآبها اسدها اى جمع بكلمة  
الكفر كما مر والخبر بان لا بد ان يبوأها احدهما بينه قوله في الرواية  
ال اخرى ان كان كما قال والارجعت عليه ومن ثم كانت هذه الرواية  
في قوة قضية منفصلة اقيم البرهان على صدقها بخلاف الاولى  
اد معناها كل مكفر اخاه فدأ بما اما ان يكفر القاتل او المقتول  
له ومن على صدق ذلك في الرواية الثانية لانه ان كان كما قال  
والاكفر القاتل اى بالمعنى السابق بيانه وقوله او قال عدو الله  
نضر كما قاله بعض الشارحين في ان نسبة الرجل غيره الى عدو  
الله تعالى تكفير له وكذا نسبة نفسه الى ذلك ويوافق قوله  
تعالى من كان عدوا لله وملائكته ورسوله ورسوله  
الكتاب ما لوقال انه عدو للنبي صلى الله عليه وسلم ومتران  
معنى حار جميع والاستثناء قيل معنوى اى لا يدعوه احد الا  
حار عليه لان القصد الاثبات ولو لم يقدر النفي لم يثبت ذلك

ويحتمل عطفه على ليس من رجل فيكون جارا على اللفظ وقد  
 فسر الحليمي في المنهاج الحديث بما يوافق كلام المتولي فقال  
 ان اريد به ان الدير ادى يفتقه كفر كفره دون اخيه ان كان  
 اخوه مسلما حقيقيا وان كان يبطن الكفر ولا يظهره فذا لا غير  
 مراد بالحديث اذ لا يوروا احد منها بالكفر وحيث يعزى القاتل  
 اهر فامله بقره صريحا فيما مر من المتولي وان النضر برأينا  
 يجب عند كون المقول له ذلك كافرا باطنا فان قلت كيف  
 يكون كافرا باطنا وبقي قلت يمكن بقاؤه لاستنابته ان قلنا  
 ان المرتد سمهل ٣ ايام او لارالة شبهة او تغيبا وغير ذلك  
 لا اثر ايزا وايزاؤه انما يجوز للامام بالقتل ان لم يثبت وبين  
 الفرق بان المرتد لم يظهر الاسلام فلم يكن له احترام اصلا بخلاف  
 من اطهر الاسلام وان كان كافرا باطنا ومع ذلك فالموافق  
 للقواعد انه حيث ثبت كفره باطنا كان حكمه حكم المرتد ولا تغرب  
 على من قال له يا كافرو فسر الغزالي في الاحياء الحديث بما يوافق  
 كلام المتولي ايضا حيث قال معناه انه يكفر وهو يعلم انه مسلم  
 اى في كفره دليل قوله فان ظن انه كافر ببدعة او غيرها كان  
 مخظئا لا كافرا اهر وقد يؤخذ من كلامه حمل كلام الحليمي  
 السابق على غير ما مر بان يقال معنى قوله ان كان اخوه مسلما  
 حقيقيا اى في اعتقاده وقوله وان كان يبطن الكفر ولا  
 يظهره اى في اعتقاده وحيث فاقض قوله وحيث يعزى القاتل وهذا  
 الاولين متعين لا ينبغي الدخول عنه وقد فسر ابن رشد بن اكار

جماعة انما لكية الحديث بما يوافق كلام المتولي ايضا حيث  
 حمل الحديث على ان من قال ذلك كفر حقيقة لانه ان كان  
 المقول له كافرا فقد صدق والا كفر القائل لانه اعتقد  
 ما عليه المؤمن من الايمان كفر واعتقاد الايمان كفر كفر  
 قال تعالى ومن يكفر بالايمن فقد حبط عمله وقال غيره من  
 ائمتهم لا يبعد حمل الحديث على طائفة من تكفيرا ليقابل  
 على القول بان الدعاء على غيره بالكفر كفر واعتراض بعضهم  
 بان الداعي انما كفر على القول بذلك من جهة انه لما دعى  
 بالكفر كانه رضى والرضى بالكفر كفر بخلاف هذا وظاهر  
 كلام الحلي والقرالى الذى ذكرته عنهما ان القائل حيث اعتد  
 ان المقول له مسلم كفر مطلقا وان اول لكن ما مر عن  
 المتولى اوجه وقال ابن دقيق العيا في قوله عليه الصلاة  
 والسلام ومن دعى رجلا بالكفر وليس كذلك الاحار  
 عليه اى رجع وهذا وعيد عظيم لمن كفر احد امن  
 المسلمين وليس هو كذلك وهو ورطة عظيمة وقع  
 فيها خلق من العلماء اختلفوا في العقائد وحكموا  
 بكفر بعضهم بعضا وخرق حجاب الهيبة في ذلك  
 جماعة من المشوية وهذا الوعيد لا حق ٢٠ ثم نقل  
 عن الاستاذ ابي اسحاق الاسفراينى من اكابر  
 اصحابنا انه قال لا اكفرا لا من كفر في قال وزعم  
 خفي هذا القول على بعض الناس وحمله على غير محله الصحيح



والذي ينبغي ان يحمل عليه انه لمع هذا الحديث الذي يقتضي ان  
من دعى رجلا بالكفر وليس كذلك رجع عليه الكفر وكذا  
قوله عليه الصلاة والسلام من قال لا خير يا كافرا فقد باد  
بها احدهما وكان هذا المتكلم اى الاسناد ابو اسحاق يقول  
الحديث دل على انه يحصل الكفر لاحد الشخصين اما المكفر  
او المكفر فاذا كفر في بعض الناس فكفر واقع بلنا وانا قطع  
انى لست بكافرا فكفر راجع اليه ام فنامله تجده صريحا  
فيما مر عن المتولى وفي ان ابن دقيق العيد موافق على ذلك  
وفي انه لا فرق بين التاويل وعدمه وسلام الشيخ نصر  
المقدس في تهذيبه في كتاب الصلاة صرح في ذلك  
فانه لم يقيد التكفير الا بما اذا كان المقول له ذلك  
ظاهرا عدالة لكن الاوجه ما مر عن المتولى من التفصيل  
وفي كافي الخوارزمي لو قال لست من امة محمد اولا عرف  
الله ورسوله او انا كافرا وبرى من الاسلام كفرا  
ام والحكم فيه ظاهرا لان يزعم انه اراد انه ليس  
منهم قطعا بل ظنا او انه لا يعرف الله ورسوله على طريقة اهل  
الاصول او بخود لك فيما يظهر وللفتى تليد ابن المقرئ  
اعتراض على الروضة اجبت ذكره مع التنبية على رده  
وعبارته قال في الروضة قال المتولى لو قال لمسلم يا كافرا  
بلا تاويل كفر لانه سمي الاسلام كفرا ذكر القولى مثله ولم  
يعلمه ولم يفسره الى احد قال فان اراد كفر النعمة والاحسان

فلا هم ولا نسلم قول الروضة لانه سمي الاسلام كفرا فان هذا  
 المعنى لا يفهم من لفظه ولا هو مراده انما مراده ومعنى لفظه  
 انك لست على دين الاسلام الذي هو حق وانما انت كافر  
 دينك غير الاسلام وانما على دين الاسلام هذا مراده بلا  
 شك لانه انما وصف بالكفر الشخص لا دين الاسلام  
 من عنده كونه على دين الاسلام فلا يكفر بهذا القول وانما  
 يعبر بهذا السب الفاحش بما يتيق به ويلزم على ما قاله  
 ان من قال لعامدا فاسق كفر لانه سمي العبادۃ فسقا ولا  
 احسب احدا يقوله وانما يريد انك فسق وتعمل مع عباد  
 ما هو فسق لان عبادك فسق فكيف يحكم عليهم بالكفر  
 باطلاق هذه الكلمة المحتملة للكفر وغيره واحتمال غيره اكثر  
 واظهر وانما يصح المعنى الذي ذكره لوقال يهودى او نصرانى  
 لمسلم يا كافر فهذا بلا شك لا يريد الا ان دينك وهودى  
 الاسلام كفر واما المسلم فلا يريد هذا اصلا ثم كلام  
 الفقيه ولك رده بانه مبني على ما زعم من ان معنى لفظه ما ذكره  
 وليس معناه ما زعم بل معناه يا متصفا بالكفر وهذا كما  
 ترى صادق فان ما انتصف به من الاسلام يسمى  
 كفرا وبالكفر تنصف ما الاسلام من اصله وهو الذي  
 زعمه ولا اشركون هذا الثاني هو الذي يعط قصد  
 بهذه الكلمة لان وصفه بالكفر مع مشاهد الاسلام  
 منه وعدم تاويله قرينة ظاهرة على تسمية الاسلام

كفرا فعلنا بما دل عليه لفظه صريحاً لواء سطة القرينة  
المذكورة والغيا النظر الى ما يقصد بهذه الكلمة بين الناس لأن  
هذا لا يقول عليه في هذا الباب وقناله است حيث اطلقت  
هذا اللفظ ولم تقول كذا كذا لئلا نقض لفظك تسمية  
الاسلام كفرا وان كنت لم تقصد ذلك لانا انما نحكم بالكفر  
باعتبار الباطن لا الظاهر وقصدك وعده انما ترتبط به  
الاحكام باعتبار الباطن لا الظاهر فاندفع زعم ان هذا المعنى  
لا يفهم من لفظه وقوله انما مراده ومعنى لفظه الخ بل ذكر  
المراد لا وجه له هنا البتة لما قررناه بان حكما انما هو باعتبار  
الظاهر فلا نبحث عن المراد ولا ندير عليه حكما ظاهرا وانما  
حصص لقوله انما وصف بالكفر الشخص لا دين الاسلام  
واما ما زعم من الزعم المذكور فغير صحيح بل لا يلزم  
عليه ذلك لان العبادة لا تنافي الفسق لا مكان اجتماعهما  
في آن واحد اذ من ارتكب كبيرة فاسق وان كان اعبد الناس  
بخلاف الكفر والاسلام فانه لا يمكن اجتماعهما من شخص  
واحد في حالة من الاحوال فلا يلزم من القول لعابد يا فاسق  
تسمية العبادة فسقا بخلاف القول لمسلم يا كافرا فانه ظاهر في  
الوصف بالكفر ولو مع ما هو عليه من الاسلام فلزم تسمية الاسلام  
كفرا وما يقبح منه يرد بان اللفظ اذا كان محتملا لمعان  
فان كان في بعضها اظهر حمل عليه وكذا ان استوت  
ووجد لاحدهما مرجح وهو هنا ما مر من وصفه بالكفر

مع علمه بما هو عليه من الاسلام فقوله واحتمال غيره أكثر  
 ظاهر وقوله واطهر ليس في محله كما تقرر وقوله وانما يصح المعنى  
 لذى ذكره الخ يريد بما علمه مما هو غنى عن الاعداد وقوله  
 واما المسلم فلا يريد هذا أصلاً ليس في محله أيضاً لان الارادة  
 وعدمها لا شغل لنا بها فاذا تقرر لك حكم يا كافر بما لم تجز  
 في كتاب وعلمت ان ما ذكره الشيخ في نفي نفي عن المولى  
 هو الحق الذي لا يحيد عنه وان كلام جمع من الاصحاب  
 صريح في كفر قائله مطلقاً وان ما مر من عبادة الاذكار  
 وشرح مسلم وغيرها لا يخالفه فظهر لك ان ما افقيت به  
 في يا عديم الدين حق ظاهر لا يسع احداً انكاره وان  
 من انكره فقد انكر على هؤلاء الاثمة الذين هم اباؤنا  
 في الدين لكن المعترضون على لا يحترمون احداً من المناظرين  
 ولا من المتقدمين فليهم اسوة والحمد لله على ذلك فن قال  
 لا خيراً عديم الدين نقول له ما الذي اردت بذلك  
 فان قال اردت ان ما هو عليه من الدين لا يسمى ديناً قلنا له  
 قد كفرت فان لم تسم ولا ضرراً غنقك وان قال اردت انه  
 لا دين له في المعاملات ونحوها قلنا له لا كفر عليك لكن عليك  
 المنع من الشديد الا تقول بك وان قال لا نية لي قلنا له  
 فهل تعتقد ان يحل لك ان تقول له ذلك فان قال نعم  
 نعم قلنا له كفرت ان كان ذلك مما لا يصح عليك نية على ما مر  
 وان قال لا استحتم ذلك او كان مما يخفى عليه ذلك قلنا

في ما شئت الاصل  
 في ما شئت ان تسم  
 جعل به فانما ان تسم  
 من الاولاد وانه عليه  
 انما ان القائل الا لفظ  
 اولاد ان القائل ما  
 لا القائل ما  
 ان تسم



عليك المعبر لا تلك ارتكبت معصية ليست كفرًا إلى هذا  
 التفصيل كله المستفاد مما قررته في إياك فاسترت بقول في الجواب  
 السابق بل ربما يكون قوله يا عليم الدين كفرًا وإذا تمهلت  
 حقيقة ما اجبت به فلنرجع إلى رد كلام المعتضيين وهو  
 بركا كنه وكونه بالخيال أشبه غنى عن الرد لكن في ضمن رده فوات  
 فاما قول من قال هذا لا فناء كفرًا لا قضاءه ان قائل هذا اللفظ  
 يكفر مطلقا وليس كذلك من كفر مسلما فقد كفر فيرد عليه ما مر  
 منها ان دعواه اقتضا قول رعا الخ ان كفر مطلقا محارفة وجهل  
 بمدلولات الالفاظ فار مدلول رعا ان له حالة يكون فيها  
 كفر او حالة لا يكون فيها كفر وهذا محال واضح فلا يطيل فيه  
 لان الكلام فيه لا يليق بهذا المصنف المبني على غاية الاتقان  
 والعزيم ومنها ان احتجاجه بما ذكر مكفر له صريحاً فانه كفر  
 مسلما من غير تاويل لان المفتي اذا افتى بحكم فلا يخلو لما ان  
 يكون حقا او خطأ فان كان حقا فلا كلام في تكفيره وان  
 كان خطأ فكذلك وان تعد الخطأ لانه لم يتعد تكفير احد <sup>بعض</sup>  
 اذ المفتي لا يفتي على احد معين والعجب من خوفة كيف يكفر غيره  
 ويستدل بما يكفر به نفسه فان قلت فلم ذكرت هذه الاشارة  
 الحفية ولم تفصل في الجواب كما فصلت هنا ولا اهلقت القول  
 بالحرمة كما مر في الاذكار قلت ايتارا للاختصار وحذر من  
 الوقوع في ورطة الاطلاق فان النورى قال في آداب المفتي من  
 الروضة واذا كان في المسئلة تفصيل لم يطلاق الجواب فانه

خطأ بالانطلاق وليس لئلا يكتب الجواب على ما يعلمه من صورة  
 الواقعة اذا لم يكن في الرقعة تعرض له أم وليس الاطلاق في  
 المصنفات كالاطلاق في النواوي فان الناظر في المصنفات  
 لا يقتصر على مصنف واحد والا كان مقصداً غير المصنف  
 فانه لا اهلية له في الطرق المصنفات حتى يعلم حكم واقعه  
 وانما الواجب عليه رفعها للمفتي فن افشاء واطلاقه في محل  
 التفصيل بله الى الوقوع في الخطا فكان المفتي محطاً اتفاقاً  
 وايضا فالمصنفات يكثر مسائلها فلو كلف المصنفون الى امتيعة  
 مسائل التفصيل في كل مسألة لشق عليهم بل خرجت عن ذلك  
 قد رتبتم فباع لهم ذكر اصول المسائل والاطلاق في بعض الابواب  
 انكالا على فهم التفصيل من محل آخر وغير ذلك مما لا يخفى على ناظر  
 ه كتبهم وايضا فانما لم افصل في الجواب تفضيلاً واضحاً قصداً  
 لستر المعنى المكفر عن العامة حتى لا تنطرق اليه افهامهم  
 فان غالب فطرهم سليمة ولا يقصدون بقولهم لبعضهم يا كافر  
 او يا عديم الدين الا كفر النعمة او يا من فعله كعمل الكافر او نحو  
 ذلك مما لا يقتضي الكفر فبرزت لهم ان هذا اللفظ قد يكون كفر  
 ليحدروه ويبعدوا عنه ولم ابين لهم الوجه المكفر ستر الله عليهم  
 لئلا يسمعوها منهم فيكون سبباً له فانه ربما يقصده فكان ما فعلته  
 من الاشارة الى التفصيل به برئاً مما ومن ترهيبهم بان ذلك كفر  
 ابلغ واولى والله سبحانه يوفق من شاء لما شاء واما الاعتراض  
 على التفرع بالفقه بما مر فسيبه الجمل بالاحكام وعدم لولات

الالفاظ ايضا لان الحكم المحقق هو الحرمة واما التكفير فامر  
 اخص يشترط له ما مرفكيف يعدل عن الامر المحقق وهو الحرمة  
 ولا يفرع عليه ويفرع على الامر الذي لم يعلم وجوده لانا طهه  
 يقصد المتكلم ولم يطلع عليه بل ويذكر وقوع المعق المكفر  
 من احد من المسلمين كما مر في ذكر الفقهاء له انما هو خشيته من  
 وقوعه واذا كان وقوعه في غاية الندور ففعل ان التفرع على  
 الحرمة هو الصواب الذي لامرته فيه واما الاعتراض بان  
 المفتي كيف يكتب التفرع الشديد والتفرع راجع الى رأي  
 الحاكم في الشدة والضعف فجوابه وان كان لا يستحق جوابا  
 لولا ما في جوابه من الفوائد التي لا يخفى على ذي لب ان الحكم والقضاء  
 امران لغيره لغير الجهل عليهم وعدم معرفتهم بطواهر الاحكام ففعل  
 من قاتلها وقد قال الاوذعي عن قضاة زمنه ولا يفرع بقضاة  
 زمنا قائم كفره في عهد الاسلام هذا في قضاة زمنه فبالك  
 لغيرهم وأشار الى ذلك الفائق ايضا في قضاة زمنه في تقديمه  
 على زمن الاذري بكثير ولما ان كان غالب قضاة زمنه بلغوا  
 الى ما لم يبلغه غيرهم صنف كتابا في قبايحهم وصدرت باربعين  
 حديثا مزيدا لزم وتشد يد الوعيد على أكثر القضاة وسميته  
 جمر القضاة لمن تولى القضاة ولئن سلمنا ان القضاة فيهم  
 المفتيون فلم مفتي ان يكتب التفرع شديدا وغير شديدا ولما منع  
 من ذلك عند من لم يدر في بصيرة على ان لا يحاسبوا وجها ان القاضي  
 ليس له ان يفوق في الاحكام فعليه صار المفتي من القضاة كغيره

والاستدلال للاعتراض المذكور بان التفسير يرجع الى امر حكاه  
في الشدة والضعف ناشئ عن الجهل بكلام القم وقواعدهم  
لانه ليس راجعا اليه في الشدة والضعف بل يجب عليه ان يفعل  
بالمرر ما ياسب معصيته من التخليط والتخفيف وانما الرجوع  
اليه تعيين نوع من الانواع التي يحصل بها ذلك فتأمل هذا  
الايهام الذي اوقع المعترضين في الاعتراض بذلك على ان المفتي  
ان يفظ في الجواب ولو بغير الواقع حيث لا مفسدة ففي المجموع  
والروضة واصلا للمفتي ان يشدد في الجواب بلفظ متاول عند  
زجر وتهديد في مواضع الحاجة زاد في الروضة قلت المراد ما ذكره  
الصميري وغيره قالوا اذا رآى المفتي المصلحة ان يقول للقاضي فيه  
تخليط وهو لا يعتد ظاهره وله فيه تاويل جاز زجر كما روى عن  
ابن عباس رضي الله تعالى عنهما انه سئل عن توبة القاتل فقال لا توبة  
له وسأله آخر فقال له توبة ثم قال اما الاول فرايت في عينية اراد  
القتل فغصه واما الثاني فخاسسكنا قد قتل فلم اظنم قال  
الصميري وكذا ان سأل فقال ان قتلت عبدي حل على قصاص فواسع  
ان يقول ان قتلته قتلناك فغن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال  
من قتل عبدا قتلناه ولان القتل لمعنيان وهذا كله اذا لم  
يترتب على اطلاقه مفسدة والله اعلم اعم كلام الروضة وهو حري  
ان يتأمله المعترضون ويفهموه فانهم يمكن ان يحق عنه وعن غيره  
من كلام الاثمة والا لما صدرت عنهم هذه الخرافات واما  
الاعتراض بان القاضي لا يفتي عليه فقد مر ما يتكفل برده

بل لا يصدر ذلك الا من ترك الشريعة الفراء وراه طهرياً  
 ونسبياً منسياً لان الفاضى اما ان يكون محققاً لا فائثاً ويؤيد  
 وينصره واما ان يكون مبطلا فهو ليس بقاضى فان فرض  
 انه قاض ضرورة وجب رفعه الى مستنبيه ليقيم عليه الحكم  
 الشرعية فان فرض انه لا يفعل فوص الامر الى الله تعالى حتى يحكم  
 الله وهو خير الحاكمين على ان الفاضى في صورة السؤال خصم  
 مدع على آخر ما يتعلق بالوصاية التي ذكرناها فوضت اليه  
 فليس محتاجاً اليه حتى يكون له ادى شبهة في نوع من الشتم  
 والسب واما الحاكم له على ذلك استطالته على اعراض المسلمين  
 وشمته بالالفاظ القبيحة التي لا تصد من دنى العوام  
 واما الاعتراض بان الجواب ليس مطابقاً للسؤال فكلام متهمل  
 لا معنى له توجه حتى يتكلم عليه ومزيد المقت والغضب من الله  
 سبحانه يلجى الشخص ان يقول ما لا يعقله ولا يفهمه نفوذ بالله  
 من ذلك ونسأله العفو عما اقترفنا من الزلات والجهالات  
 ان جواد كريم رؤوف رحيم واذا قد انهي الكلام على هذه القضية  
 فلننتقل الى الكلام على بقية الالفاظ والافعال التي توقع  
 في كفر عندنا او عند غيرنا اعتناء بهذا الباب لخطره وفي  
 الحقيقة هذا هو المقصود بالكتاب وما مر من المقدمة له والسبب  
 الباعث عليه فنقول هذا باب واسع واكثر من اعتنى به الخنفية  
 ثم اصحابنا كما استعمله فن ذلك الغرر على الكفر في زمن بعيد  
 او قريب او تقليقه باللسان او القلب على شيء ولو محالاً عقلاً



فيما يظهر فيكون ذلك ككفر في الحال كما نقله الشيخان عن النخعي  
 وخبره البغوي وغيره كالخبي ومعه الروياني وقول  
 الشافعي رضي الله تعالى عنه في الامم كلها لم يحرك له لسانه هو حديث  
 النفس الموصوع عن بني آدم لا يخالف ذلك خلافا لمن وهم  
 فيه لا نهج حول على الخاطر الذي لا يستقر كما حمل لائمة الحديث  
 عليه وقول ابن نصر القسيري عندنا لا يتصور الغرم على الكفر  
 الذي هو الجهل بالله اذ لا يصح من العالم بالله ان يغرم على الجهل  
 بحاجب عنه بان المراد بالكفر في هذا الباب ما اشعر بالجهل وان  
 كان قلب من صدر منه شيء مما ذكر وما ياتي ممتلئا ايمانا  
 الا ترى ان الاستهزاء والهزل كثيرهما وكذلك الفعل الاتي  
 فان اراد انوضرائه وان غرم لا يكون كافرا في غير مسلم له ذلك  
 بل لوجه كلامه ورح وان اراد ان حقيقة الكفر الذي هو الجهل  
 لا يجمع حقيقة العلم فسلم لكن لا مدخل لذلك فيما نحن فيه وفارق  
 ذلك غرم العدل على موازنة كبيرة فانه لا يفسق بان نية الاستدانة  
 على الايمان شرط فيه بخلاف نية الاستدانة على العدالة فانه ليست  
 شرطا وكان وجه ذلك ان الايمان المصدق وهو مستغف مع الغرم  
 والعدالة اجتناب الكاثر مع عدم غلبة المعاصي والنية  
 لا ثبات في ذلك وهذا ظاهر لا غبار عليه ومن ثم قال البغوي  
 لو قال الكافر امنت بالله اذ شاء الله لم يكن ايمانا لان الايمان  
 لا يتعلق بالشرط ولو قال المسلم كفرت ان شاء الله كفر في الحال  
 انتهى ونقل الامام عن اصوليين ان من نطق بكلمة الردة ورغم

انه امر توريه كفر ظاهر و باطنا و اقرب على ذلك فاعلمه يتفعل  
 في كثير من المسائل وكان معنى قصد التورية انه اعتقد مدلول  
 ذلك اللفظ وقصد ان يورى على السامع والا فاحكم بالكفر  
 باطنا فيه نظر ولو حصل له وموسسة فتردد في الايمان او الصانع  
 او تعرض بقلبه لنقص وسب هو كاره لذلك كراهة شديدة  
 ولم يقدر على دفعه لم يكن عليه شيء ولا اثم بل هو من الشيطان  
 فيستعين بالله على دفعه ولو كان من نفسه لما كرهه ذكره ابن عبد السلام  
 وغيره ومن ذلك اعتقاد ما يوجب الكفر وان لم يظهر بقول أو  
 فعل ومنها كل فعل صدر عن تعد واستهزاء بالدين مخرج كالسجود  
 للصنم والشمس سوا كان في دار الحرب امر دار الاسلام بشرط ان  
 تقوم قرينة على عدم استهزاء او عذره وموافق للظنية عن القاضى  
 عن النص ان المسلم لو سجد للصنم في دار الحرب لم يحكم بردة ضعيف  
 وواضح ان الكلام في المخار والسشكل الغرض عبد السلام الفرق بين  
 السجود للصنم وبين ما لو سجد الولد لوالده على جهة التعظيم حيث  
 لا يكفر بالسجود للوالد كما يقصد به التقرب الى الله تعالى كذلك  
 يقصد بالسجود للصنم كما قال تعالى ما نعبدكم الا ليقربونا الى الله  
 زلفى ولا يمكن ان يقال ان الله شرع ذلك في حق العبد  
 والا مادون الاصنام وقال القرأني في قواعد كان الشيخ  
 يستشكل هذا المقام ويعظم الاشكال فيه ونقل هذا الاشكال  
 الركنى وغيره ولم يجيبوا عنه ويمكن ان يحاب عنه بان الوالد  
 وردت الشريعة تعظيمه بل ورد شرع غيرنا بالسجود للوالد

كاف قوله تعالى وخروا له سجدا بناء على ان المراد بالسجود ظاهره  
 وهو وضع الجبهة كاشية عليه جمع وابوا بان كان شرعا لمن  
 قبلنا ومشي آخرون على ان المراد به الانحناء وعلى كل فهذا  
 الجنس ثبت للوالد ولو في زمن من الازمان وشرعة من الشرائع  
 فكان شبهه درائة لكفر فاعلمه بخلاف السجود نحو الصم أو  
 الشمس فانه لم يرد هو ولا ما يشابهه في التقسيم في شريعة من  
 الشرائع فلم يكن لفاعله ذلك شبهة لضعيفة ولا قوتية فكان  
 كافرا ولا نظرا لقصد التقرب فيما لم ترد الشريعة بتعظيمه بخلاف  
 من وردت بتعظيمه فانه رفع الاشكال واتضح الجواب عنه كما  
 لا يخفى وفي الواقع وشرحها من صدق ما جاء به النبي صلى الله عليه وآله  
 ومعه ذلك سجد للمشركان غير مؤمنين بالاجماع لان سجوده لها بدل  
 طاهر على انه ليس بمصدق ونحن نحكم بالظاهر فلذلك حكمنا بعدم  
 ايمانه لان عدم السجود لغير الله داخل في حقيقة الايمان حتى لو علم  
 انه لم يسجد لها على سبيل التعظيم واعتقاد الالهية بل سجد لها  
 وقلبه مطمئن بالتصديق لم يحكم بكفره فيما بينه وبين الله وان  
 اجري عليه حكم الكافر في الظاهر ثم ما اقتضاه كلامه  
 اعني الشيخ عز الدين من ان العلماء كانوا في ذلك يدل عليه  
 ما في الروضة آخر سجود التلاوة وعبارته وسوا في هذا الخلاف  
 وفي تحريم السجود ما يفعل بعد صلاة وغيرها وليس من هذا  
 ما يفعله كثير من الجهالة الطائفة من السجود بين يدي الشايخ  
 فان ذلك حرام قطعا بكل حال سواء كان للقبلة أو لغيرها وسواء

قصد السجود لله ، وعقل في بعض صورة ما يقتضي الكفر ، فان  
 الله تعالى من ذلك ، فافهم انه قد يكون كفرا بان قصد به  
 عبادة مخلوق او التقرب اليه وقد يكون حراما بان قصد به  
 تعظيمه او اطلاق وكذا يقال والوالد فان قلت ما ذكرتم من الخواص  
 عمر لا تشكل في الوالد لا ياتي في العلم لان لم ينقل صورة سجود  
 لهم قلت بل ياتي فيهم لان تعظيمهم ورد به الشرع على انه  
 ثبت بحشهم السجود في قوله تعالى واذ قلنا للانس  
 اسجدوا لآدم فسجدوا الا ابليس وامس آدم صلوات الله وسلامه  
 على نبينا وعليه وعلى سائر المسلمين كان بالنفسه للاله  
 عليهم السلام هو العالم الاكبر ثبت بحسن العلم بالسجود  
 فكان شبهة وان كان المراد في الآية بالسجود والاعتناء  
 جماعة وان آدم لم يكن هو السجود له وانما كان قلة السجود  
 كما ان الكعبة قبله لصلواتهم من المكفرات ايضا السحر الذي  
 فيه عبادة الشمس ونحوها فان خلى عن ذلك كان حراما لا كفر  
 فهو مجرده لا يكون كفرا ما لم ينضم اليه مكفر ومن ثم قال  
 الما وردى مذهبا الشافعي رضي الله تعالى عنه انه لا يكفر سحر  
 ولا يجب به قتله ويسئل عنه فان اعترف معه بما يوجب كفره  
 كان كافرا معتقدا لا يسحر وكذا لو اعتقد اباة السحر كان كافرا  
 باعتقاده لا يسحر فيقتل ح ، مما انضم الى السحر لا بالسحر حد  
 مذهبا واطلق ما لم رضي الله تعالى عنه وجماعة سواء ، مكفر  
 على الساحر وان السحر كفر وان الساحر يقتل ولا يستأنس

سواهم مسلماً او ذمياً كان نديق لكن قال بعض ائمة مذهب  
 والصواب اننا لانقصي بهذا حق سين معقول الصحراذ هو  
 يطلق على معان مختلفة وسياتي بيانها في الخاتمة مع بيان  
 ان الصواب في هذه المسئلة مذهبنا كما اعترف به كثير من  
 اصحاب مالك ومذهب احمد رضي الله تعالى عنه في الساحر  
 المذهب مالك وسياتي في الخاتمة ايضا كلام اهل مذهبه  
 في ذلك ومنها الفاء المصحف في الغادرات لغیر عذر ولا قسمة  
 تدل على عدم الاستهزاء وان ضعفت والمراد بها الخاسات  
 مطلقا بل والغدر الظاهر ايضا كما صرح به بعضهم قال  
 الروي وكالمصحف في ذلك اوراق العلوم الشرعية ويؤيد  
 ما ياتي فيمن قال قصعة ثريد خير من العلم وكتب الحديث وكل  
 ورقة فيها اسم من اسمائه تعالى اولى بذلك في كون الخاتمة في القدر  
 مكفرا وهل مراد الروياني بالعلوم الشرعية الحديث والتفسير  
 والفقهاء والآشها كالنحو وغيره وان لم يكن فيها اثنا والعرف اق  
 مختص بالحديث والتفسير والفقهاء الظاهر الاطلاق وان كان  
 بعد المذكور في ورقة من كتاب نحو مثلا ليس فيها اسم معظم وعبرة  
 الزركشي في هذا الجمل ما ذكره اى الرافعي في الفاء المصحف في الغادر  
 لا يختص بالمصحف بل كتب الحديث في معناه وقد الحق الروياني به  
 اوراق العلوم الشرعية ولا شك ان الحديث وما اشتمل عليه من  
 اسماء الله اعظم آخ وهم بعض المتأخرين من هذه العبارة  
 انها تصغير كلام الروياني وانت خبير اذا تأملت ان الامر



ليس كذلك وإنما ذكر ذلك تقوية لما ذكره من لحاق كثر  
 الحديث بالمصنف فكانه يقول هو أولى بالحكم مما ذكره الرواية  
 فيعتقن ذكرها كما ذكر الرواية في أوراق بقية العلوم الشرعية  
 وإن كانت داخلية في كلامه ومن ذلك تعلم أن كل ورقة فيها اسم  
 معظم من أسماء الأنبياء والملائكة تكون كذلك وإن المراد بالمصنف  
 ونحوه كل ورقة فيها شيء من القرآن أو الحديث أو نحوهما سواء كنت  
 القرآن للذكر أم لغيرها وإن هذا العمل فارق فساد بيع ذلك  
 من كافر والدخول به للخلافة فحاش ماها فإن قلت قد بينا في تقرير  
 قولهم يحرم الاستنجاء بيد فيها خاتم عليه معظم ولم يجمعوه كقرا  
 قلت الفرق أن تلك حالة حاجة وأيضا فالأمر يجمع ملاقة  
 النجاسة للمعظم فإن فرض أنه قصد تنقيته بالنجاسة ياق في ما هن  
 على أن الحرمة لا تنافي الكفر كما مر وكالقاء المصنف ونحوه في الكفر  
 تلطخ الكعبة وغيرها من المساجد بحسنه وقيل أن تلطخ  
 الكعبة بالقدر الطاهر كذلك لم يبعد إلا أن كلامهم من ما يابا  
 قال إمام الحرمين وفي بعض التعليقات من شيخنا أن العقل يحرم  
 لا يكون كفرا قال وهذا زلل مضيق من المعلق ذكرته للتنبية  
 على غلطه أم وأقره الشيخان على ذلك وهو حدير بالغلط  
 وإن نقر من الشيخ أبي محمد أيم وعن غيره خلافا لمن يظن فيه  
 بذلك وقول الأذرع لم يؤول ويحمل على محمل صحيح لا يحصى على  
 الفقيه استخراجها كأنه يشير به إلى أن حقيقة الفعل لا يمكن  
 أن يكون كفرا وإنما الكفر استلزامه من به الزهاون بالدين

وعنه وهذا قائل ويل صحيح ويريد دفع الغلط الا ان المراد  
لا يدفع الايراد ومنها القول الذي هو كفر سواء صدر عن  
عتقاد او عناد او استهزاء فن ذلك اعتقاد قديم العالم  
وحدوث الصانع او نفي ما هو ثابت للقديم بالاجماع  
لعلوم من الدين بالضرورة ككونه عالما او قادرا او كونه  
يجم الجزئيات او اثبات ما هو منقضي عنه بالاجماع كذ لك  
كاللون او اثبات الاتصال والانفصال له فان قلت  
لعمالة تنكر الصفات السبعة او الثمانية ولم يكفهم وهم  
قلت هم لا ينكرون اصلها وانما ينكرون زيادتها على الذات  
حذر من تعدد القدم ما فيقولون انه تعالى عالم بذاته قادر  
دائر وهكذا والجواب عن شبهتهم المذكورة ان المحذور  
تعدد ذوات قد ما لا تعد صفات قائمة بذات واحدة قديمة  
وكذا يقال في الخلاف الاشاعري في نحو البقاء والقدم والوجه  
ويدين وهذا ان ثاملته تعلم الجواب عن قول الغزالي عبد  
واحب ان الاشعري اختلفوا في كثير من الصفات كالقدم  
والبقاء والوجه واليدين والاحوال كالتعالية والقادرية  
وفي تعدد الكلام واتحاده ومع ذلك لم يكفر بعضهم بعضا  
واختلفوا في تكفير نفاة الصفات مع اتفاقهم على كونه حيا قادرا  
متكافا تفقوا على كماله بذلك واختلفوا في تعليله بالصفات  
المذكورة ثم فاضع عدم تكفير المعتزلة وصيرهم الذي هو الاصح  
ونجى قول بكفرهم عليه جماعة بل نقل عن الائمة الاربعة انهم

لم يسلكوا اعتقاد نقص في الذات بل زعموا بذلك انهم لم يوصلوا  
 المعظمون دون غيرهم واما القدم والبقا فامورا اعتبارية فلا  
 يلزم على نفيها نقص ايضا وكذا نفي الوجه واليدين ومخوضهما  
 فالتفحص ما مشى عليه الاكثر وعدم تكفير بعض الاشعري لبعض  
 وقد اشار ابن الرقعة الى مدرك القول بالكفر والقول بعدمه  
 بما حاصله ان المخالفين لصفات الباري تعالى الذي هو متصف  
 بها اما لم يحكم بكفرهم لانهم يترقبون بانيات الربوبية لذات الله  
 تعالى وهي واحدة والقول بالكفر نظر الى ان تغيير الصفات بما  
 لا يعتبر فيه السطر والعيان بمنزلة تغيير الذات فكفر والانهم  
 لم يعبدوا الله سبحانه وتعالى المنزه عن النقص لانهم عبدوا  
 من صفة كذا وكذا والله سبحانه منزّه عن ذلك فهم عابدون  
 لغيره بهذا الاعتبار قال وهذا ما يحكى عن اختيار شيخ الاسلام  
 ابن عبد السلام قدس الله روحه انه وميل كلام ابن الرقعة  
 الى عدم التكفير وهو كذلك وان لزم على هذا الاعتقاد نقص  
 لان لازم المذهب غير مذهب كاياق ومن ثم قال الاسنوي  
 الجسم ملزمون بالالوان وبالانصال والانفصال مع انا  
 لا تكفرهم على المشهور كادل عليه كلام الشرح والروضة  
 في الشهادات انه وسياتي الجمع بين هذا وقول النووي على الله  
 تعالى عنه في شرح المذهب بكفرهم فالحاصل ان من نفي او اثبت  
 ما هو صريح في النقص كفرا وما هو ملزم للنقص فلا معنى لثبات  
 الانصال والانفصال يرجع الى قول من قال الباري تعالى

لا داخل العالم ولا خارجه ومن ثم قال الغزالي معناه ان مصحح الاتصال  
والانفصال الجسمية والتحيز وهو محال فانفك عن الصدين  
كما ان الجاد لا هو عالم ولا جاهل لان مصحح العلم هو الحياة فاذا انفك  
الحياة اسنى الضدان وهذا كما ترى فاهر في تكثير القائلين بلجهة  
لكن مشي الغزالي في كتابه النفقة بين الاسلام والزندقه والغز  
بن عبد السلام في فتاويه المرصليه وغيرها على كفرهم قال ابن عبد السلام  
لان علماء الاسلام لم يخرجوهم من الاسلام بل حكوا لهم بالارث  
من المسلمين وبالدفن في مقابرهم وتحريم دماهم واموالهم قال  
الزركشي وهذا بناء الشيخ على تفسير المتكلمين بالابساس  
بما علم انه من دين محمد صلى الله عليه وسلم بالضرورة وعلى هذا  
العلم بكونه عالما بالعلم او عالما بذاته او كونه مرثيا او غير مرثي  
ليس بداخل في مسمى الايمان وكذلك كونه في جهة او ليس في جهة  
انتهى وبه يثابرها قدسة في وجه تكفير المعتزلة وضوهم قال  
الشيخ ومن رجم ان الاله سبحانه ويقال يحل في شئ من احاد المثال  
او غيرهم فهو كافران الشرع انما عفى عن المحسنة لعلية التجسيم  
على الناس وانهم لا يفهمون موجودا في غير جهة بخلاف الحلول فانه  
لا يعم الا بئلا به ولا يخطر على قلب عاقل فلا يعنى عنه اهر وكالحول  
الاتحاد كما ياتي والحاصل ان في كفر ساير الفرق خلافا بين  
ائمة السلف والخلق حرره القاضي عياض آخر الشفا ومذهبنا  
انه لا يكفر الا في العلم بالجزئيات او بالمعدوم وزاعم قدم  
العالم او بقاءه والشاك في ذلك وسكر البعث او شئ من

تلقاها كما يعلم مما يأتي عن الروضة عن الفاضل عياض وزعم الحول  
أو الاتحاد أو نحوهم كالفائلين بالشناخ وغيرهم من الطوائف  
المذكورة في الشفا وغيرهم وإنما تركت ذكرهم لأن كفرهم معلوم  
ما قررت في الكتاب ومن ذلك جحد جواز بقعة الرسل والكار  
نبوة نبي من الأنبياء المطلق على نبوتهم صلوات الله وسلامه عليهم  
لا كالحضر وخالد بن سنان ولغان وغيرهم وكانكار ذلك الشك  
فيه قال الحارثي في كافيته أو نكار رسالة واحد من الأنبياء  
المعروفين أمه وينبغي حمل قوله المعروفين على من أجمع المسلمون  
على رسالتهم وأراد نفي الرسالة على سائر الأقوال فإنه قد وقع  
خلاف في تعريف الرسول ومن ذلك أيضا تكذيب نبي أو نسبة  
تعمد كذب إليه أو محاربتة أو سبه والاستعفاف به ومن ذلك  
كما قاله الحلبي ما توقف في وقت نبي من الأنبياء أنه هو النبي دون  
ذلك النبي أو في زمن نبينا أو بعده أن لو كان نبينا أو أنه صلى الله  
عليه وسلم لم تكف النبوة به فيكفر في جميع ذلك والظاهر أنه لا فرق  
بين منى ذلك باللسان والقلب (تنبيه) قضية قولهم أو تكذيب  
نبي أنه لا فرق بين تكذيبه في أمر ديني أو غيره وهو ما يصرح به  
كلام العراقي شارح المذهب لكن كلام غيره ينازع فيه وأصل ذلك  
أنهم صرحوا بأن من خصائصه صلى الله عليه وسلم التزوج بلا مهر  
لأن اعتبارهم لأنس الجحد وهو ما موافق في حق صلى الله عليه وسلم  
ثم قالوا والمرأة ولو كذبت لم يلتفت إليها وقال العلامة العراقي  
المذكور بل تكفر بتكذيبه فقضية كلام غيره عدم كفرها



تكن كلامه اوجه لان تكذيبه ولو في الامر الديني صريح في عدم  
 عصمة من الكذب وفي الحاق النقص به وكلاهما كفر ولا ينافي  
 ذلك ما وقع عن بعض حفاة الاعراب مما يقرب من ذلك لانهم كانوا  
 معذورين بقرب اسلامهم وصرح كلامهم هنا ان كون الاستغناء  
 به كفر من خصايصه وقد يجب اخذنا من استنقار كلامهم بانهم  
 كثيرا ما يعيدون شيئا من خصايصه ويكون المراد به ما اختص به  
 عن عدل الانبياء من بقية الامم وقد عدوا من خصا نصرة انبياء  
 ان من زنا محضته كفر ونظره في الروضة ومحاب بان هذا  
 ظاهر في الاستغناء فكان كفر ومنه يؤخذ ان غيره من الانبياء  
 كذلك ويعود الاشكال والجواب المذكوران ومن ذلك ايضا  
 محذرة او حرف من القرآن مجع عليه كالمعوذتين بخلاف البسمة  
 او زيادة حرف فيه مع اعتقاد انه منه فان قلت قد اكره ابن  
 مسعود كون المعوذتين قرأنا فكيف يكفرنا فيها قلت قال النووي  
 في المجموع ان نسبة ذلك لابن مسعود كذب عليه فان قلت فلما  
 حوارج على تقدير العصة قلت الجواب عنه ان لم يستقر الاجماع  
 عند انكاره على كونها قرأنا واما الآن فقد استقر وصارت  
 قرأنيتهما معطوطة من الدين بالضرورة فكفرنا فيها عالما كان  
 او لم يكن عالما بالاسلمين على ان ما روى عن انكاره انما هو انكار  
 لرسمهما في مصحفه لا كونهما قرأنا كما قاله الشيخ ابو علي بن ابي  
 هريرة والفاخر البكري الباقلاني لانه كانت السنة عند  
 ان لا يثبت في المصحف الا ما امر النبي صلى الله عليه وسلم باثباته

او كتبه ولم يجده كتب ذلك ولا سمع امر به وفي وجه  
 احكامه القاضي حسين في تطبيق انه يلحق بسب النبي صلى الله عليه  
 سب الشيعين وعثمان وعلى رضي الله عنهم فقال من سب الصحابة فسق  
 ومن سب الشيعين او الحسينين يكفر او يفسق وجهان كذا  
 في النسخة وصوابه الحثين بمجعة تفوقية فنون يعني عثمان  
 وعلي رضي الله تعالى عنهما وعبارة البغوي من انكر خلافة ابي بكر  
 يبدع ولا يكفر ومن سب احدا من الصحابة ولم يستحل يفسق \*  
 واختلفوا في كفر من سب الشيعين قال الزركشي كالسبكي ويشي  
 ان يكون الخلاف اذا سبه لامر خاص به اما الوسبه لكونه محابيا  
 فينبغي القطع بتكفيره لان ذلك استضاف بحق المجبة وفيه  
 ترميز بالنبي صلى الله عليه وسلم وقد روى الترمذي انه صلى  
 الله عليه وسلم رأى ابو بكر وعمر فقال هذان السمع والبصر وهكذا  
 القول في شأن غيرهما من الصحابة وقد ثبت عنه عليه الصلاة والسلام  
 انه قال يقول الله تعالى من اذى لي وليا فقد اذنته بالحرب وفي  
 رواية فقد استحل محارمي ولا شك انا تصقق ولاية العشر  
 فن اذى واحدا منهم فقد اذرت الله تعالى بالمحاربة فلو قيل يجب  
 عليه ما يجب على المحارب لم يبعد ولا يلزم هذا في غيرهم الا من  
 تحققت ولائته باخبار الصادق اه وما بحثه من القطع بالتكفير  
 ظاهر نفلا ومعنى ومن الاحاق بالمحارب ظاهر دليل لا نفلا  
 ومسايق لذلك مسط آخر ومن ذلك ان يستحل محاربا بالاجماع  
 كالحرم والمواط ولو في مملوكه وان كان ابو خنيفة لا يرى هذا

لان ماخذ الحرمة عنده غير ماخذ الحد او يخرج حلالا بالاجماع  
 كالنكاح او ينفي وجوب مجمع على وجوب تركه من الصلوات الخمس  
 او يعتقد وجوب ما ليس بواجب بالاجماع كسلاة سادسة  
 يعتقد فرضيتها كفرضية الخمس ليخرج وجوب عقود الرق  
 ونحوه كصوم شوال هذا ما ذكره الرافي نراه النوى  
 في الروضة ان الصواب تقييد بما اذا اجمد جمعا عليه يعلم  
 من دين الامامة من رقة سواء كان فيه تضام لاخلاف لا لا  
 يعلم كذلك بان لم يعرفه كل المسلمين فان حمله لا يكون كفرا  
 ومازاده ظاهر ويخرج بالجمع عليه الضروري كاستحقاق بنت  
 الابن السادس مع بنت الصلب وتحريم نكاح المنقعة فلا يكنز  
 باحدهما كما بينته في شرح الارشاد ومع بيان انه هل الكلام  
 في باحدهما جهلا او عنادا ومع بيان رد قول البلقيين ان نكاح  
 المنقعة معلوم من الدين بالضرورة وان قد استحلوا الدماء  
 والاموال. عالم ينشأ عن تاويل ظني البطال كتاويل البغاة  
 والضروري امثلة كثيرة استوعبتها في الفتاوى  
 ومن ذلك ايضا ما لواقع اهل عصر على ما دثرت فانكارها لا يكون  
 كفرا وحمل هذا كله في غير من قرب عهد بالاسكان وانشا  
 بادية بعيدة والاعرف الصواب فان انكر بعد ذلك كفر فيما  
 يظهر لان انكاره مخ في تفصيل للامر وسياق عن الروضة  
 عن القاضي عياض ان كل ما كان فيه تفصيل الامر يكون كفرا  
 ثم ما ذكره الشيخان كالاصحاب في استحلال الخمر استبعد الاما

باق لا تكفر من رد اصل الإجماع ثم أول ما ذكره عما إذا قصد  
 المحققين على أن الحریم ثابت في الشرع ثم حمله فإنه يكون ردا  
 للشرع قال الرافعي وهذا إن صح فيجوز مثله في سائر ما حصل  
 الإجماع على افتراضه أو تحريمه فنفاء وإجاب عنه أبو القاسم  
 الرضائي بأن ملخص التكفير ليس مخالفة الإجماع بل استباحة  
 ما لم تحرم من الدين ضرورة ولذا قال ابن دقيق العيد سائل  
 الإجماع أن مصحبا النواتر كالصلاة كفر منكرها مخالفة  
 النواتر لا مخالفة الإجماع وإن لم يصحبها النواتر فلا يكفر  
 نافيها و فرق الزركشي بين تكفير منكر الإجماع أي المجمع عليه  
 وعدم تكفير منكر أصل الإجماع بأن منكر الحكم موافق على كون الإجماع  
 حجة ثم أنكر أنه المرتب عليه فكفرناه بخلاف منكر الأصل فإنه  
 لم يوافق على ثبوت البنية ١١ وفي فرقة نظر لاقتضائه أن منكر  
 الحكم لا بد أن يسبق منه اعتراف بحجية الإجماع وهو خلاف قضية  
 إطلاقهم وإن من سبق منه الاعتراف بذلك يكفرون لم يكن الحكم  
 ضروريا وليس كذلك فالذي يتجه هو ما أشار إليه الجواب  
 الأول من أن ملخص التكفير انكاد الضروري سواء سبق منه الاعتراف  
 بحجية الإجماع أم لا فإن قلت هل بقي من فرق آخر بين انكار  
 أصل الإجماع حيث لم يكن كفرا وانكار الحكم المجمع عليه الضروري  
 حيث كان كفرا قلت نعم ونقدم قبله مقدمه وهي أن النظام  
 وغيره إنما انكر وأكون الإجماع حجة زعمائهم أنه لا يستحيل  
 الخطأ على أهل الإجماع وأنه لا دليل على عصمتهم قطعا

اذا ما استدبر على ذلك يحتمل ان ويل فالاجماع الذي انكروه  
 هو مطابق العلماء على تفرقهم وكثرتهم على راي نظري وهذا ليس  
 كالنكار الضروي الذي هو مطابق لهم على الاخبار عن محسوس  
 على نقل التواتر وذلك قطعي بحصول العلم الضروي بروا القبح فيه  
 يسري الى ابطال الشريعة من اصلها فمطابق العلماء على راي واحد  
 نظري لا يوجب العلم القطعي الا من جهة الشرع فلم يكن انكار كونه  
 من اصله حجة ولا انكار افادته القطع مع الاعتراف بحجته ككفر  
 على الاصح بخلاف انكار الضروي فانه يجزى الى انكار الشريعة  
 بل الشرايع كلها فمن ثم كان كفرا كما تقر فاتفق الفرق بين انكار  
 اصل الاجماع او كونه حجة قطعية وبين انكار الضروي وما قرره  
 يعلم رد تظير الغزالي في كفر جاحد الجمع عليه بان النظم انكر  
 كون الاجماع حجة فيصير مختلفا فيه ووجه رده ان النظام  
 لا ينكر الحكم كامر على النزل فهو بهذا الانكار مبتدع ضال فلا  
 نظر لانكاره ولا خلافة فان قلت نافي حكم الاجماع اخف  
 حالا من جاحد الجمع عليه لان الاول ليس معه اعتماد مخالف  
 بخلاف الثاني فان الحمد يقتضي سبق الاعتراف والاعتقاد  
 قلت اذا ناملت ما سبق من التحرير علمت ان المحظوظ بالكفر  
 انما هو انكار الضروي المستلزم لانكار الاجماع بخلاف انكار  
 الاجماع من اصله او حجته او الجمع عليه الغير الضروي فانه  
 لا يكون كفرا خلافا لما يوهبه كلام بعض المتأخرين ومما  
 يوضح هذا المقام ان من انكر ما عرف بالتواتر فان لم يجمع

حجة  
 شرعية



انكاره الى انكار شريعة من الشرايع كالنكار غزوة تبوك او وجود  
 ابي بكر وعمر وقيل عثمان وخلافه على وغير ذلك مما علم بالانفل  
 ضرورة وليس في انكاره مجرد شريعة لا يكون انكاره ذلك ككفر  
 اذ ليس فيه اكثر من الكذب والعناد كالنكار شام ومباد  
 وقعة الجمل ومحاربة على من خالفه نعم ان افترق بذلك اتهام  
 للناقلين وهم المسلمون اجمع ككفر كما في الشفا وغيره لسريانه الى  
 ابطال الشريعة وليس هذا ككفر اصل الاجماع لانه لا يتم جميع  
 المسلمين بل ولا بعضهم وانما ينكر اجتماعهم وتوافقهم على شيء  
 وان رجع انكاره الى انكار قاعدة من قواعد الدين او حكم من احكامه  
 كالنكار لغواجم حديث الرجم فان كان لانكارهم الرجم ككفر ولا يتم  
 حكم من احكام الشريعة مجمع عليه معلوم من الدين بالضرورة وان  
 انكروا واقعة واعترفوا بان الرجم ثابت في هذه الشريعة  
 بدليل آخر لم يكفروا ما لم يقترب بذلك اتهامهم للناقلين وهم  
 المسلمون اجمع واذا تدبرت هذا الذي قررته واستحضرت قواعد  
 ظهورك انه الحق بالاعتماد والنصوب مما ذكره بعض المتأخرين  
 وغيرهم في هذا المحل وسياق لهذا البحث زيادة تحقيق وتيقن  
 وفي تعليل القوي من انكر السنن الاربعة او صلاة العيدين  
 يكفر والمراد انكار شريعته لانها معلومة من الدين بالضرورة  
 ولو انكر هيئة الصلاة زعم انه لم يرد الاجملة وهذا عسفا  
 والشروط لم يرد بنص على متواتر ككفر ايضا اجماعا كما يؤخذ من  
 كلام الشفا قال القوي ومن ذلك اي محمد الضروري ان

يعتقد في شيء من المكوس انه حق قال ويجرم تسميته باذ لك اثم  
 وقضيه ان يجرم تسمية الباطل حقا لا يطلق انها كفر وهذا  
 ظاهر في نحو هذه المسئلة مما فيه ضرب من التأويل وهو اخذ  
 الامام له على نية الزكاة اما فيها لا تأويل فيه بوجه فينبغي  
 بان يكون تسميته حقا كفرا ومن المكفرات اي ان يرضى بالكفر  
 ولو ضمنا كان يسأله كافر من يد الاسلام ان يلقنه كلمة الاسلام  
 فلم يفعل او يقول له اصبر حتى افرغ من شعلي او خطبتي لو كان  
 خطيبا وكان يشير عليه بان لا يسلم وان لم يكن طالبا للاسلام فيما  
 يظهر وكلام الخليمي الآتي قرىبا قد يدل على ان اشارته عليه  
 بان لا يسلم اذا كانت تكون عدوة فيشير عليه بما يكره وهو الكفر  
 ويمتنع عما يحبه وهو الاسلام لم يكره وفيه نظر والذي يظهر انه  
 يكفر بذلك وان قصد ما ذكر لانه كان متسببا في بقائه على الكفر  
 وليس هذا مسئلة الخليمي الآتية خلافا لمن قومه لان ذلك فيها  
 محرم تسمى فقط وهذه فيها تسمى الى الفناء على الكفر ويشير على مسلم  
 ان يرتد وان كان مريدا للردة كما هو ظاهر او يكره على الكفر  
 على الاصح او يطلب منه او من كافر الكفر كما صرح به الامام حيث قلنا  
 في اليهودي تنصرف في قول يطالب بالاسلام او بالعود على ما كان عليه  
 والتفسير عن هذا القول يحتاج الى تأنيق فلا ينبغي ان يقال  
 هو مطالب بالاسلام او بالعود الى اليهود فان طلب الكفر كفر  
 انتهى بخلاف ما لو قال لمسلم سلبه الله الايمان او الكافر لا ردة  
 الله الايمان فانه لا يكون كفرا على الاصح لانه ليس يرضى بالكفر

وأما هو دعا عليه بتشديد الأمر والعقوبة عليه هذا ما ذكره الشَّيْخَانِ  
 وانت خبير من قولها لأنه ليس مرضى بالكفر نحو أن عمل ذلك  
 ما إذا لم يذكر ذلك مرضى بالكفر والاكفر قطعاً والذي يظهر  
 من نحوى كلامهما أنه لو أطلق ولم يقله على جهة الرضى بالكفر ولا على  
 جهة تشديد العقوبة عليه لا يكون كافراً وهو ظاهر ولو رضى كافر  
 بالإسلام أو أكره كافر آخر عليه أو عزم عليه في المستقبل لم يكن  
 بذلك مسلماً ويفرق بما مر في الغرم على الكفر والغرم على فعل كبيرة  
 وليس من الرضى بالكفر أن يدخل دار الحرب ويشرب معهم الخمر ويأكل  
 لحم الخنزير إذا ارتكاب كبار الحرامات ليس كفراً ولا يستلزم بها اسم  
 الإيمان بل اسم المدح كقبي ودين وولي ومخلص وموفق على  
 الإطلاق فإذا مات فاسقاً لا يخلد في النار خلافاً لضوارج  
 فإنهم يحكون بكفره وللعقوبة فإنهم يقولون أنه فاسق ليس بمؤمن  
 ولا كافراً الفسق عندهم منزلة بين الإيمان والكفر ومنعاً ومنه باسم  
 مدح ما ذكره مطلقاً أو مقيداً (تنبيه) ما ذكر في مسألة عدم التلقين  
 وفي الإشارة هو ما نقله الشَّيْخَانِ في الروضة وأصلها من المشوئ وأقره  
 وهو المعتقد وبجرم البغوى وأما ما في باب الفصل من المجموع  
 من أن الصواب أنه ارتكب عصية عظيمة فتضعف بل الضوئ الأول  
 كما قاله الرزكشي خلافاً لقول الأذرى والتصويب ظاهر بها معرى  
 أشارت به لأنه لا يسلم ومن جزم أيضاً بالكفر في ذلك الفخر المرازى  
 ونقل من بعض العلماء أنه ينبغي له أن لا يطول المدّة في كلمة لا يحصل  
 الانشقاق من الكفر إلى الإيمان على أسرع الوجوه وما ذكر في مسألة

من لا يرضى بالكفر  
 من لا يرضى بالكفر  
 من لا يرضى بالكفر

لا يترقب الله الايمان استشكل بما اذا قال مسلم ما كافر بلا تاويل  
 ويحاب بان الكفر ثم ان ما جاء من تسمية الاسلام ككفر اكل مروها  
 ليس فيه ذلك وهذا يزيد اتجاه ما قدمته من انه لو طلب  
 ذكر ذلك للرضا بالكفر كان كافرا ويؤيد ايضا ما دل عليه كلام  
 الحلبي من انه لو تمنى مسلم كفر مسلم فان كان ذلك كما يتمنى الصديق  
 لصديقه ما يستحسنه كفر لان استحسان الكفر كفر وان كان كما  
 يتمنى العدو لعدوه ما يستعظمه لم يكفر فاذا اصل عدو الكافر  
 فخرن المسلم لذلك وتمنى انه لم يسلم وود لو عاد الى الكفر لا يكفر  
 لان استعظام الكفر هو الذي يحمله على ان يثمه له واستحسانه  
 الاسلام هو الذي يحمله على ان يكرهه له وانما يكون تمنى الكفر  
 على وجه الاستحسان لم يوقد تمنى موسى صلى الله على نبينا وعليه وسلم  
 ان لا يؤمن فرعون وزاد على التمني فدعى الله بذلك بقوله ربنا  
 اطعن على مواظم واشدد على قلوبهم فلا يؤمنوا حتى يروا  
 العذاب الاليم فلم يضرهم ذلك ولا عاتبه الله عليه ولا ذبح  
 عنه امر لكن في الاستدلال نظر لان شرع من قبلنا ليس  
 يشترع لنا ولانه يجوز ان موسى على نبينا وعليه وعلى سائر  
 الانبياء والمرسلين افضل الصلاة والسلام علم عدم ايمانهم  
 فسأله قصدا والكلام فيمن انظوت عليه عاقبه وقد يصاب  
 بآفة وان كان شرعا لم قبلنا الا انه لم يصر في شرعا ما يخالفه  
 فيكون حجة على الخرافي وبان الاصل في السؤال طلب حصول  
 ما ليس بمحاصل فلا نظر الاحتمال المذكور على انه ورد في القصة

ما يخالفه وهو ان الاجابة لم تقع الا بعد سنة من السؤال  
وايض فقله تعالى قد احببت دعوتكما امتنان عليهما بالاجابة  
وما كان واقعا قبل الاجابة في علم المسائل لا يمتد عليه بانه  
استجيب له فيه فان قلت ما تقررا ولا في مسئلة سلب الله  
الايمان اولاد زرقه الله الايمان ينافيها اقصاه كلام النجاشي  
مراته لولغز كافرا معينا في وقتنا كفر ولا يقال يلغز تكون  
كافرا في الحال كما يقال للمسلم رحمه الله تكون مسلما في الحال  
وان كان لا يتصور ان يرتد لان معنى رحمه الله ثبت الله على  
الاسلام الذي هو سبب الرحمة ولا يقال ثبت الله الكافر  
على الكفر الذي هو سبب اللغز لان هذا سؤال الكفر وهو  
في نفسه كفرهم قال الزركشي عقبه فلفظ هذه المسئلة  
فانها غريبة وحكمها متجه وقد نزل فيه جماعة ثم قلت لانما  
لما قررت ثانيا من التفصيل الذي ينبغي ان يجري مثله هنا كما  
انه ينبغي ان يجري مثل هذا ثم فيقال ان اراد بلفظه الله الدعا  
عليه بتشديد الامر او اطلق لم يكفروا وان اراد سؤال بقاء  
على الكفر او الرضى بقاءه عليه كفر وفي سلب الله الايمان مسلم  
ولاد زرقه الله الايمان لكافرا ان اراد سؤال الكفر للمسلم والفتا  
عليه للكافر او رضى بذلك كفر وان اراد الدعاء بتشديد العقوبة  
او اطلق فلا فدر ذلك الحق التدبير فانه تفصيل متجه قصت  
به كلها ثم رتبته في الشكل الفخر الرازي ما ذكر في ارتكاب الكبائر  
من انه ليس كفرا بان الاعمال عند الشافعي رضى الله تعالى عنه

هذا هو المقصود من قوله  
ما تقررا ولا في مسئلة سلب الله  
الايمان اولاد زرقه الله  
الايمان ينافيها اقصاه  
كلام النجاشي مراته  
لولغز كافرا معينا في  
وقتنا كفر ولا يقال  
يلغز تكون كافرا في  
الحال كما يقال للمسلم  
رحمه الله تكون مسلما  
في الحال وان كان لا  
يتصور ان يرتد لان  
معنى رحمه الله ثبت  
الله على الاسلام الذي  
هو سبب الرحمة ولا  
يقال ثبت الله الكافر  
على الكفر الذي هو  
سبب اللغز لان هذا  
سؤال الكفر وهو في  
نفسه كفرهم قال  
الزركشي عقبه فلفظ  
هذه المسئلة فانها  
غريبة وحكمها متجه  
وقد نزل فيه جماعة  
ثم قلت لانما لما  
قررت ثانيا من  
التفصيل الذي  
ينبغي ان يجري  
مثله هنا كما  
انه ينبغي ان  
يجري مثل هذا  
ثم فيقال ان  
اراد بلفظه  
الله الدعاء  
عليه بتشديد  
الامر او اطلق  
لم يكفروا وان  
اراد سؤال  
بقائه على  
الكفر او الرضى  
بقائه عليه  
كفر وفي سلب  
الله الايمان  
مسلم ولاد  
زرقه الله  
الايمان لكافرا  
ان اراد سؤال  
الكفر للمسلم  
والفتا عليه  
للكافر او رضى  
بذلك كفر وان  
اراد الدعاء  
بتشديد العقوبة  
او اطلق فلا  
فدر ذلك الحق  
التدبير فانه  
تفصيل متجه  
قصت به كلها  
ثم رتبته في  
الشكل الفخر  
الرازي ما ذكر  
في ارتكاب  
الكبائر من  
انه ليس كفرا  
بان الاعمال  
عند الشافعي  
رضي الله تعالى  
عنه

من الايمان فكيف لا ينفى عند انتفاؤها لان المجموع المركب من  
 امور اذا انتفى واحد منها لا بد وان ينفى ذلك المجموع فاذا  
 كان العمل اخلا في حقيقة الايمان فلا بد من انتفاؤه في حق  
 الفاسق وعاول ابن التلمساني الجواب فقال واظن  
 بالشافعي انه لم يحكم على الفاسق بخروجه عن الايمان لكن  
 لا يلزم من عدم الحكم بالخروج عن الايمان الحكم بعدم خروجه  
 عن الايمان بل من الجائز انه لم يحكم بالخروج ولا بعدمه وان كان  
 يلزم من قوله ان الايمان عبارة عن مجموع الامور الثلاثة  
 الحكم بالخروج لكن ضمنا لا صريحا واما المعتزلة فقدر  
 اصلهم لانه لما كان العمل عندهم داخلا في حقيقة الايمان ق لولا  
 الفاسق ليس بمؤمن ولا كافر قال الزركشي وهذا الجواب لا ينفع  
 في هذا المضيق ولعل الله ييسر حله اكم واقول قد ييسر الله تعالى  
 حله بما هو على وهو ان يقال في جوابه ان الشافعي رحمه الله تعالى  
 عنه يقول ان الايمان يزيد بزيادة الاعمال وينقص بنقصها  
 فان اريد الايمان الكامل كانت الاعمال داخلة في مسماه ولزم  
 انتفاؤه بانتفاؤها او انتفاء بعضها وصدق آخ على الفاسق  
 انه ليس بمؤمن بهذا الاعتبار وان اريد الايمان المتكفل بالنجاة  
 من النار المشار اليه بقوله تعالى اخرجوا من في قلبه ذنبا قال حبر  
 من ايمان فالاعمال ليست داخلة في مسماه اذ هو التصديق  
 بالقلب مع النطق باللسان بشرطه فلا يلزم من انتفاؤها  
 انتفاؤه ويصدق على الفاسق انه مؤمن من اهل الجنة



فعل ان مبني الاشكال على نوع من المغالطة وزيادة الايهام  
وان الشافعي رضي الله تعالى عنه لم يقل بان الايمان مبسوط  
انواعه عبارة عن مجموع الامور الثلاثة اعني التصديق بالقلب  
والنطق باللسان والعمل بالجوارح خلافا لما يؤولهم كلام ابن  
التمسائي لا معنا ولا صريحا وعلم ان الشيخين قالوا في كتب  
اصحاب ابى حنيفة رضي الله تعالى عنه انما تبصير الاقرار  
والافعال المستغنية للكفر واكثرها مما يقتضي اطلاق اصحابنا  
الموافقة عليه واعتصرهما الزركشي اخذا من كلام شيخه الادريجي  
وعيره بان اكثرها مما يجب التوقف فيه بل لا يوافق اصل ابى حنيفة  
ما روي عنه انه قال لا كفر احدا من اهل القبلة بذهب ولا  
يحوز الا فاما بذلك لا على مذهب الشافعي رضي الله تعالى عنه  
لسكوت الراغب عنه ولا على مذهب ابى حنيفة لانه لا مخالف  
لعقيدته ومن قواعده ان معنا اصلا محققا وهو الايمان فلا  
ترفعه الا بيقين مثله يضاده وغالب هذه المسائل موجرة  
في كتب الفناوى للحنفية يقولونها عن مشايخهم وكان السوروني  
من متأخري الحنفية يكررون اكثرها ويحذفونهم ويقولون  
هو لا لا يجوز تقليدكم لانهم غير معروفين بالاجتهاد ثم  
لم يخرجوها على اصل ابى حنيفة لانه خلاف عقيدته فليست به  
لهذا وليحذر من يبادر الى التكفير في هذه المسائل ما يؤمنهم  
فيحاف عليهم ان يكفروا لانهم كفروا مسلما ونحن لا نكفر الا من شاق  
النبي صلى الله عليه وسلم واكرما يعلم بالضرورة من شرعه

انه من الذين ام ولا يخفى عليك ان الشخين هما الحجة و على  
 ما قاله المعول وان تعبا تمثل هذه الكلم والجبن المتقنين  
 لذلك والعاثلين لهذه الكلم ت حيث وافقوا الشخين على اكثرها  
 بل و قالوا في كثير مما قال النوري عفا الله تعالى عنه و قد اوج  
 الرافعي انه ليس بكفر ان الصواب انه كفر و مستعمل ذلك جميعه  
 ان صدق تأملك ما سأل عليه عليك ما تقر به عينك ولا يتجدد  
 في كتاب غير هذا الكتاب فان اكثر ما مر وما ياتي لم ارا احد اقرض  
 له والحمد لله القوي والقدر سبحانه عليه لو كل واليه انيب  
 فحيث ما سكننا على شيء من هذه المسائل صحت نسبته لمذهب  
 التشافعي و جاز الاثنا به ما لم يتفق الماخرون على خلاف  
 ما سكننا عليه ثم للفتي ان يفتي بما اتفقوا عليه و اما  
 مذهبنا في حفيظة و كونه يقتضيها او لا فلا شغل لنا به و ذلك  
 المسائل ما لم يمتدح اسم من اسائه تعالى او يامر او يوعده او يوعده  
 كذا نقلاه عنهم و اقراه وهو ظاهر جل الا ان محل ما ذكر كما  
 يعلم ما ياتي فيمن لا يخفى عليه نسبة ذلك اليه سبحانه وتعالى  
 ولا سيما الاسماء المشتركة فيستفسر ويعمل بتفسيره و منها  
 لو قال لو امرني الله بكذا لم افعل او لو صارت القبلة في هذه  
 الجهة ما صليت اليها كذا نقلاه عنهم ايضا و اقراه و بحث  
 الاذري انه ياتي فيها التفصيل الاتي في ان اعطاني الله  
 الجنة وهو قريب وان امكن الفرق ومنها لو قال لو اعطاني  
 الجنة ما دخلتها اقرهم الرافعي مراد في الروضة قلت مقتضى

مدحها والجاري على القواعد انه لا يكفر وهو الصواب اتم  
 وفصل غيره بين ان يقوله استخفافا او اظهارا للعناد  
 فيكفر والا فلا وهو متجه ويؤيد ما ياتي في مسئلة قبله  
 اظفارك ومنها لو قال لغيره لا تترك الصلاة فان الله لو اخذك  
 فقال لو اخذني الله بهامع ما في من المرض والشدة ظلمني  
 او قال المظلم هذا تقديرا لله تعالى فقال الظالم انا افعل  
 بغير تقديري لله كفر ولو قال لو شهد عندي الملائكة والانبيا  
 بكذا ما صدقتهم كفر كذا ففلاهم عنهم واقراء وهل لو قال  
 الملائكة فقط او الانبياء فقط يكفر ايضا الذي يظهر نعم  
 لان ملخص الكفر كما لا يخفى نسبة الانبياء او الملائكة الى الكذب  
 فان قلت جرى خلاف في العصة قلت اجمعوا على العصة من  
 الكذب ونحوه والذي يظهر ايضا ان لو قال الرسل بدل الانبياء  
 كان كذلك وهل قوله لو شهد عندي جميع المسلمين ما صدقتهم  
 كذلك اولا الذي يظهر لامر من الشرع دل على عصمتهم  
 من الاتفاق على الكذب ومنها لو قيل قل اظفارك فانه سنة  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال لا افعل وان كان سنة  
 كفر اقرهم الرافي زائد السوي عفا الله تعالى عنه والروضة  
 المحاراة لا يكفر بهذا الا ان يقصد استهزاء اتم وما اخاره  
 متعين وكقص الاظفار سلق الرأس كما صرح به الرافي عنهم  
 واقره لكن محله ان كان في نفسك والا فلا لاخلاف العلماء  
 في كراهته ومنها قال الشيخان عنهم واخلفوا فيما لو قال

انما يلزم ان هذا الصواب  
 الذي هو ان يقول ان  
 كان الامر ان يقول ان  
 وكان الامر ان يقول ان  
 انما يلزم ان هذا الصواب  
 الذي هو ان يقول ان  
 كان الامر ان يقول ان  
 وكان الامر ان يقول ان  
 انما يلزم ان هذا الصواب  
 الذي هو ان يقول ان  
 كان الامر ان يقول ان  
 وكان الامر ان يقول ان

فلان في عيني كاليهودي والنصراني في غير الله اوبين يدي  
 بالله تعالى فمنهم من قال هو ككفر ومنهم من قال ان اراد الجارحة  
 كفروا فلا قالوا ولو قل ان الله جلس للانصاف او قام  
 بلا نضاف فهو ككفر واختلفوا فيما اذا قال الطالب ليمين حصمه  
 وقد اراد الخصم ان يحلف بالله فقال لا اريد الحلف بالله  
 تعالى انما اريد الحلف بالطلاق والعناق والصحيح انه لا يكفر  
 واختلفوا فيمن نادى رجلا اسمه عبد الله وادخل في اخره  
 الكاف التي تدخل للتصغير بالمجنية فقتل يكفر وقيل ان  
 تعدد التصغير كفر وان كان جاهلا لا يدري ما يقول او لم يكن  
 له قصد لا يكفر واسئلوا فيمن قال رؤيتي اياك كروية منك  
 الموت والاكثر على انه لا يكفر اتم كلام الشيخين رحمهما الله  
 تعالى والمشهور من المذهب كما قاله جمع متأخرون ان  
 المجسمة لا يكفرون لكن اطلق في المجموع تكفيرهم ويبنى حمل  
 الاول على ما اذا قالوا لجسم كالجسم لان النقص اللازم على  
 الاول قد لا يستلزمه ومنه ان لازم المذهب غير مذهب بخلاف  
 الثاني فانه صريح في الحدوث والتركيب والالوان والانقسام  
 فيكون كفر الا انه اثبت للقديم ما هو منفي عنه بالاجماع وما علم من  
 الدين بالضرورة استفاؤه عنه ولا يسعى التوقف في ذلك  
 وبذلك علم انه لا يطلق الكفر ولا مدحه في مسألة فلان في عيني  
 ومسألة القيام والحائض المذكورين والفصيل المفقول في مسألة  
 التصغير هو الذي يتجه والاوجه ما قاله اصغرهم في مسألة

والشاهد على ما اذا  
 قالوا لجسم كالجسم  
 صحو

رؤية ملك الموت ومها قال الرافي عنهم قالوا ولو قرأ القرآن  
 على ضرب الدف أو القضيبي وقيل له تعلم الغيب فقال نعم فهو  
 كافر واختلفوا فيمن خرج لسفر فصاح العقيق فخرج هل يكفر  
 انتهى زاد في الروضة قلت الصواب انه لا يكفر في المسائل  
 الثلاث اهـ واعترض تصويبه في الثانية لتضمن قوله نعم  
 تكذيب النص وهو قوله تعالى وعده مفاتيح الغيب لا يعلمها  
 الا هو وقوله عز وجل عالم الغيب فلا يظهر على غيبه احدا الا من  
 ارتضى من رسول ولم يسئله الله غير الرسول ويحاج بان  
 قوله ذلك لا ينافي النص ولا يتضمن تكذيبه لصدقه لا يكونه  
 يعلم الغيب في قضية وهذا ليس خاصا بالرسول بل يمكن وجوده  
 لغيرهم من الصديقين على ان في الآية الثانية قولان الاستثنا  
 منقطع فتكون الرسل كغيرهم وعلى كل فالخاص يجوز ان  
 يعلموا الغيب في قضية او قضايها كما وقع لكثير منهم واشتهر  
 والذي اخصص تعالى به انما هو علم الجميع وطم مفاتيح الغيب  
 المشار اليها بقوله تعالى ان الله عليم الساعة وينزل الغيب  
 الآية وينتج من هذا النقصان من ادعى علم الغيب في قضية  
 او قضايها لا يكفر وهو محل على ما في الروضة ومن ادعى علمه في  
 سائر القضايا ككفر وهو محل على ما في اصلها الا ان عبارته  
 لما كانت مطلقة تشمل هذا وغيره ساغ للنسوي ان يصر عليه  
 فان اطلق فلم يرد شيئا فالوجه ما اقتضاه كلام النسوي  
 من عدم الكفر ثم رأت الادري قال والظاهر عدم كفره عند

الاطلاق في جميع الصور سوى مسألة علم الغيب <sup>آ</sup> ومراوده  
 بجميع الصور مسألة الطالب لغير خصمه ومعه يده وما ذكره  
 في الاطلاق في مسألة علم الغيب فيه نظرا هربا لوجه ما قد  
 من عدم الكفر ومنها قوله لو كان فلان نبيا ما آمنت به وقوله  
 ان كان ما قاله الانبيا صدقا نجوبا وكفرا كذا اقراه قال الاسنوي  
 الذي شاهدته بخط المصنف آمنت بدون ما النافية قبلها وهو  
 كذلك في بعض نسخ الرافعي وفي بعضها ما آمنت باثبات ما وهو  
 الصواب <sup>آ</sup> وما ذكر انه الصواب ظاهر ويترك بينهما بان الاول  
 فيه تعليق الايمان به على تعليق كونه نبيا وهو تعليق صحيح لما فيه  
 من تعظيم مرتبة النبوة وفي الثانية تعليق عدم الايمان به على  
 كونه نبيا ففيه تنقيص لمرتبة النبوة حيث اراد تكذيبها  
 على تقدير وجودها وهذا فرق صحيح لا غبار عليه والذي يظهر  
 انه لو قال ان كان ما قاله النبي الفلاني صدقا نجوبا او كفرا مكذبا  
 او نحو ذلك يكون كفرا اياهم ولا يشترط ذكر جميع الانبياء ولا ان  
 يكون ما قاله ذلك النبي يقطع بانه عن وحي فان قلت للانبياء  
 الاجتهاد وحرى قول في انه يجوز عليهم الخطا في الاجتهاد فاذا  
 قال ذلك في شيء يحتمل كونه ناشئا عن اجتهاد لا وحي كيف  
 يكفر به قلت القول بعدم الكفر <sup>آ</sup> وان كان له نوع من  
 الظهور لكن القول بالكفر اظهر لان الاثبات بان التحي  
 للشك والتردد في هذا المقام تشعير بترده في تطرق الكذب  
 الى ذلك النبي وهذا كفر على ان القول بحواز الخطا عليهم

في بجهادهم قول بعيد من مجرد ولا يثبت اليه وعلى اثره (فقلوه)  
 ان كان هذا قايلا كما تقر على تروده في الكذب وهو غير الخطأ  
 لان الخطأ ذكر خلاف الواقع مع عدم التعبد بخلاف الكذب فانه يدل  
 شرعا على لاخار بخلاف الواقع تعدا فنتجركم بذكره وان قلنا  
 بهذا القول المعبد المسجور لان قوله ان كان صدقا لا يثاني بناؤه  
 عليه لما تقر وانقض والله الحمد (ومنها) قوله لا ادري انما النبي  
 صلى الله عليه وسلم انسيا او حنيا او قال انه بن جن او صفر عضوا  
 من اعضائه على طريق الاهانة كذا اقره واعترض بان الحليمي  
 صرح بخلاف ذلك في الاولى حيث قال من آمن به عليه الصلاة والسلام  
 وقال لا ادري ان كان شرا ام ملكا ام جنيا لم يضره ذلك ان كان  
 من لم يسمع شيئا من اخباره صلى الله عليه وسلم سوى انه رسول  
 الله صلى الله عليه وسلم كما لو لم يعلم انه كان شابا او شيخا ام كيا  
 او عرقيا عربيا او عجميا لان شيئا من ذلك لا ينافي الرسالة  
 لا يمكن اجتماعها بخلاف من قال امنت بالله ولا ادري اهو  
 جسم ام لا لان الجسم لا يمكن ان يكون الها ام (وفي اهل  
 الشيخ عز الدين) عن ابى خيفة ان من قال اؤمن بالنبي صلى  
 الله عليه وسلم واشك في انه المدفون بالمدينة وانه الذي مشا  
 بمكة او اومن بالبحر الى البيت واشك في انه البيت الذي سمكة  
 لا يكون كافرا في جميع ذلك قال الشيخ والحق انه يحصل  
 فكفرو في الميت دون ما عداه وذلك لان لا يكون كافرا  
 الا بما علم انه من الدين بالصروف لا بما علم سواه ان كان من الدين



ولا وكون النبي صلى الله عليه وسلم مدفونا بالمدينة وشاهدا  
 امر معلوم بالضرورة ولكن ليس من الدين لابلالم تنقيد به فيكون  
 حاحله كحاحد بعد ادوم صرفانه يكون كاذبا لا كافرا واما البيت  
 فلان الامة اجمعت على التكليف بعين هذا البيت ومتعلقة من  
 الدين لانه اما شرط في الحج او ركن فيه واما ما كان يكون من الدين  
 فحاحده يكون جاحدا لما علم من الدين بالضرورة فيكون كافرا اه  
 وسياتي عن الروضة عن الفاضل عياض ما يرد كلامه كما استعمله  
 وخبر بعض المتأخرين بتكفير من اعترف بوجوب الحج ولكن  
 قال لا ادري ان مكة ولا اين الكعبة ولا اين البلد الذي يستقله  
 الناس ويحجونه هل هي البلدة التي حجها رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 ووصف الله تعالى في كتابه لانه مكذب الا ان يكون هذا  
 الشخص قريب عهد بالاسلام ولم يتواتر بعد عنه قال ولسنا  
 بكفرة لانكاره التواتر فانه لو انكر بعض عرفات النبي صلى الله عليه  
 وسلم او كاحد بنت سيد عمر او رجوع ابي بكر وخلافه لم يلزم  
 منه كفر لانه ليس مكذبا باصل من اصول الدين بحج التصديق  
 به بخلاف الحج والصلاة ولما كان الاسلام اه واستخير من قول  
 الحكمي ان كان لم يسمع شيئا من اخباره صلى الله عليه وسلم وما  
 ياتي من قول هذا المتأخر الا ان يكون هذا الشخص قريب  
 عهد بالاسلام ولم يتواتر بعد عنه ان محل ما قاله الشيطان  
 من تكفير من قال لا ادري اكان النبي انسيا او خيا فم هو  
 مخالف المسلمين لان قوله ذلك ينفي عن تكذيب القرآن السنة

وفي نسخة الامة  
 وفي نسخة الامة  
 وفي نسخة الامة

والإجماع بخلاف قريب العهد الذي لم يكن مخالفا للمسلمين فإسه  
لا يكفر بالتردد في شيء مما مر ولا بانكاره كما يؤخذ مما يأتي عن  
الروضة عن القاضي عياض لعنده وهل قول الخاطا للمسلمين  
لا أدري أكان شيخا أو شابا مكيًا أو عراقيا عسريا أو عجميا أو أمة  
الذي نشأ بمكة أو دفن بالمدينة يأتي فيه هذا التفصيل أو لا  
يكفر به مطلقا للنظر فيه محال وقضية كلام الحليمي الأول وقضية  
كلام ابن عبد السلام الثاني وقد يوجد بأن التردد في ذلك  
لا يترتب عليه تكذيب القرآن بخلاف التردد في كونه أسيا أو حيا  
فأد قلت ينافي ذلك ما سياتي عن الروضة عن القاضي عياض أن  
من قال كان النبي صلى الله عليه وسلم أسورا وتوفي قبل أن يلحق  
أو قال ليس بقبر شي كفر لانه وصفه بغير صفة معه تكذيب  
له قلت يمكن الفرق بأنه هنا لم يجز بذلك وإنما تردد فيه  
بخلافه ثم فإنه جزم بذلك وجزم به يستلزم التكذيب لمن هو  
بغير تلك الصفة بخلاف التردد في ذلك ومن ثم لو جزم بما ذكر  
هنا كان كفرا قاسا على ذلك لكن سيعلم مما يأتي ثوان الأوجه  
أنه حيث كان مخالفا للمسلمين حتى ظن به ذلك كفر بانكار ذلك  
وبالتردد فيه ومنها قال الشيخان عنهم واختلفوا فيما لو قال  
كان أي النبي صلى الله عليه وسلم ضوئيل الظفر واختلفوا  
فمن صلى بغير وضوء متعمدا أو مع ثوب نجس أو إلى غير القبلة  
زاد في الروضة قلت مذهبا ومذهب الجمهور لا يكفر أن لم  
يستحلله أم واعترضه الأسنوي وغيره بأنه لا ينبغي أن

يكفر وان استحل ذلك لما نقله في المجموع عن جمع من المجتهدين  
 إزالة الخماسة في الصلاة ستة لا واجبة والاعتراض بتجديد الخلاف  
 المذكور بل ذلك قول مشهور في مذهب مالك فليس مجمعا عليه  
 فضلا عن كونه معلوما من الدين بالضرورة قال الاذرعي  
 ويذنب ان يستثنى ايضا صلاة الجنازة فقد ذهب الشعبي وغيره  
 من السلف الى حوازمها بغير وضوء ونسب للامام انشا فعي  
 رضى الله تعالى عنه وان كان علطا ولم يتعرض الشيخان ولا  
 غيرهما فيما رايت للمراجع في المسئلة الاولى اعني قوله طوبى لظفر  
 والذي يظهر انه ان قال ذلك احتقار له صلى الله عليه وسلم  
 او استهزاء به او على جهة نسبة النقص اليه كفر والا فلا  
 بل يغزر النقص الشديد ومنها لو تنازع اثنان فقال احدهما  
 لا حول ولا قوة الا بالله فقال الاخر لا حول الا يعني من جوع كفر  
 ولو سمع اذان المؤذن فقال انه يكذب كفر او قال وهو  
 يتعاطى قدح الخمر او يقدم على الزنا لم يسم الله استخفافا باسم  
 الله تعالى كفر كذا اقراه واعتراضا بان ابا حنيفة صح عنه  
 انه قال لا اكفر احدا من اهل القبلة بدين وهذا الاعتراض  
 في غاية السقوط اما الاول فلما وان سلمنا ان ابا حنيفة  
 وان صرح بكونه غير كفر كما لا ننظر اليه لان الشيخين  
 وكفى بما حجة رضياه واما ثانيا فان كلام ابي حنيفة  
 لا ينافي ذلك لما مر من ان الاستخفاف بخوامر تعالى او بصغير

اسمه كفر عندهم فاولى الاستخفاف باسمه على ان قول ابن عنترة  
المذكور ليس من خواص مذهبه بل مذهبا ذلك ايضا والتكفير  
هنا لم يأت من حيث ارتكاب الذنب بل من حيث استخفافه  
باسم الله المستأنس بالاستخفاف به تعالى وهذا لا يتوقف  
احد في التكفير ومنها لو قال لا اخاف القيمة كفر كذا اقواه  
ومحله ان قصد الاستهزاء اما اذا اطلق او لمح سعة عفو الله  
تعالى ورحمته وقوة رحانه فلا يكفر ومنها ما قالوا لا عنده  
واختلفوا فيما لو وضع متاعه في موضع وقال سلمة الى الله  
تعالى فقال له آخر سلمة الى من لا يتبع السارق اذا سرق  
ولم ير حاشيتا والذي يطهرانه ان قال ذلك على جهة نسبة  
العجز اليه سبحانه وتعالى كفر وان اراد سعة حلمه تعالى على  
السارق او اطلق لم يكفر ثم رايته الاذرى قال الطاهرانه  
لا يكفر عند الاطلاق وقوله لا يتبع السارق اي استره اياه  
ونحو ذلك نعم ان طهرت منه قرينة استخفاف فالتكفير  
ظاهر ومنها لو حضر جماعة وجلس احدهم على مكان رفيع  
تشبها بالمذكرين فسألوا المسائل وهم يصحكون ثم يضربونه  
بالحجر او تشبه بالمعلمين فاخذ خشبة وجلس القوم حوله  
كالصبيان فضحكوا واستهزؤا وقال قصعة من شريد خير  
من العلم كفر زاد في الروضة قلت الصواب انه لا يكفر في مثلتي  
التشبيه اه ولا يفتقر بذلك وان فعله اكثر الناس حتى من له  
سنة الى العلم فان فاعله يصير مرتدا على قول جماعة وكبر هذا

خصاراً وتقريرا وظاهراً كلام المنووي رحمه الله تعالى ورضي الله  
 تعالى عنه المقرر على المسئلة الثالثة ولا يبعد ان يقيده بما اذا  
 قصد الاستهزاء بالعلم بسائر انواعه او اراد انها خير من كل  
 علم لشموله العلم بالله وصفاته واحكامه اما لو اراد العلوم  
 التي لا تتعلق بالله وصفاته واحكامه فلا ينبغي ان يكون ذلك  
 كفراً لانه لا يلزم عليه الاستهزاء بالدين ولا تنقيصه بخلاف  
 ما اذا اطلق او اراد العلم المتعلق بالله او بصفاته او باحكامه  
 لان ذلك نص في الاستهزاء بالعلم وبالدين فكان كفراً ومنها لو دام  
 مرضه واشتد فقال ان شئت توفي مسلماً وان شئت توفي  
 كافراً كفراً وكذا الواسطي بمصائب فقال اخذت مالي واخذت  
 ولدي وكذا وكذا وماذا تفعل ايضاً او ماذا تبقى تفعله ووجه  
 الاول ما مر من ان تنفي الكفر والرضا به كفر ووجه الثاني نسبة  
 الله سبحانه الى الجور ومنها لو غضب على غلامه او ولد فضر به  
 ضرراً شديداً فقال له رجل الست بمسلم فقال لا متعهداً كفراً  
 ولو قيل له يا يهودي يا مجوسي فقال لبيك كفر زار المنووي  
 عفى الله تعالى عنه قلت في هذا فنظر اذ المرئوس شيئاً انتهى  
 والنظر واضح فالوجه ان ان لوى اجابته او اطلق لم يكفر  
 وان قال ذلك على جهة الرضا بما نسبته اليه كفر ثم رايت  
 الاذني قال والظاهر انه لا يكفر اذ المرئوس غير اجابة الداعي  
 ولا يريد الداعي بذلك حقيقة الكلام بل هو كلام يصدر  
 من العاصي على سبيل السب والتسم للمدعو ويريد المدعو اجابة

دعائه بطلبك طلبا لمرضاة الله ومنها لو اسلم كافرا فاعطاه  
 الناس مولا فقال مسلم ليتني كنت كافرا فاسلم فاعطى قال  
 بعض المشايخ يكفر زاد النور عفا الله تعالى عنه قلت في هذا  
 نظرا لانه جازم بالاسلام في الحال والاستقبال وثبت في احاديث  
 صحيحة في قصة اسامة رضي الله تعالى عنه حين قتل من نطق  
 بالشهادة فقال له صلى الله عليه وسلم كيف تصنع بلا الله ولا  
 الله اذ اجأت يوم القيمة قال حتى تميت اني لو اكن اسلمت  
 قبله يومئذ ويكن الفرق بينهما وما اشار اليه اخير من  
 الفرق بين الصوريين هو الظاهر المعتمد فان ما هنا فيه  
 بصرح بتمني الكفر للدنيا واما اسامة رضي الله تعالى عنه  
 فلم يتمنه وانما ودا انه لم يكن اسلم الا ذلك اليوم حتى انه لم يكن  
 يقله لانه لم يكن حريا عليه او ان الاسلام يجت ما قبله  
 فيسلم من تلك المعصية العظيمة وليس في ذلك شهوة الكفر  
 ولا تمنيه فيما مضى البتة لان سبب وده ما تقر وكانه  
 استصغرا كان منه من الاسلام والعمل الصالح قبل ذلك  
 في حجب ما ارتكبه من تلك الجناية لما حصل في نفسه من شدة  
 انكار النبي صلى الله عليه وسلم وغضبه ومنها قال الشيخان  
 نفلا عنهم لو تمنى ان لا يحرم الله الجزوان لا يحرم المملوكة  
 بين الاخ والاخت لا يكفر ولو تمنى ان لا يحرم الله تعالى  
 الظلم والزنا وقتل النفس بغير حق كفر والضابط ان ما كان  
 حلالا في زمان فتمني حله لا يكفر ولو شهد الزنا رد على سوطه كفر

واختلفوا فيمن وضع قلنسوة المجوس على رأسه والصحيح  
 انه يكفر ولو شد على وسطه حبلا فستل عنه فقال هذا زنا  
 قالوا كثرون على انه يكفر ولو شد على وسطه زنا او دخل دار  
 الحرب للتجارة كفر وان دخل لتحليل الاسرى لم يكفر زاد في  
 الروضة قلت الصواب انه لا يكفر في مسألة انتهى واما بعد  
 اذا لم تكن نية اى حيث لم ينو بتنيه ذلك جميعه سواء كان  
 حلالا في ملة ام لا ما يحلوا الكفر من نسبة الله سبحانه الى الخور  
 او عدم العدل او نحو ذلك بتجريم ذلك علينا لم يكفروا الا كفر  
 وتمنى تغيير الاحكام حرام كما صرح به الشافعى رضى الله تعالى  
 عنه في الامرو حيث لبس نرى الكفار سوا ادخل دار الحرب  
 ام لاسية الرضى بدينهم او الميل اليه او تهاونا بالاسلام كفر والا  
 وانه اعترض ما ذكره النووي في مسألة زى الكفار بان القاضى  
 حيدر نقل عن الشافعى رضى الله تعالى عنه انه لو سجد لقسم في دار  
 الحرب لم يحكم برده وان لبس نرى الكفار في دار الاسلام حكم  
 برده ونقل في المطلب عن القاضى الارتداد في المستثنين  
 لان الظاهر انه لا يفعله الا عن عقيدة وبجانب يحمل هذا الاطلاق  
 على التفصيل الذى اشار اليه النووي وقد بينته وقوى فيه  
 او تهاونا بالاسلام هو ما صرح به الخوارزمي في كافيته حيث قال  
 لو وضع على راسه غيار اهل الذمة تهاونا بالاسلام صار كافرا  
 انتهى وفهم ان الرفعة من قول الرافعى السابق الصحيح انه اشارة  
 الى وجه قلنسوة وليس كما فهمه فان الرافعى انما حكم



اختلاف فيه عن الخفية وهذه الفروع كلها من كتبهم ولم ينقل  
 شيئا منها عن الاصحاب قال الازدعي واعلم ان اكثر العامة  
 يسمون ما يشد به الانسان وسطه من جل ونحو زنا را  
 ولا يتخيل في الطلاق هذا منهم كفراهم ومنها قال الشيطان  
 عنهم ولو قال معلم الصبيان اليهود خير من المسلمين بكثير  
 لانهم يقضون حقوق معلمي صبيانهم كفرا قالوا ولو قال النصرانية  
 خير من الجوسية كفرا ولو قال الجوسية شر من النصرانية  
 لا يكفر زاد السورى قلت الصواب لا يكفر بقوله النصرانية  
 خير من الجوسية الا ان يريد انما الخف لومام وظاهر كلامه  
 تقرير الافي على تقريرهم في كفر المعلم لكن ينبغي ان محله  
 ما افاد قصد الخيرية المطلقة فان اراد الخيرية في الاحسان  
 للمعلم ومراعاته لم يكفر وان اطلق فهو محل النظر والاقرب  
 عدم الكفر ومنها قال اعنهم قالوا لو عطف السلطان فقال لرجل  
 يرحمك الله فقال لما احرا لا تغل السلطان هكذا كفر الازدادي  
 السورى عفى الله تعالى عنه قلت الصواب لا يكفر بمجرد هذا  
 انتهى ووجهه ان يحتمل انما انما اكر عليه من حيث عدم  
 تعظيم السلطان بل هذا هو الظاهر فان كان الانكار من حيث  
 ان السلطان غنى عن الرحمة او نحوه ذلك كان كفرا كما لا يخفى  
 ومنها لو قالوا سقى فاسق ولهم خملي فمترقناؤه الدراهم  
 والسكر كفروا قال قلت الصواب انهم لا يكفرون ومنها  
 لو قيل لعبد صل فقال لا اصلى فان الثواب يكون لمولاي

كفرهم الرافعي وفيه نظر ولا يبعد ان الصواب انه لا يكفر  
 الا ان قصد مع ذلك الذي اعتقده نسبة الله الى الجور ومنها  
 قالوا ولو قال كافر لمسلم اعرض على الاسلام فقال  
 حتى ارى او اصبر الى الغد او طلب عرض الاسلام من واعظ  
 فقال اجلس الى آخر المجلس كفر وقد حكينا نظيره عن المستوفى  
 قالوا ولو قال المحدث لو كان نبيا لم اومن به او قال لم يكن  
 ابو بكر الصديق رضي الله تعالى عنه من الصحابة كفر قالوا ولو  
 قيل لرجل ما الايمان فقال لا ادرى كفر ولو قال لزوجته انت لحي  
 الى من الله كفر وهذه الصور تتبعها في الالفاظ الواقعة في كلام  
 الناس واجبا بواجبها اتفاقا وخلافا بما ذكره مذهبنا يفتى  
 موافقتها في بعضها وفي بعضها يشترط وقوع اللفظ في معرض  
 الاستعمال كلام الشيخين وقد قدمنا ما يحتاج الى التنبيه  
 عليه حكما وتفصيلا ونقلا ووردا واتفاقا وخلافا في جميع مسائل  
 السابقة والله الحمد وبقي الكلام في هذه المسائل الاخيرة فاما  
 مسألة اخير عرض الايمان فقدمنا تحقيقها عند ذكر كلام النووي  
 واما مسألة لو كان نبيا لم اومن به فقد مر ايضا والتكفير فيها  
 واضح لانه رضي بتكذيب النبي واما ما قالوه في انكار صحابة  
 ابي بكر رضي الله تعالى عنه فظاهر بل ليس ذلك من خصوصياتهم  
 حيث ينقل عنهم فقط بل نص عليها لما في رضي الله تعالى عنه  
 كما حكاه العبادي وحكاه ايضا الخوازمي في كافيته وعبارته  
 لو انكر كون ابي بكر الصديق رضي الله تعالى عنه صحابيا كان

كافر انصر عليها الشافعي لان الله تعالى قال اذ يقول لصاحبه لا تحزن  
 وصرح كلامهم ان انكار محبة غير ابي بكر لا يكون كفرا لكن اخثار  
 بعضهم ان انكار محبة غيره المجمع عليها المعلوم من الدين بالضرورة  
 كفر ويجاب بان شرط انكار المجمع عليه الضروري ان يسرج  
 الى تكذيب امر يتعلق بالشرع كما في انكار مكة بخلاف انكار ما لا  
 يتعلق بذلك كما مر ذلك مستوفى وانكار محبة غير ابي بكر  
 لا يتعلق به ذلك بخلاف انكار محبة ابي بكر لان فيها تكذيب القرآن  
 وقدم ما يؤيد ذلك وياتي ما يؤيد ايضا قال في الكافي ايضا  
 لو قد في عائشة رضي الله تعالى عنها بالرضا صار كافرا بخلاف  
 غيرها من الرقيات لان القرآن العظيم نزل بها انتهى انتهى  
 واما ما قالوه فيمن ثبنته ما الايمان الخ فاعترض بان الصواب بخالفهم  
 فيه لان كثيرا من العوام جلدت وطأتم على الايمان ولا ينقدح لهم  
 عبارة عنه وقد قال العرفي في كتابه النعرة ذهبت طائفة الى  
 تكفير عوام المسلمين لعدم معرفتهم اصول العقائد بادلها  
 وهو بعيد لطفا وعقلا وليس الايمان عبارة عما اصطلح عليه  
 النظار بل نور يقذفه الله تعالى في القلب لا يمكن التفسير عنه كما  
 قال تعالى فمن ير الله ان يهديه لشرح صدره للاسلام وقد حكم  
 النبي صلى الله عليه وسلم بان من تكلم بلفظ التوحيد احرى عليه  
 احكام المسلمين فثبت ان ما اخذ التكفير من الشرع لاهل العقل  
 لان الحكم بالباطل الدم والكلود في النار شرعي لا عقلي خلافا  
 لما ظنه بعض الناس وبقي في الرافي فروج اخرى مما نقله

عن الحنفية حد فيها من الروضة لأنها بالفارسية وقد نقل القمولى  
تقريبها عن بعض فقهاء الاعلج فذكر تقريبها مستقيمين كلا  
منها بما يقيد أو يضعفه أو يوضحه فمنها لوقال عمل الله في حق  
كل خير وعمل الشر في كفر ونظر فيه الرافعي بقوله تعالى ما أصابك  
من سيئة فمن نفسك والنظر واضح حيث أطلق أو قصد أنه مخلق  
العدا لنفسه بالمعنى الذي تقول المعترلة أما أن أراد استغلاله  
بالمخلوق فلا شك في كفره ومنها لوقال لزوجه أنت ما تؤدين  
حق الجار فقال أنت ما تؤدين حق الله فقالت لا كفر  
أنتي والوجه خلافه إلا أن أرادت جحد مائر الواجب ومنها  
لوقال جوابا لمن قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا أكل  
كسر أصابعه هذا غير ادب كفر وقد يوجه بأن هذا النكاد  
للسنة لقول الأصابع ورغبة عنها في الله ما مرفق قيل له  
قصر أطفالك فقال لا أفعل رغبة عن السنة ومنها لوقال  
جوابا لمن قال فلان بين يدي الله يد الله طويلة فقيل يكفر  
وقيل إن أراد الجارحة كفر والأفلا وقدم الكلام في الجحمة  
في أن هنا إن أراد الجارحة أما لو أطلق ولم ير لها فلا يكفر  
ومنها لوقال الله في السما فقيل يكفر وقيل لا وقد مر أن  
المتكلمين بل الجحمة لا يكفرون على الصحيح نعم إن اعتقدوا لا رهم  
قولهم من المحدث أو غيره كفروا إجماعا ومنها لوقال الله  
ينظر من السما ومن العرش أو الله يظلم كما ظلمني كان حكمه كسأ  
أما في غير الأخير فواضح لأنه مجسم أو جهوى وأما في الأخيرة

فالكفر فيها واضح نعم ان اول تاويل قريب الاحتمال انه يقال بعد كفره  
 ومنها لو قال الله يعلم اني قد اذكره بالدعاء وانى بحزنك  
 وفرحك مثل ما انا بحزنك وفرحى او قال لمن قال له لا تنكر القرآن  
 او لا تنصل الى شيعت من القرآن او من فعل الصلاة او الى متى  
 اعمل هذا او العجايز يصلون عنا او الصلاة المعمولة وغير المعمولة  
 واحد او صليت الى ان ضاق قلبي او قال لمن قال له صل حتى تجد  
 خلاقة للصلاة صل انى حتى تجد خلاوة ترك الصلاة وفي الحكم  
 بالكفر في جميع هذه المسائل نظروا لوجه خلافة ما لم يرد بقوله  
 العجايز يصلون عنا او بقوله المعمولة وغير المعمولة واحد علم وجوب  
 عليه لما مر ان انكار الصلاة او نحو سجدة منها كفر ولو اراد الاستخفاف  
 بشئ مما قاله في المسائل كلها كفر ومنها لو قال المحول لاي شئ  
 يكون او اى شئ يعمل كفر والكفر له وجه قياسا على ما مر في المحول  
 لا يغنى من حرج الا ان يفرق بان تلك اقيم ومنها لو قال عند سماع  
 المؤذن هذا سوط الحرم كفر وفيه نظروا لوجه خلافة الا ان  
 اراد تشبيه الاذان بناقوس الكفر ومنها لو قال ظالم لمن قال لم  
 اصبر الى المحشر اى شئ في المحشر وهو ظاهر ان اراد به الاستخفاف  
 ومنها لو قالت لروحها قد رجع من مجلس العالم لعنة الله على  
 كل عالم وفيه نظروا لوجه خلافة ما لم يرد الاستخفاف بالنسبة  
 لاحد من الانبياء صلوات الله وسلامه عليهم ومنها لو اتى فتوى  
 اعطاها له خصمه وقال اى شئ هذا الشرع وهو ظاهر ان  
 اراد الاستخفاف ويحتمل الاطلاق لان قرينة ما تدل على

الاستخفاف ومنها ما لوقالت لزوجها وقد قال لها يا كافرة  
 انا كما قلت وهو ظاهر ولا يباقي فيه التفصيل فيمن اجاب من تاداه  
 بيا بهودي كما هو ظاهر ومنها لو قال له وهو يرتكب الصغائر  
 ست الى الله تعالى اى شئ علمت حتى التوب وفيه نظر ظاهر فالوجه  
 خلافه ومنها لو قال فلان كافر وهو اكفر منى وهو ظاهر لانه اقر  
 بالكفر على نفسه ومنها لو قال المحو قل لاحول لايسير في الزيدية  
 او العلم لايسير فهم بريء او قال لمن امره بحضور مجلس العلم اى شئ  
 اعلم بمجلس العلم او قال اذهب اعلم بالعلم في الزيدية او قال في حق  
 فقيه هذا هو شئ وفي اطلاق الكفر يجمع ذلك نظر فالوجه  
 ان لا يكفر عند الاطلاق وبعد ان اكملت هذا المؤلف رايت كتابا  
 مؤلفا في هذا الباب لبعض الخفية ساق فيه جميع ما مر عن الخفية  
 ونبذات كثيرة فاحسب ذكرها في هذا المحل تيمم الفائدة فانها  
 اشتملت على غرائب وعجائب من ذكر كثير من محاورات الناس  
 في مير الكفرات وفي هذا المؤلف تسامح فانه جعله ثلاثة فصول  
 فصلا في الالفاظ المتفق على انها كفر وفصلا في الالفاظ المختلف  
 فيها وفصلا في الالفاظ يخشى على من تكلم بها الكفر وحكى في الفصل  
 الاول كثيرا من المسائل التي مر ان الخفية اختلفوا في انها كفر  
 او لا وفي الفصل الثاني ما اجمع على انه كفر وفي الثالث ما هو ظاهر  
 في الكفر على قواعدهم وستعلم ما في كل من ذلك سياقي لغالب  
 ما فيه وان مر بعضه متعقب كلام من مسائله مما يبين ما فيه  
 وان قرا عدنا توافقا لو تخالفه فمن مسائل الفصل الاول

مفسر

المقصود المتفق على انه كفر فذمه ان من تلفظ بلفظ الكفر  
يكفر وان لم يعتقد انه كفر ولا يعذر بالجهل وكذا كل من صحت  
عليه واستحسنه اورضى به يكفر واطلاق الكفر مع الجهل  
وعدم العذر به بعيد وعندنا اذا كان بعيد الذر عن المسلمين  
بحيث لا ينسب لتقصير في تركه المحن الى دارهم للعقل او كان  
قريب العهد بالاسلام يعذر بجهله فيعرف الصواب فان  
رجع الى ما قاله بعد ذلك كفر وكذا يقال فيمن استحسن  
ذلك اورضى به قال ومن اتى بلفظ الكفر حبط عمله وتقع  
الفرقة بين الزوجين ويحسد النكاح برضا الزوجة ان كان  
الكفر من الزوج وان كان من الزوجة تجبر على النكاح وهذا بعد  
تجديده الايمان والتبري من لفظ الكفر حتى من اتى بالشهادة  
عادة ولم يرجع عما قال لا يرتفع الكفر عنه ويكون وطئه  
زنا وولده ولدا والزنا وعند الشافعي رضى الله تعالى عنه لومات  
على الكفر حبط عمله ولوندم وجد الايمان لم يحبط عمله  
ولا يلزمه تجديد النكاح ولو صلى صلاة الوقت ثم اسلم لم  
يقضها وعندنا يقضيها وكذا الحج فلواتى بكلمة فجرى على  
لسانه كلمة الكفر لا قصد لا يكفر وما ذكره من الخلاف  
في احباط العمل عندنا وعندهم محله في قضا ما سبق من الردة  
فعدمه يجب وعندنا لا يجب لقوله تعالى ومن يرتد منكم عردين  
فيت وهو كافرا اولئك حبطت اعمالهم في الدنيا والاخرة  
مقيد الحباط بالموت على الردة وبه يتقيد احباط العمل



بالردة في الآية الاخرى وهي قوله تعالى ومن يكفر بالايمان  
 فقد حبط عمله وهو في الاخرة من الخاسرين للقاعدة الاصلية  
 ان المطلق يحل على المقيّد لا يقال المقيّد بالموت على الردة في  
 الآية الاولى انما هو لاجل قوله واولئك اصحاب النّار هم فيها خالدون  
 لا نالقول كونه قيداً في لحاظ العمل بحقوق واما جعله قيداً  
 لما بعده فهو محتمل فاخذنا بالمحقق وتركنا المحتمل على ان  
 الآية الثانية فيها التصريح بالمقيّد بالموت من جهة الحكم  
 على من كفر بالايمان بانه حبط عمله وبانه في الاخرة من الخاسرين  
 وهذا مستلزم لموتة على كفره اذ لو اسلم ومات مسلماً لم يقل في  
 حقه انه في الاخرة من الخاسرين وانما يقال ذلك للكافر  
 فقط كما يشهد له استقلال النصوص ومن ادعى خلافه فطليه  
 البيان اما بالنسبة لثواب اعماله التي سبقت الردة فانه  
 يحط اتفاقنا ومنهها ما عندهم فواضح لانه اذا وجب  
 القضا صار تلك العبادات كأنها لم تفعل واما عندنا  
 فكذلك كما نص عليه الشافعي رضي الله تعالى عنه في الامر بفرق  
 على طوبقته بين عدم وجوب القضا واجباط الثواب باد  
 ملحوظ وجوبه عدم الفعل بالكلية او وقوعه مع عدا الاجزا  
 ولا شيء من هذين هنا لان الفرض انه حال اسلامه فعل  
 الواجبات بشروطها فرفقت بجزئية فلا يجب قضاؤها  
 الا بنص صحيح صريح في ذلك وقد علمنا ان الآية المقيدة  
 نامة على خلافه واما ملحوظ الثواب فهو القول بمعنى

الاثابة وبالردة يتبين ان لا قبول لانه وجدت منه لان حالة  
 تناق تاهله للشواب من كل وجه فسقط ح وبعده سقوطه  
 الاصل عدم عوده له حتى يدل دليل على عوده بالاسلام فامل  
 هذا الفرق فانه دقيق ولما ر من حار حوله ولا باد في اشارة  
 ومحل الخلاف ايضا فيما قبل الردة كما مر فاما ص على فيها  
 يلزمه اعادته قطعاً وما ذكره في الفرقة بين الزوجين عندنا  
 فيه تفصيل غير تفصيلهم وهو ان الردة ان كانت قبل  
 الدخول ابطلت النكاح سواء ارتد اماً واحداً معاً او مرتباً  
 لان النكاح الى الآن ضعيف الخلق عن المقصود به وهو الوطء  
 وان كانت بعده وقف على انقضاء العدة فان جمعها الاسلاف  
 قبل انقضاءها فالنكاح بحاله والا بان انقضاءه من حين  
 الردة وما قاله في تحديد الايمان من انه لا يكفي بمجرد لفظ  
 الشهادة بل لا بد معه من البرى مما كفى به ظاهر موافق  
 لمذهبنا فينبغي التنبيه لهذه المسئلة فانها مهمة وكثيرة  
 ما يغفل عنها ويظن ان من وقع في مكفر مما مر او يافت  
 يرتفع حكمة عنه بمجرد تلفظه بالشهادتين وليس  
 كذلك بل لا بد مما ذكر وما ذكر من ان من سبق لسانه  
 للكفر لا يكفر ظاهر موافق لمذهبنا ايضا ومحل ذلك  
 بالنسبة للباطن اما بالنسبة للظاهر فظاهر بما ذكره  
 المتنا في باب الطلاق انه لا يصدق في ذلك الا بقربنة  
 قال ومن وصف الله بما لا يليق به او سخر باسمه اسمائه

تقار أو يامر من وأمره أو نهي من نواهيه أو أكرمه أو نهيه  
أو وعدة أو وعيد أو قال فلان في عيسى كيهودي في عين الله  
أو قال يد الله وعوا الحاجة أو قال الله تعالى في السما عالم  
أو على العرش وعنى به المكان أو ليس له نية أو قال ينظر  
اليها ويبصرنا من العرش أو قال هو في السماء أو على الأرض  
أو قال لا يحلو منه مكان أو قال الله فوق وانت تحته أو قال  
انصف الله ينصفك يوم القيمة أو قال الله قام وزل أو جنس  
بلا نضاف إليه وما ذكره أولا إلى قوله ووعدته مرعته بقيده  
وما ذكره يمين قال فلان في عيسى الخ من أنه كفر اتفاقا في الاتفاق  
نصير لا يصح وكذا في اطلاق الكفر لأنه انما يأتي بناء على  
تكفير الجسمة والجهوية ومرافقه من الخلاف والتفصيل  
وما ذكره في ليس له نية في الكفر نظر فضلا عن كونه متفقا  
عليه لأن الية المقصد وقد ذكر النور في الله تعالى عنه  
في شرح المذهب أنه يقال قصد الله كذا بمعنى اراده ليس له  
قصد كقصدنا فواضح كذا ان اطلق أو اراد أنه لا ارادة له  
اصلا فان اراد المعنى الذي يقوله المعتزلة فلا كفر به أو اراد  
سلبها مطلقا لا بالمعنى الذي يقولونه فهو كفر وما ذكره في  
انصف الله ينصفك يوم القيمة من أنه كفر فيه نظر ظاهر لأنه  
ان اراد بربك ان اطعته اثم لك فواضح أنه غير كفر وان اراد  
حقيقة الانصاف المستعرة بالاحتياج اتحاد الكفر لان  
من اعتقد أن الله محتاج الى احد من خلقه فلا شك في كفره

وان اطلق تردد النظر فيه وانظرا هراية غير كفر لان الاصل  
لا يستلزم ذلك وعلى تسليم انه يستلزمه فلا بد من قصد  
ذلك اللازم كما علم مما مر في المحسنة قل او قال يا رب  
اكفنا راسا براس او قال انا كافر او برئ من الله او من نبي  
صلى الله عليه وسلم او من القرآن او من حدود الله تعالى او من  
الشرايع او من الاسلام ولم يتعلق بشئ او قال يمينك والضبط  
سوا او قال له خصمه احاك بك بحكم الله تعالى فقال لا اعرف  
الحكم او ما يجري الحكم هنا او ليس هنا حكم ما هنا الادبوس  
ايش يعمل الحكم ام وما ذكره في يارب اكفنا راسا براس في كونه  
كفر مطلقا نظر فضلا عن كونه متفقا عليه فقد نقل عن الشيخ  
الامام ابى محمد الجويني والامام الحرمين الذي قيل في ترجمته  
لوجاز ان يرسل الله نبيا في زمن ابى محمد الجويني لكان هو ابى  
محمد الجويني انه كان يحكي الليل ثم يقول عند السحر سوا سوا  
اي لا شئ لي ولا شئ على ذلك ان تفرق بين هذا اللفظ  
واكفنا راسا براس بان ذكر الكفاية يستدعي ذلك كما تكفينا  
نكفيك ففيه استعار باعتبار الله سبحانه وتعالى اينا فكان  
الحنفية نظرا لذلك ومع ذلك ففي اطلاق الكفر بطلان معنى  
التفصيل بين انه يريد هذا المعنى فيحكم بكفره وبين ان يريد  
اكفنا سوا سوا اي لا شئ لنا غير طلب الكفاية كما لا شئ علينا  
فلا كفر وكذا ان اطلق لان اللفظ ليس نصا في المعنى الاول  
بل ولا ظاهرا فيه وما ذكره فيما بعد ذلك ظاهرا قد مر

ما يوافقهما ذكره في يمينك والضراط سواء انما يتجه ان اراد  
 باليمين القسم به الذي هو اسم من اسم الله تعالى او صفة من صفاته  
 اما الواو قسم بجور طلاق واعتق فلا كفر كما هو ظاهر وكذا ان القسم  
 بالاولى والاربعين فعله الذي هو حلفه دون المحلوف به  
 فيتردد النظر هنا فيما لو اطلق وقد اقسم بالاولى ويظهر  
 لا يكفر لما علمت ان اليمين مترددة بين الفعل والمحلوف به  
 وتبادرها الى المحلوف به ان سلم لا يقتضي الحكم بالكفر عند  
 الاطلاق لما علمت من انها مع ذلك محتملة احتمالا لا غير بعيد  
 وعند وجود الاحتمال الذي هو كدك لا يتجه الكفر وذكر  
 اسم بنى او ملك في اليمين كد كرام اسم الله تعالى فيما ذكرته  
 من التفصيل ولا يمنع من ذلك كراهة الحلف به لانها لمعنى  
 آخر غير ما نحن فيه وما ذكره في لاعرف الحكم وما بعده انما  
 يتجه الكفر فيه عندنا ان اراد الاستهزاء بحكم الله تعالى او استحقاق  
 قاتل او قال انت لعب الى من الله تعالى او من النبى او من الدين  
 او قال لو كنت اتها اخذ طمى منك او قال ظلمنى الله وهو  
 ظالم او قال الله تعالى جعل الاحسان في جميع الخلق  
 والاسوء في حقى او قال انا كالاله او الله في ست جهات  
 او يوجد في كل مكان او انكر الله او شك فيه او في آياته  
 او سخر بها او وما ذكره في انت لعب الى من الله او النبى  
 محتمل وكذا من الدين ان اراد تنقيصه بذلك بخلاف  
 ما لو اطلق او اراد الاخبار عن قبيح خلق نفسه من ان

ميلها الى ما يضرها اكثر منه الى ما ينفعها وما ذكره من الكفر  
 في بقية الصور واضح وقد مر بعضه نعم ما ذكره في الله في  
 في ست جهات او يوحد في كل مكان مرانه لا ياتي الا على  
 الضعيف من اطلاق كفر المجسمة قال اوقال ذهبت  
 لدي قل هو الله احد اوقال اخذت بريق الهر اوقال  
 يا اقصر من انا اعطيناك الكوثر اه وهذا ما دارسته  
 في النسخة التي اطلعت عليها وهو كلام مظلم يكاد ان يكون  
 لا معنى له ولعله تحريف من ناسخ ويمكن ان يكون في الاول  
 اشارة الى ان من قال وقع بخلدى اى فكرى مثل سورة  
 قل هو الله احد كان كفرا ولا شك في ذلك لانه اذا يجوز على  
 نفسه ان ياتي بمثل هذه السورة ابطال اعجاز القرآن  
 وانكار اعجازه كفر وان يكون في الثاني اشارة الى ما وقع في شعر  
 بعض المجازفين المهتورين من انه يريد من محبوبه شفا اول سورة  
 البقرة باول سورة الاعراف اى اشفا الله بالمص من ريق محبوبه  
 فصحب الحروف المقطعة اول الاولى بالهم والى الثانية بالمص  
 مصدر مص وهذا تهوور فاحش ومع ذلك فاطلاق الكفر  
 فيه بعيد الا فيمن قال ان هذا معنى تلك الحروف لانه حينئذ  
 مكذب ببعض القرآن وان يكون في الثالثة اشارة الى ما ادعى  
 ان الاعجاز وقع باقصر من سورة انا اعطيناك وزعم ان هذا  
 كفر ليس في محله فقله قال بعض الاثمة ان الاعجاز وقع بآية  
 وشوقه شبيه له وجه ظاهر فلا يتصور ان يقول بانه كفر

من يقول من محاسن قائله وان كان الجمهور على خلافه قاله  
 او قرأ القرآن على ضرب دق او من ماز او غيرهما ورمعن الروضة  
 تصويب عدم الكفر قال او قال من يقرأ عند المريض ليس لا يصح  
 او قال للقارئ لا تقرأ عنده ليس او قال من يقرأ القرآن بالاستهزاء  
 والمفت الساق بالساق او ملاً قدما فقال كسادها قاف او فرغ  
 سرايا فقال فكاست سرايا او قال بالاستهزاء عند الوزن او الكيل  
 واذا كالموم او وزنهم يحسرون او رأى جمعا فقرأ بالاستخفاف  
 وحشرناهم فلم تقادر منهم حدا او قال لجعل بيننا مثل السماء  
 والطارق وكذا في نظائرها او دعى الى الصلاة فقال انا اصيل  
 وحدي ان الصلاة تنهى عن الفحشاء والمنكر او قال كل النفسلة  
 ليذهب الرج قال الله تعالى فنفثوا وتذهب ريحكم ام وفي  
 الكفر في سورة يس نظر فضلا عن كونه متفقا عليه بل الصواب  
 انه لا يكفر الا ان اراد بذلك الاستخفاف بسورة يس وما ذكره  
 في الصور بعد هامن الكفر ظاهرا بفيده الذي ذكره وهو ان  
 يستعمل القرآن في غير ما وضع له بقصد الاستخفاف والاستهزاء  
 بخلاف استعماله في ذلك لا بهذا القصد لكن لا يتبع حرمته وليس  
 كالقنمين كما هو ظاهر على ان جمعا قولوا بحرمته القنمين ايضا كما  
 سيت ذلك بقوله قد نفيسة لا يستعنى عنها في شرح العباب قيل  
 باب الفصل قال او قال الصحف آلة الفساد والهو ولم يقر بكتاب  
 الله تعالى او قال القرآن حكايات جميل ويكره في الرب الخليل  
 او شتم ملك الموت ولم يقرأ لاسباء والملائكة او غائب نبيا



او صغرسه ولم ير من سبسته اوف ل لو كان فلاذ سبالا ومن  
 به اوقل لو امر في الله كذا الما فعل او قال لو صارت القعدة الى  
 هذه الجهة عا صليت اليها ام وما ذكره في المصحف والقرآن ظ هر  
 جلى وى شتم ملك الموت غير بعيد ويلحق بالانبياء والملائكة  
 النبي الواحد از الجمع على نبوته وعلمت من الدين بالضرورة وكذا  
 في الملك الواحد كجبريل عليه الصلاة والسلام وكاعتبات  
 النبي كركل منقص له كما يعلم مما مر مما ياتي وما ذكره في تصغير  
 اسمه صلى الله عليه وسلم مرتقيده بما اذا قصد به احتقاره وفي  
 عدم رضاه بسنته ان اراد به نبينا صلى الله عليه وسلم فظ هر  
 لا ينبغي الايمان بشرعيته اجمالا وتفصيلا او غيره من بقية  
 الانبياء وهو ما يصرح به كلامه في اطلاق الكفر نظر لان الايمان  
 انما يجب ببقية الانبياء اجمالا فقط فالذي يتجه انه لا يكفر الا ان  
 اراد بسنته لم ريقته لان عدم الرضى بطريقه يشمل عدم الرضى  
 بسوته وايضا فالانبياء متفقون في اصول التوحيد والعقائد  
 وانما الخلاف بين شرائعهم في المروع فقط لان مدارها  
 على المقاصد والمصالح وهو يختلف باختلاف الازمنة والامكنة  
 بخلاف مسائل اصول الدين فانها لا تختلف بذلك فن ثم لم  
 يختلفوا فيها ومع عدم الرضى بطريقة واحد منهم يستلزم عدم  
 الرضى بجميع اصول الدين لما علمت ان طريق كل واحد منهم  
 مشتملة على جميع تلك الاصول وما ذكره فيما و قال لو كان  
 فلاذ نبيا والمسلمين بعد من ذلك بما فيه من تنقيده

والنقصيل فراجعه قال اوقال لا اعرف النبي نسيا او جنبا  
 اوقال استجما فابني طويل الظفر خلق الشياطين جايح البطن  
 كثير النساء اوقال له فمشاربك فانه مسد فقال لا بالانكار  
 لا افعل او كان ابني يحب القرع او الحبل فقال لم اراهما ولا اري  
 بينهما شيئا اوقال لاحول ولا قوة الا بالله العلي العظيم فقال  
 آخر لاحول ما يغني او ما يسمع او ايش يعمل بها ولا يغني من جوع  
 ولا عطش ولا يؤمن من خوف ولا شريد في قصعة امثلة  
 الاولى تقدمت عما فيها وكذا الثانية وتقييدها بالاستخفاف  
 حسن ولا يشترط الجمع بين الالفاظ التي ذكرها فيها بل واد  
 منها او غيرها مع الاستخفاف كهر وما ذكره من قص الشارب  
 من مثله في نحو قوله الاظفار وما فيه وما ذكره في القرع  
 اعد الدباء والحل فيه نظروا يتجه انه لا يكفر ان اراد الاخبار  
 عن طبعه او اطلق بخلاف ما لو اراد بعدم محبته فما والا حدها  
 عدمها لكونه صلى الله عليه وسلم كان يجب ذلك لان ارادة  
 ذلك فيها استهزاء به صلى الله عليه وسلم واخفاق رله  
 صلى الله عليه وسلم وما ذكره في لاحول الخمر تقييد لكن هنا  
 زيادة صورة الحاقها بها الذي جرى عليه هذا الخنفي  
 ظاهره قال وكذا اذا قال عند التسبيح او التهليل او التكبير  
 او الاستغفار او مع علم غضبا سمعته هذه الكلمات كشيل  
 اوقال لبسم الله عند اكل الحرام وشرب او مع الفنا فقال قد  
 هذا ذكر الله او سمع الاذان فقال هذا صوت الحمار والجرس

انا لاجبه وسمع حديث بين قري ومثري وروضة من رايض  
 الخنة فقال كذب او اعاده على وجه الاستهزاء وقيل له  
 قل لا اله الا الله فقال ايش من هذه الكلمات حتى اقول  
 لا اله الا الله او قيل لفاعل ذنب قل استغفر الله فقال  
 استخفا فاش فعلت او ايش قلت حتى اقول استغفر  
 الله و قوله غصبا راجع الى جميع ما بعد كذا والكفر  
 واضح لان قوله سمعت هذا كثيرا مع الغضب يدل بطريق  
 التصريح او قريب منه على الاستخفاف بالذكر ولا شك  
 ان الاستخفاف به من حيث هو ذكر كفر و شرط المكفر  
 بالنسبة عند الجاهل ان يقصد الاستخفاف بها كما علم  
 مما مر وبقوله في القنا هذا ذكر ان يقصد انه مثله من كل  
 وجه استخفافا بالذكر فان اطلق او قصد ان بينهما انشا  
 قاله سيحجه الكفر ومسئلة سماع المؤذن مرت بما فيها  
 لكن في هذه زيادة انا لاجبه والظاهر ان هذه الزيادة  
 لا تقتضي الحكم بالكفر مطلقا بل لا بد ان يقصد  
 انه لا يحبه من حيث هو ذكر في الكفر محتمل وقوله  
 عند سماع ذلك الحديث كذب ان اعاد الضمير فيه على  
 النبي صلى الله عليه وسلم كفر مطلقا وكذا الواعده على وجه  
 الاستهزاء مع علمه بانه حديث بخلاف ما لو اعاد الضمير  
 على المتكلم او اعاد لفظ الحديث على وجه الاستبعاد لجهله  
 المعذور به فانه لا يكفر ووقع قريبا ان امير بني هاشم

عظيم فدخله بعض المجازفين من اهل مكة فقال قال رسول  
 الله صلى الله عليه وسلم لا تشد الرجال الا الى ٣ مساجد وانما  
 اقول وتشد الرجال الى هذا البيت ايضا وقد سئلت عن ذلك  
 والذي يحزر فيه انه بالنسبة لقواعد الخفية والمالكية  
 وتشديداتهم يكفر بذلك عندهم مطلقا واما بالنسبة لقواعدنا  
 وما عرف من كلامنا فثبت السابق واللاحق فظاهر هذا اللفظ  
 استدلالا على حصره صلى الله عليه وسلم وانه ساخر به وانه  
 شرع شرعا آخر غير ما شرعه نبينا صلى الله عليه وسلم  
 وانه الحق هذا البيت بتلك المساجد الثلاث في الاختصاص  
 عن بقية المساجد بهذه الزية العظيمة التي هي القرب الى الله  
 تعالى تشد الرجال اليها وكل واحد من هذه المقاصد الاربعة  
 التي دل عليها هذا اللفظ القبيح الشنيع كفر بلا مبرر فتي قصد  
 احدها فلا نزاع في كفره وان اطلق فالذي يتجه الكفر ايضا  
 لما علمت ان اللفظ ظاهر في الكفر وعند ظهور اللفظ فيه  
 لا يحتاج الى نية كما علم من فروع كثيرة مرت وتبقى وان  
 اول بانها يرد الا ان هذا البيت لكونه المحبوبة في بلدة  
 يكون ذلك سببا لمحبة الناس الى رؤيته كما ان عظمة  
 تلك المساجد اقتضت تشد الرجال اليها قبل منه ذلك  
 ومع ذلك فيعز الزنبر البليغ بالضرب والحبس  
 وغيرها بحسب ما يراه الحاكم بل لو رأى ايضا القنبر  
 الى القتل كما سيأتي عن ابي يوسف لأراح الناس من شره

بمجاز فله فانه بلغ فيها الغاية القصوى تاب الله علينا وعليه  
 امين وما ذكره من كفر من قيل له قل لا اله الا الله فقال  
 ما ملنا بما يتضح ان نوى بذلك الاستهزاء والاستخفاف  
 نظير ما قاله بعد فيمن قيل له قل استغفر الله قال او يحسن  
 بالشرعة او يحكم من احكامها او قال بعد فراغ صلاة  
 حملت حجرة اى من التسخير في الاعمال الشاقة ظلما او لغيرها  
 ما علمت حجرة او قال اكون قوادا ان صليت وطوت الامر  
 على نفسي او قال من يقدر ان يتم هذا الامر او قال العاقل  
 لا يشرع في امر لا يقدر ان يتمه او قال الناس يعملون الصلاة  
 من اجل او قال غسلت راسي من الصلاة او قال اعطيتها  
 للزراعة حتى يزرعوها او قال اوخر حتى يحى رمضان اصرى  
 جميعا او قال كم صليت ما اصبحت خيرا او قال ابى وامى  
 يعيثان فلما صليت ما انا او قال الصلاة لا تصلح لي اذا  
 صليت هلك مالي او قال ان صليت ولم اصل سوا او قال  
 لا اصلح حتى يجد حلاوة الايمان او قال كم هذه الصلاة  
 اصلح قلبي بغيرها او قال بالاستهزاء في رمضان هذه صلاة  
 كثيرة وزيادة او قال صلاة ليست بشئ لو بقيت تخمض  
 او تنبت او لا يتغير عجينها او قال هذه فعل الكسلان  
 او فعلك وليست فعل احد غيرك او قال ليت رمضان  
 لم يكن فرضا اخر او قال هذا الصوم بغير قلبي منه او هو  
 ضيف ثقيل له وما ذكره من كفر من سخى بالشرعة او حكم

منها العاقل ظاهر بخلاف جميع ما ذكره ومساائل الصلاة  
 والصوم فان اطلاق الحكم بكفر قائل واحد من تلك الصور  
 لا يطرأ وجهه فضلا عن كونه متفقاً عليه بل كثير  
 منها لا وجه للحكم بكفر قائله الا بنوع تكلف ونقص  
 فالذي يتجه فيمن قال عن الصلاة او غيرها من الطاعات  
 انها سحر ان يكفر سوا اراد حقيقة السحر السابقة او اطلق  
 اما الاول فواضح لانه نسب الله تعالى الى الجور والظلم واما  
 الثاني فلان ذلك هو وضع السحر فلم يحتمل الى قصد بخلاف  
 ما لو قصد انه لعدم خشوعه مثلاً لا ثواب له في صلاته  
 فاشبهت السحر تحق فانه لا يبعد فيقول تاويله وفي مسألة  
 القيادة وما بعده ما انه لا يكفر الا ان قصد بذلك الاستحفاً  
 والاستهزاء بالصلاة والصيام واستهزاء احداهما  
 لغير عذرا وان الصلاة يتشام بها من حيث كونها صلاة  
 غير يكفر بخلاف ما لو اطلق او قصد معنى اخر ومرعن  
 الرافي مسائل من ذلك عنهم مع تعقيبها فلا يفتنك  
 استحضارها قال او قيل له لم تقرر المعروف ولا تنه  
 عن المنكر فقال ايش يعمل بي او ما يجب او قال هذا  
 هشار وغوغا وهذان على وجه الانكار او قال ايش  
 ففصولي انا او قيل له كل حلال فقال الحرام احب الي  
 او قال هات اكل الحلال ايجده او قال يجوز في الحرام  
 او قال ليت الزنا واللواط او الظلم حلال او دفع لفقير

حراما من مال مسلم اود في هو يعلمه ورجا ثوابه اود عا  
 الفقير او قال لم تنبت حرمة الخمر في القرآن او ايش اعلم بالشرعية  
 وعندى الدنوس او قال اى وقد اخذ دراهم بقوّة حتى اخذت  
 الدراهم اين كانت الشريعة والقاضى اوانا اريد اذهب <sup>النفقة</sup>  
 ايش اعلم بهذه الاحكام اوصدق كلام اهل الاهو او قال اسند  
 كلامهم كلام مغفوى او معناه صحيح او حسن رسوم الكفار او قال  
 بارك الله في كذبك او قيل له لا تكذب فقال قلت في كلمة  
 الاحلام او وما ذكره قبل مسألة التمنى في اطلاق الكفر به  
 نظير ظاهر والذى يتجه في مسائل الامر بالمعروف انه لا يكفر  
 فيها الا ان قال شيئا من ذلك على وجه الاستهزاء من  
 سخر بحكم من بحكام الشريعة كفر ولا شك ان الامر بالمعروف  
 والنهي عن المنكر حكم شرعى فمن قال فيه شيئا من ذلك  
 استهزاء او سخرية كفر والا فلا وان قال ما يجب لا نرى غير معلوم  
 من الدين بالضرورة والذي يتجه ايضه في الحرام لاجل الى انه  
 لا يكفر الا ان اراد انه يحسب سائر انواع الحرام دون سائر  
 انواع الحلال الصادق بالمباح والمندوب والواجب والوجه  
 انه لا يكفر ايضا بهات آكل الحلال بسجدة لان نفس السجود  
 لاسنان اخر لا يكون كفر اطلاقا بل في بعض صورته كما سرح به  
 الاثمة ورمي في ذلك من يباحث وتفصيل فاذا كان هذا في سجود  
 له بالفعل فما ظنك بالفرم عليه على ان ذلك انما مراد به  
 الدلالة على استبعاد وجود شخص لا ياكل الا الحلال

الصنف او على تقطيعه فلا وجه لاطلاق الكفر به والوجه  
 ايضا انه لا يكفر من قال يجوز في الحرام الا ان نوى العموم  
 او الحرام المعلوم من الدين بالضرورة واما مسألة التعمد  
 فقد مر الكلام فيها مستوفى ورجله الثواب على الحرام انما  
 يتجه كونه كفرا ان اعتقد انه يثاب على الحرام من حيث كونه حراما  
 لانه مكذب للنصوص بخلافها لو نوى ان الثواب من جهة  
 اخرى غير جهة كونه حراما فان ذلك لا محذور فيه اذ  
 المحققون على ان الصلاة في الدار المغصوبة او الثواب المنسوب  
 الى الحرير او نحو ذلك فيها الثواب وان كانت حراما لانها  
 للجهة وما ذكره في رجاء دعا الفقير بعيد بل لا وجه له  
 فالصواب انه لا كفر به وكفر زاعم انه لانصر في القرآن  
 على تحريم الحر ظاهرا لانه مستلزم لتكذيب القرآن الناص  
 في غير ما اية على تحريم الحر فان قلت فاية ما فيه انه كذب  
 وهو لا يقتضي الكفر قلت ممنوع لانه كذب يستلزم  
 انكار النص المجمع عليه المعلوم من الدين بالضرورة  
 ومن ثم يتجه انه لو قال الحر حرام وليس في القرآن نص  
 على تحريمه لم يكفر لانه الان محض كذب وهو لا كفر به  
 وما ذكره من الكفر في مسألة الشريعة والقاضي والاحكام  
 المذكورات ظاهرا ان قال ذلك استهزا او استخفا فاوكد  
 ان اطلق على احتمال فيه لان اللفظ ظاهري الاستخفا  
 او الاستهزا وما ذكره من الكفر في تصديق اهل الاهل



انما يتجه ان ارادهم ما يعي من تكفيرهم ببدعهم امامت  
لا تكفرهم فتصد بقرم غير كفر وما ذكره من الكفر في بارك  
الله في كذبك لا يظهر له وجه الا ان الكذب من حيث  
هو كذب قنير بسا اشر اعتباراته تطلب البركة فيها من  
الله تعالى وما ذكره في المسئلة الاخيرة ظاهرا ان اراد  
ما قاله الموصوف بالكذب من لغز كلمة الاخلاص بخلاف  
ما اذا اطلق لان اللفظ ليس ظاهرا في الاول او اراد الرد  
على من نسب له الكذب بان ما يقوله حق كما ان سورة الحديد  
حق فانه لا يكفر بذلك كما هو ظاهر لاحتمال اللفظ لذلك  
لحتم الاقرب ما قال او قال العلم الذي يتعلمونه اساطير وحكايات  
او هذيان او هبا او تزوير او قال ايش مجلس الوعظ او  
العلم او العلم لا يتزعمه ووعظ على سبيل الاستهزاء وضحك  
على وعظ العلم او قال لرحل صالح كن ساكتا حتى لا تقع  
الاوراء الجنة او قال ايش هذا القبيح الذي خفت شاربك  
او قال بش ما اخرجت السنة او قال الكفر والايما ولحد  
اولا ارضى بالايما اولادري اين يبصر الكافرا واهل  
الا هو لا يدخل الجنة او اري سلطانا فقال اله عظيم او قال  
بالفارسية خذ اي بزرگ وهو يعلم تفسيره ام وما ذكره من  
الكفر بتلك الاوصاف التي للعلم ظاهرا كن ان اراد العلم من  
حيث هو او خصوص علم اصول الدين او علم التفسير والحديث  
او الفقه وما ذكره في ايش مجلس الوعظ الخ انما يتجه

اراد الله

او قال  
او قال  
او قال

اراد الاستهزاء وكذا ان اطلق على احتمال قوى فيه لظهور  
 هذا اللفظ في الاستخفاف بمجلس الوعظ والعلم وقد مر  
 في قصعة ثريد خير من العلم كلاما مستحضرا هنا وما  
 ذكره في الوعظ استهزاء انما يبيحه ان اراد الاستهزاء  
 بالوعظ من حيث هو وعظ اما لو اراد الاستهزاء بالواعظ  
 او بكلماته لا من حيث كونه واعظا فلا يبيحه الكفر وكذا  
 يقال في الضحك على الواعظ وما ذكره في كن ساكنا الخ  
 انما يبيحه ايضا ان اراد الاستهزاء بالجنة او بالعمل المقرب  
 اليها والافلاوح لا اطلاق الكفر فيه فضلا من كونه  
 متفقا عليه كسابقة ولا حقه وما ذكره من المكفر  
 في مسألة الشارب لا يظهر ايضا الا ان اراد عيب السنة  
 او نحوه نظير ما مر في قصر ظفارك وما ذكره من اطلاق  
 الكفر في بشس ما خرجت السنة والمسائل بعد الى  
 قولي امر ظاهر لا نه صريح في الاستهزاء بالدين نعم  
 ما ذكره في اهل الاهوا انما يصح ان اراد بهم الكفرة  
 او ما يسمونهم نظير ما مر لا المسلمين منهم والظاهر انه  
 لا يقبل تاويله في كل هذه المسائل لان لفظها ياباه  
 نعم ان قلل المراد بقولي اله عظيم او خد اي بزره اي  
 الله كبير الا ان معطى هذا الملك لهذا الرجل اله عظيم  
 او الله اكبر قيل منه لان الغرض انه لم يقل هذا  
 اله عظيم ولا هذا خد اي بزره وحيث لم يقل ذلك

فقبل رآته ما ذكر بل لو قيل لا ينبغي ان يكفر الا ان قصد  
 ان قوله له عظيم او خد اي ينزلك وصف للسلطان الذي  
 راه لم يبعده قال او قال له كافر اعرض على الاسلام فقا  
 لا ادرى صفة الايمان او قال اذهب الى فلان العقبة واسلم  
 كافر فقات ابوه فقال ليتني لم اسلم لاجل الميراث او نادى مناد  
 يا كافر فقال لبك او قال انا كافر ايش عليك او قات  
 علمت بي عملا حتى كفرت او علم الاقدام للطلق بالثلاث  
 لتحل لزوجها بلا محلة ارتد ولو رضيت هو ارتدت ولم تحل  
 لزوجها وكذا لو ارتدت وكفرت بدار الحرب ثم سميت فاشترى  
 مطلقها ثلاثا لم يظاها الا بالتحليل من مسلم بعد اسلامه عند  
 اهل السنة خلافا للروافض والغلاة او قال لمن اسلم  
 اي ضرر لمن لحقتك في دينك حتى اسفلت عنه الى دين الاسلام  
 او قال هذا زمان الكفر ما بقي زمان الاسلام او قال لو ولد  
 ولد الكافر او شد في وسطه الزنار بخياره او دخل دار  
 الحرب ولبس ثوب الكفار بخلاف ما لو دخل تخليص الاسرى  
 وبخلاف ما لو لبس السواد في الدارين لان لبس السواد حلال  
 والبياض افضل ام وما ذكره في المسئلة الاولى هو لمعتبه  
 كما قدمته بما فيه لما مرانه متضمن للرضى ببقائه على الكفر  
 ولو لحظت والرضى بالكفر كفر ومسئلة تمنى الكفر  
 مرت ايضا بما فيها وكذا مسئلة الاحابة بلبسك مرت بما فيها  
 فراجع ذلك والكفر في قوله انا كافر واضح وكذا

فيما بعد ها أي الفلاسفة وكفر من قال من أسلم ما ذكر  
 ظاهرا أن أراد الشيء ببقائه على الكفر لا مطلقا لما علم مما مر  
 والطلاق الكفر يعني قال هذا زمانا لكفر الخ لا يظهر إلا أن  
 أراد تسمية الإسلام كفر أو محذور ذلك بخلاف ما لو أطلق  
 أو أراد أنه عليه على أهله الكفر فإن الوجه أنه لا يكفر بذلك  
 وقوله لولده ولد الكافر لا يتجه إطلاق الكفر فيه أيضا بل لابد  
 أن ينوي بالكافر نفسه فإن أطلق فالتكفير بعيد وإن أراد  
 أنه مشبه ولد الكافر قبل ولا كفر ومسئلة شد الزنادقة قد  
 أيضا بما فيها قال أو قال إن أعطاني الله الجنة لا أريد هادونك  
 أو لا أدخلها وذلك أو قال إن أمرني الله بدخول الجنة معك  
 لا أدخلها وفلان أعطاني الله الجنة لا أدخلها أو لأجل هذا العمل  
 لا أريد هادونك أو لأجل هذا العمل لا أدخلها أو لأجل هذا العمل  
 والكتاب أو الآية أو النار أو المصحف أو اللوح أو القلم  
 أو قال الله تعالى أو لا يرأ أحد أو شيء أو شيء أو شيء  
 في المكان أو الجهات أو قال الله لا يتحقق مع العبد أو كبر  
 رؤية الله تعالى في الجنة أو شك في رسالة المرسلين  
 أو شك في شئ أو وعد أو وعيد أو وصف بحد أو  
 بصفات أو اسماء أو قال لا يصح لمسلم دين أو زاني خلود  
 المذنب في النار أو شك في فرائضه أو أحب ما بغض الله  
 تعالى أو رسوله صلى الله عليه وسلم أو بالعكس أو ليس  
 من الثواب أو آمن من العقاب أو أنكر الحرام والحلال

او اعتقد قدم الزمان والروح والافلاك وما وسائر الخلق  
 الجنة من عن الروضة انه صوب عدم الكفر في بعضها ويقاس  
 به الباقي ومراياها الاوجه في ذلك تفصيل فراجع ومن  
 ذكره من الكفر بانكار القيمة واضح كانكار حشر الاحياء  
 واما انكار الصراط والميزان ونحوهما فنقول المعتزلة فهم  
 الله تعالى بانكاره فانه لا كفر به اذ المذهب الصحيح انهم  
 وسائر المبتدعة لا يكفرون وانكار الجنة والنار الا ان  
 لا كفر به لان المعتزلة مبكر ونهما الآن واما انكار وجودهما  
 يوما لقيمة فالكفر به ظاهر لانه تكذيب للنصوص المتواترة  
 القطعية وانكار المصحف بمعنى القرآن كفر اجماعا بخلاف  
 انكار صحف الاعمال وما ذكره في انكار اللوح والقلم ورؤية  
 الله عز وجل مطلقا او في الجنة فيه نظرفان المعتزلة  
 قائلون بذلك ولم يكفروا به وتبشيه الله تعالى بجاذب  
 او وصفه بما يستلزم الجهة لا كفره الا ان اعتقد ثبوت  
 لازم ذلك لله تعالى من الحدوث ونحوه وذعم ان الله تعالى  
 لا يخلق فعل العبد لا كفر به ايضا لانه مذهب المعتزلة  
 فظير ما هو الشك في رسالة المرسلين صلوات الله وسلامه  
 على نبينا وعليهم اجمعين بل اورسالة من علمت رسالة منهم  
 مسروقة كفر بلا تراخ بخلاف الشك في ثبوت وعده  
 اروعيد فان في اطلاق كونه كفا ينظر الا ان يجوز شرعا  
 دخول كافر الجنة اذ تحل يد مسلم مضيق في النار ووصف

بخلاف مما يستلزم قد مر انما يتضح كونه كفرا ان اعتقد ذلك  
 الاثر لما مر ان الاصح ان لا أثر للمذهب ليس بمذهب لان  
 الفاضل بالضرورة قد لا يخطر له القول بلادفه وزعم انه لا يضر  
 المذهب ذنب وانما يخطر في النار لا كفر به لان الاول مذهب  
 المرجئة والثاني مذهب المعتزلة وقدم انهم لا يكفرون والشك  
 في المفرائض الكفر به واضح لانهم يستلزمون المشك في الضرورية  
 المعلومة من الدين وهو كفر كانكارها بخلاف محبة ما ابغض الله  
 تعالى او رسله صلى الله عليه وسلم او عكسه فانه لا يتجه فيه الكفر  
 الا ان احب لك من حيث كون الشارع يبغضه او يبغض من حيث  
 كون الشارع يحبه بخلاف ما لو احبه او ابغضه لذاته مع  
 قطع النظر عن تلك الحيثية فانه لا وجه لاطلاق الكفر  
 وجرى هذا الحنفى في اطلاق الكفر بالياس والامن المذكورين  
 على اطلاق الحديث الكفر عليهما لكن قال ائمتنا وغيرهم  
 المراد بكفر النعمة او ان استحل وانكار الحرام والحلال  
 الكفر بظاهرها لا خصوصية لهما بذلك بل من انكر  
 حكما من الاحكام الخمسة الرابع والحرام والمباح  
 او المندوب او المكروه من حيث هو كان انكر الواجب  
 من حيث هو او التحريم من حيث هو وكذا الباقي كان كافرا  
 واعتقاد قدم العالم وبعض اجرائه كفر كما صرحوا به  
 قال اوقيل لم يدع الله تعالى التنازل الاخره فقال اترك ذلك  
 بعد سنة او قيل له انقل الغيب قال نعم او قال ناظر بما

كان وما لم يكن اوقال فلان مات وسلم روحه اليك او كان  
 اذا شرع في الفساد قال نقا الواحتي طيبا وبعيش طيبا  
 اوقال اني لعب الخمر ولا اصبر عنها اوقال افعل كل يوم  
 مثلك من الطين اوقال اريد خيرا وراحة في الدنيا ودع  
 ما يكون في الآخرة ايش ما يكون اوقيل له انصر في الحق  
 فقال انصر له بالحق وبغير الحق ام واطلاقه الكفر  
 في المسئلة الاولى فيه نظر والذي يجته انه لا كفر بذلك  
 الا ان اراد الاستهزاء بالآخرة ومسئلة علم الغيب مرت بها  
 فيها من الخلاف والتفصيل واطلاقه الكفر في بقية المسائل  
 كلها فيه نظر والوجه انه لا كفر بشئ من ذلك الا ان اراد  
 بقوله فلان مات الخ ما يقوله اهل النسخ فان القول به  
 كفر والا ان اراد بقوله نقا الواحتي طيبا استباحة النفس  
 المجمع عليه المعلوم من الدين بالضرورة وبقوله لعب الخمر  
 استباحتها من حيث هي بما شرع اعتباراتها وبقوله اعمل مثلك  
 من الطين ان له قدرة على الخلق بمعنى الابداد وبقوله لريد  
 خيرا الخ الاستهزاء بالآخرة وبقوله انصر بغير الحق  
 استتلال ذلك من حيث هو فالكفر في جميع هذه الصور  
 عند ارادة ما ذكرناه او نحوه واضح بخلافه عند التأويل بمعنى  
 صحيح وكذا عند الاطلاق فانه لا وجه للكفر بشئ من ذلك  
 فان الفصل الثاني في الاختلاف لو قال انبري من الله ان فعلت  
 كذا فانما كفر ففعله وقيل ان كان عالما لا يكفر وان كان جاهلا

لا يثبت  
 ان  
 فعلت كذا

يكفر في الماضي والمستقبل ولورضى بكفر غيره قال بعضهم  
 يكفر وكذا لو قال الله تعالى يظلمك كما ظلمتني او قال يعلم الله  
 اني لم افعل كذا وهو قد فعل او قال لخصمه لا اريد عييتك بالله  
 بل اريد بالطلاق او قيل له احسن كما احسن الله اليك فقال  
 ماذا اعطاني او قال المعوضة تين ليستا من القرآك او قال لشعر  
 النبي صلى الله عليه وسلم شعيرة او قال لولم ياكل آدم الخطيئة ما وقفنا  
 في هذا البلاد او ادعى النبوة فطلب اخر منه معجزة او رد حديث  
 النبي صلى الله عليه وسلم او قال بعد اكل الحرام او شر به الحمد لله  
 او قيل له قل لا اله الا الله فقال لا اقول او قيل له صل فقال  
 لا اصلي او صلى بغير طهارة او قيل له اذ الزكاة فقال لا اؤدي  
 او قال الصوم يضرو او قال الفقيه وحما شرعيا فقال هذا الذي  
 قلت عمل السفها او قالت المرة نزعها يا كافر فقال لم صحبتني  
 او ان كنت هكذا لا تسكنني معي او وضع على راسه قلستو المحوسى  
 وغيره بلا ضرورة او قال المحوسى خير من النضرائى او النضرائى  
 خير من المحوسى وغيره او قال اخذ حتى يوم المحشر فذل الاش  
 شغلته مع المحشر وقال اين تجدى في ذلك الجمع او قال اعطيت حقى  
 والا اخذ منك يوم القيمة او قال عند المبايعة الكفر خير  
 يفعل او قال الهيب كلالا لا اصلى او سجد للسلطان او غير  
 او قيل الارض قبل وهو قريب من السجود او قال ماداه هذا الذهب  
 معي ما يعود لى رزقى ففى هذه المسائل قد يكفر وقيل لا يكفر  
 ومذهبنا ان من قال ان فعل كذا فهو كافران اراد به التعليل



كفر حالاً أو تنعبد نفسه لم يكفر وكذا ان اطلق وليس له ان  
 يستغفر الله تعالى وان يقول لا اله الا الله محمد رسول الله خروجا  
 من خلاف من قال بكفره بذلك وما ذكره في الرضى بكفر الغير  
 من الخلاف فيه ينافيه جزمه بالكفر فيما لو قال له كافر عرض على  
 الاسلام فقال اذهب الى فلان الفقيه وليس عليه الكفر ثم  
 الارضاء بقائه عليه تلك المدة قال الصواب ان الرضى بكفر الغير كفر  
 وكذا ما ذكر من الخلاف في انه تعالى يظلمك كما ظلمتني ينافيه ما قدمه  
 من الاتفاق على كفر من قال ظلمني الله الا ان يفرق بان هذا يحتمل  
 انه من باب المشاكلة نحو مكر ومكر الله والذي يتجه ان ان نوى  
 هنا يظلمك الله يخلص حتى منك وانما سماه ظلم المشاكلة لا يكفر  
 وكذا ان اطلق للكفرية بخلاف ما اذا اراد حقيقة الظلم لاستحالة  
 على الله تعالى اد هو اما مجاوزة الحد والتصرف في ملك الغير وكل  
 منهما محال اما الاول فلا والله تعالى ليس فوقه من يحمله ثباتا واما  
 الثاني فلا والله كراه ملكه تعالى وتقدس واضافه الملاك  
 الى غيره انه هو بطريق الصورة دون الحقيقة ثم رايتني فيما سبق  
 ذكرت في هذه ما يقتضي كفر عبد الاطلاق ولعل ما هنا اقرب  
 ومرة ان الراعي حكى عنهم كفر من قال الله يعلم اني ما فعلت كذا وقد  
 فعله لانه نسب الله تعالى الى الجهد لانه نسب اليه ان يعلم الشيء على  
 خلاف الواقع ومرة الصحيح فيمن قال لا اريد يمينه بالله بل  
 بالطلاق انه لا يكفر نعم ان اراد بذلك الاستغفاف باسم الله  
 كفر كما هو وجه الذي يتجه فيما اذا اعطى انه لا يكفر به

جلد حسن  
 نقد

الا ان قاله استخفاً فالانفة من حيث نسبتها الى الله تعالى  
 وانكار المعوذتين وتقصير نحو شهر صلى الله عليه وسلم  
 من الكلام عليه فيما وادى يتجه في قوله ياكل آدم صلى الله عليه وسلم الخ  
 انه لا يكون كفراً الا ان قصد بذلك تقصيره صلى الله عليه وسلم وواجب  
 تكفير مدعى النسوة ويظهر كفر من طلب منه معجزة لانه يطلبها منه  
 نحو الصدقة مع استحالة المعجزة من الدين بالضرورة نعم ان اراد  
 بذلك تسفيته وبيان كذبه فلا كفر ود حديثه صلى الله عليه وسلم  
 ان كان من حيث السنة فلا كفر به مطلقاً او من حيث نسبتها له صلى الله  
 عليه وسلم كفر مطلقاً كما هو ظاهر فيها وقوله الحمد لله بعد تناول  
 الخمر ياتي فيه علم في التسمية على نحو نحو ويحتمل الفرق ويتجه  
 في لا اقول ولا اصل ولا اذكي ولا اصوم او الصوم يضرو ولا اجمع  
 انه لا كفر فيها الا ان اراد الاستخفاف بكلمة الشهادة او بالصلاة  
 او الزكاة او الصوم والحج وحكم الصلاة بالاطهر من تفصيله  
 ويظهر في هذا الذي قلت عمل السفها انه لا كفر به الا ان اراد  
 الاستخفاف بالحكم الشرعي من حيث كونه حكماً شرعياً وفي قول  
 الزوج ان قلت الخا انه لا كفر به ايضاً الا ان قصد التعليق وقال ذلك  
 رضى بوصفها له بكافرو وضع قلبه في النسوة المحوسى من حركه ما فيه  
 وكذا المحوسى خير من انضرا في وما بعد من حركه ايضاً ويظهر انه  
 لا كفر بايش شغل مع الحشر الا ان قصد الاستخفاف به ولا  
 بآين تجدي الخ الا ان اراد ان الله لا يقدر على ان يجمعه به في ذلك  
 اليوم بخلاف ما اذا اراد ان له ذنوباً يذهب به بسبها الى النار

ابشاً فلا يجتمع به والقول بالكفر في اعطى حقى والا آخذ  
 منك الزلاوجه له ومن قال الكفر خير مما يفعل ان اراد به  
 ان في الكفر خيراً ولو بوجه ما كان كافراً والافلا ومن  
 قال الحبيب الحلال ان لا اصلى الظاهر انه يكفر به لانه  
 جعل ترك الصلاة من حيث هي من الحلال بل اطيعه  
 وهذا كفر لا نزاع لان فيه انكار وجوب الصلاة الشاملة  
 للخمس ذلك كفر والسجود للسلطان او غيره من حكمه وما  
 فيه وعيب من هذا المصحيح حكى فيما مر لاتفاق على كقد  
 من قال هات آكل الحلال اسجد له وحكى الخلاف في السجود  
 نفسه للسلطان او غيره مع ان هذا فيه السجود الحقيقي بخلاف  
 ذلك والوجه انه لا يكفر بتقبيل الارض ولا بما بعده قوله  
 الفصل الثالث فيما يخشى عليه الكفر اذا شتم رجلاً اسمه  
 من اسم النبي صلى الله عليه وسلم فقال يا ابن الزانية وهو  
 ذاكر النبي صلى الله عليه وسلم او قال له فقيه وجهه شرعياً  
 فقال هذا عمل الفقيه وعمل معى عمل السفها او انقض الما  
 من غير سبب ظاهر او سمع الاذان او القرآن فكم بكلامه لا  
 او قال للقرا هؤلاء اكلوا الربا او قال لصاح وجهه عندي  
 كوجه الخنزير او قال اريد المال سوا كان من حلاله  
 او حرماً او قال احبها ما اسرع وصولاً او قال ما تقط  
 الله من عمر فلان زاد الله في عمرك او قال من ليس له  
 درهم لا سوى درهمافقى هذه المسائل يخشى عليه

الكفر اعم ووجه خشية الكفر في كل هذه الصور ان كلا  
 منها يحتمل لكن احتمالا بعيدا فمنها ما لا خاطره الى ذلك  
 الاحتمال فيكون كذا كما هو بهذا يعلم ان ما في معنى هذه الصور  
 من كل ما يحتمل الكفر احتمالا بعيدا يكون مثلها فينبغي تجنب  
 التلطف بجميع ذلك اي يندب تارة كتجنب كلام الدنيا عند  
 سماع القرآن والاداء وبما اخرى كما كثرت الصور الباقية  
 قد فصل اخرى في الخطا لوقال الله يطعم من السماء او من العرش  
 او قال بين يدي الله او قال يا رب لا ترضى بهذا الظلم او قال  
 فلان قضى سؤا او قال اعطيته واحدا واخذت من واحد او قال  
 ياخذ من له واحد ولا ياخذ من له عشرة او قال الفقر شقاوه  
 فهذه المسائل خطأ لا يكفر به والله الهادي الى الصواب انتهى  
 وجعله ما في الفصل الثالث ما يخشى منه الكفرون ما في هذا  
 الفصل فيه نظران هذه الصور التي في الرابع اقرب الى  
 احتمال الكفر من الصور التي في الثالث فخشية الكفر فيها اقرب  
 على انه قد تم في الفصل الاول المعقود لما هو كفر اتفاقا بحيث  
 كفر من قال الله ينظر البنا ويصبرنا من العرش وهذه مثل الله  
 يطعم من السماء او من العرش فجعله في تلك كفر اتفاقا كما اظهره  
 صنيعه فانه لم يجعلها في الفصل الثاني المعقود لبيان ما اختلف  
 في انه كفر وظاهر ان المسائلين حكمهما واحد وان التفرقة بينهما  
 التي رجمها هذا المعجزة واذا انتهى الكلام على ما في كتابه هذا  
 فلنرجع الى سوق نقيه كلام الروضة الذي نورد به عن الرافعي

فمنقول في الروضة قروح زبدة نقلها من الشفاء فوقه يستعمل  
ثم تكلم على ما فيها وعبارته قلت قد ذكرنا في الامام الحافظ  
ابو الفضل عياض رحمه الله تعالى في آخر كتاب الشفاء بتعريف  
حقوق نبينا المصطفى صلى الله عليه وسلم حجة من الالفاظ  
المكفرة غير ما سبق نقلها من الاثمة اذ كان ما عليه وخرج  
بقتل الاجماع فيه فمنها ان مريضاً شفى ثم قال لقيت في مرضي  
هذا ما لو قتلت انا بكر وعمر رضي الله تعالى عنهما لم استوجب  
قتال بعض العلماء يكفرو ويقتل لانه يتضمن النسبة الى الجور  
وقال آخرون لا يتحقق قتله ويستتاب ويعزوا له لو قال كان  
النبي صلى الله عليه وسلم اسود او توفي قبل ان يلحقى او قال  
ليس بقرشي فهو كفر لانه وصفه بغير صفته فيه تكذيب  
وان من ادعى ان النبوة مكتسبة او انه يبلغ بها القلب الى  
مرتبتها او ادعى انه يوحى اليه وان لم يدعى النبوة او ادعى  
انه يدخل الجنة ويأكل من ثمارها ويماثل الحور فهو كافر  
بالاجماع قطعاً وان من دافع عن الكتاب او السنة المقطوع  
بها المحمول على ظاهره فهو كافر بالاجماع وان من لم يكفر  
من دأب بغير الاسلام كالنصارى او شك في تكفيره او صحح  
مذهبهم فهو كافر وان اظهر مع ذلك الاسلام واعتقه وكذا  
يقطع بتكفير كل قائل قولاً لا يتوصل به الى تضليل الامة  
وتكفير الصحابة وكذا من فعل فعلاً يجمع المسلمون على انه لا يصح  
الا من كافران كان صاحبه مصرحاً بالاسلام مع فعله كالسجود

للصليب والنار والمشي الى الكنائس مع اهلها بنهم من  
 الزنا نير وغيرها وكذا من انكر مكة والبيت او المسجد الحرام  
 او صفة الحج وانه ليس هذه الهيئة المعروفة او قال لا ادري ان هذه  
 المسماة بمكة هي مكة او غيرها فكل هذا وشبهه لاشك في تكفير  
 قائله ان كان ممن يظن به علم ذلك وطالت صحبته للمسلمين فان  
 كان قريب عهد بالاسلام او بخالطة المسلمين عرفناه بذلك  
 ولا يعز ربعد التعريف وكذا من غير شيئا من القرآن او قال ليس  
 بمعجز او قال ليس في خلق السموات والارض دلالة على الله تعالى  
 او انكر الجنة او النار او البعث او الحساب واعترف بذلك  
 ولكن قال المراد بالجنة والنار والبعث والنشور والشواب  
 والعقاب غير معانيها او قال الائمة افضل من الانبياء والله  
 تعالى اعلم ام كلامه المروضة المنقول عن الشفا بالمعنى من حال  
 متعددة والافصاح الشفا لم يسقم كذلك وهو كلام نفيس  
 مشتمل على فوائد باملاها يعلم تقييد كثير مما سبق ولم يردح  
 النووي عفا الله تعالى عن شيئا من الخلاف في المسئلة الاولى  
 اعني مسئلة المريض اذا شفى والذي جمعه المحب الطبري انه  
 لا يكفر والحق الذي عندي ان يفصل فيقال ان اراد بذلك  
 ان الله شدد عليه لذنوب سبقت له او نحو ذلك لم يكفر  
 وان اراد ان لم يفعل معه الاصلح في حقته فان كان مع اعتقاد  
 ان ما فعله معه حور كفر وانه تعالى لا يجب عليه الاصلح  
 او اطلق لم يكفر وفي الشفا عن ابن ابى زيد قبل هذه المسئلة

لو لم يكن رجلا وليس الله عز وجل وقال انما اردت ان العن الشيطان  
 فزل لسانه قتل بظا هر كفر ولا يقبل عذره وقصة مذهبا  
 قبوله وما قاله في المسئلة الثانية سبجه ايضا لكن محله كما يعلم من اخر  
 كلامه فيم طالت صحته للسليين حتى ظن به عيذ لك وبه يعلم ان ماهر  
 عن ابن عبد السلام عن ابي حنيفة وقواه من ان من قال او من بالنبو  
 واشك بانه المدفون بالمدينة او الذي شاكه لا يكفر لانه وان كان  
 معلوما بالضرورة الا انه ليس من الدين لاننا لم نقبله به فيكون  
 جاحدا كما حد بغداد ومصرام ووجه رده ان الشك في ذلك  
 من الخالف للسليين يستلزم تصليل الامة وغير ذلك من العظام  
 في الدين وظاهر كلام النووي عفا الله تعالى عنه والقاضي رحمه  
 الله تعالى ان محمد الكذب عليه صلى الله عليه وسلم في صفة من صفاته  
 المدلومة بيقين يكون كفرا ويشبه ما مر من ان انكارها يتضمن  
 الكذب به لكن قال بعض المتأخرين كلاما القاضي يوجب ان  
 محمد الكذب عليه صلى الله عليه وسلم في صفة من صفاته  
 كفر يوجب القتل وليس كذلك بل لا بد من ضمنية ما يشعر  
 بنقص في ذلك كافي مسئلتنا هذه لان الاسود لو  
 مفضول ام واذا تأملت ما علل به القاضي الذي نقله  
 عنه النووي عفا الله تعالى عنه واقره قلت ان الوجه انه  
 انه لا فرق على اثبات صفة له صلى الله عليه وسلم لتكون الا  
 مشعرة بنقص لان صفاته لا يتصور احل منها بل كما اثبت  
 له غيرها كان نقصا بالنسبة لها فالاعتراض ليس في

في محله وذكر القاضي ان انكار كونه صلى الله عليه وسلم كان  
 بهامة يكون كفرا ثم نقل عن بعض ائمة مذهبه ان بتدليل  
 صفة ومواضع كفر وهذا يشمل انكار الحق وكونه كان اولا  
 بمكة واخرها بالمدينة وغير ذلك مما يشاكله وهو محتمل ومحل  
 ما قاله في المسئلة الثالثة ما اذا زعم انه يوحى اليه بنزول  
 ملك عليه والا فالذي ينبغي انه لا يكفر بالطاهر ان زعم دخول  
 الجنة ماضيا واحالا او مستقبلا قبل موته مرة او اكثر سوا اضم  
 الى ذلك الاكل والمعانقة المذكورين امر لا يكون كفرا وان كان  
 له بما يتوهم متوهم من كلام الروضة عن القاضي خلاف ذلك  
 والظاهر ايضا ان معنى قوله المحول على ظاهره اى بالاجماع  
 وقد يستعاد ذلك من كلام الروضة بجعل قوله بالاجماع  
 متعلقا به ايضا وقوله وان من لم يكفر الخ ذكر فيه الاجماع وجعله  
 حجة على كفر من ذهب الى انه لا حجة لله تعالى على كثير من العامة  
 والنسب والبله ومقلدة اليهود او النصارى او غيرهم اذا لم  
 يكن لهم طماع يمكن معها الاستدلال ثم قال وقد نحا الغزالي  
 قريبا من هذا الخ في كتابه الفرق بين ما نسبته الغزالي صرح  
 الغزالي في كتابه لاقتصاد بما يرد وعبارته التي اشار  
 اليها القاضي على تقرير كونها عبارته والافتقار من عليها  
 في كتابه عبارات حلالا لا تفيد ما فهمه القاضي ولا تقر بما ذكره  
 وعبارته وصنف بلغهم اسم محمد صلى الله عليه وسلم ولم يبلغهم  
 مبعثه ولا صفته بل سمعوا ان كتابا يقال له فلان ادعى النبوة





ان تكفر هؤلاء الائمة يستلزم تضليل الامة ونما يستلزم  
 ايضا انكار رحمة ابي بكر وقد مر ان انكارها كفر فزعم كفرة  
 رضي الله تعالى عنه يكون كفرا بالاولى ومن ثم قال الزركشي  
 والظاهر ان هذا مكذب وببر على الشيخ احم وقد يجاب عنه بان  
 الذي يفهم من كلامهم ان تكفير جميع الصحابة كفر لا يصرح في انكار  
 جميع فروع الشريعة الضرورية فضلا عن غيرها بخلاف  
 تكفير طائفة منهم كما يصرح به ما مر عن شرح مسلم من ان الله  
 الصحيح المختار الذي قاله الاكثرون والمحققون عدم تكفير  
 الخوارج المكفوفين للمؤمنين وما يصرح به ايضا كلام السبكي  
 في فتاويه فانه اخبر ان مكفرا ببي بكر او احد من الذين شهد  
 لهم النبي صلى الله عليه وسلم بالجنة كافروا بذلك اختياره  
 اخذ من روايته له عن مالك في كفر الخوارج لتكفيرهم للمؤمنين  
 ونارح النورى عفا الله تعالى عنه فيما مر عنه واطال فيه بما يعلم  
 من نحو انه اختار له خارج عن مذهب الشافعي رضي الله  
 تعالى عنه وقد سقت حاصل كلامه هذا في كتابي الصواعق  
 المحرقة وبينت ما فيه وبهذا كله يتايد كلام الشيخ عز الدين  
 ابن عبد السلام فافهم ذلك فانه مهم وحذف من الروضة قول  
 القاضي بعد ان قال وكذلك وقع الاجماع على تكفير كل من  
 دافع عن الكتاب او خصم ديننا مجمعا على نقله مقلوعا به مجمعا  
 على جملة على ظاهره ككفير الخوارج بابطال الزعم كانه لما قد شره  
 من التفصيل بين ان ينكر واحد يشه ويعترفوا به او ينكره من

اصله وظاهر كلام القاضى هذا انهم ينكرون من اصله  
 وحينه فلا شك في كفرهم وما ذكره في السجود للصليب  
 ونحوه وفي السجود للصنم ونحوه ما يوافق ما ذكره  
 في المشى الى الكنايس وما قد يخالفه فيمن شد بخوا الزنار  
 على وسطه الا ان يفرق بان الهيئة الاجتماعية من الترى  
 بينهم والمشى مهم الى كنايسهم قاضية برضاه بكفرهم او  
 تهاونه بدين الاسلام او بانه معهم على دينهم وكل ذلك كفر  
 كما مر مبسوطا وما ذكره في انكار مكة الحظ ظاهر وقد مر  
 ما يؤيد به ويشهد له وما ذكره بقوله ان كان ممن يظن به علم  
 ذلك الحظ ظاهر متجه وينبغي بل يتعين طرده في جميع ما مر من الكفر  
 وقوله او قال ليس بمعجز يحتمل ان يريد به ما يشمل ما ليس بمعجز بذاته  
 فمن قال ليس بمعجز بذاته وانما هو يكون الله تعالى صرف القوى  
 من معارضته كفر والمصرح بكفره مشى عليه الحابل وكلام  
 القاضى هذا الذى اقره النووي عفا الله تعالى عنه  
 قد يردده والذي يظهر لي عدم كفره لان هذا لا يترتب  
 عليه طعن في الدين ولا تكذيب لضرورى من ضرورياته  
 بخلاف منكر الاعجاز من اصله ثم رايته بعض المتكلمين  
 على الشفا حتى ذلك قولاً في معنى الاعجاز وحي فتكفير  
 قائل ذلك بعيد ووقع بتونس ~~عشرون~~ رجل قال لا نرى  
 اناعد ولا وعد وبنيك فقد له مجلس فافتي بعض ائمة  
 المالكية بانه مرتد يستتاب واخذ كفره من قوله تعالى

الشيخ والشيخ والشيخ

من كان عدوا لله الآية وافتي بعضهم بان كفر كفر  
 تنقيص فلا يستتاب واتخذ ذلكهما في الشفا من ان امرأة  
 سببت النبي صلى الله عليه وسلم فقال من يكفيني عدو  
 فقلت ومن كون خالد رضي الله تعالى عنه قتل من قال له  
 عن النبي صلى الله عليه وسلم صاحبكم ومن افنا ابن عتاب  
 يقتل من قال ان سالت او جهلت فقد سال وجهل نبيك  
 واعترضه بعض المنتمين من مال الى الاول بان الاول نص  
 فان كل ساب عدو ولا شك فيه وانما الكلام في عكس هذه  
 القضية وهي لا تنعكس كنفسا بل قوله انا عدوك وعدو  
 نبيك كما اشعر بترفع القول له ذلك لانا نجد الوضعا  
 يجعلون انفسهم منزلة بذلك يقول الواحد منهم انا عدو الامير  
 والامير عدوي وقصد برفع نفسه لان في نسبة من يعادي  
 الامير وبان قتلنا للمن ذكر مذهب صحابي على ان عمر رضي الله  
 تعالى عنه ودي القتل من بيت المال واما ان قتله غير  
 صواب وبان افنا ابن عتاب انما هو لان ما ذكر في قضيت  
 صريح في التقيص والمتحقق ان قاتل ما صرقت لا ينقص  
 هذا كله على قواعدهم من التفرقة بينهما اما على قواعدنا  
 فالذي يظهر انه ردة وفي الشفا ايضا يكفر من ذهب  
 الى ان في كل جنس من الحيوان نذيرا ونبيا من القرود او  
 الخنازير والدواب وغيرها ويحتمل بقوله تعالى وان من  
 امة الا خلا فيها نذيرا ذلك يؤدى الى ان توصف انبيا

هذه الاجناس بصفتهم المذمومة وفيه من الازراء على  
 هذا المنصب المنيّف ما فيه مع اجماع المسلمين على خلافه  
 ونكذ يب قائله ويكفر ايضا من قال ليس في معصيته  
 صلى الله عليه وسلم حجة له ومن كذب بشي مما صرح به  
 في القرآن من حكم او حذر او اثبت ما نفاه او نفى ما اثبت  
 على علم منه بذلك او شك في شئ من ذلك او جحد التوراة  
 والا انجيل وكتب الله المنزلة او كفر بها او طعن بها او سها  
 او استخف بها ومن نودي فاجاب بليك اللهم ليك فان  
 اعتقد تنزيل المنادى منزلة الرب كفر والا فلا وفيه  
 ايضا مسائل اخرى حسنة تركها النووي عفا الله تعالى عنه  
 للعلم بها مما مر كن لما كان في اخذها من ذلك نوع خفاء اجبت  
 ذكرها لتبصير واضحة بينه مع زيادة فوائد اخرى لا تقام  
 من فن ذلك ان من سب نبينا عليه افضل الصلوة والسلام  
 ويلحق به في جميع ما يذكر غيره من الانبياء المتفق على نبوتهم  
 او اعابهم والحق به نقصا في نفسه او نسبه او دينه او خصلة  
 من خصاله او عرض به او شبهه بشي على طريق المست والازراء  
 او التصفير لاشانه او الفض منه او العيب له اوله او دعا  
 عليها او تمى له مضره او نسب اليه ما لا يليق كنسبه على طريق  
 الذم او عيب في وجهته الغرض من جميع ذلك الكرامة وهجر  
 ومنكر من القول او زورا وغيره لمشي ما حرم من الملامنة  
 عليه او عطفه ببعض العوارض التي لا تنسب اليه كالحائض ونحوه

لديهم كان كما قرأ بالاجماع كما حكاه جماعة وحكاية ابن حزم  
الخلافا فيه لا معول عليها سواء صدر منه جميع ذلك أو بعضه  
فيقتل ولا تقبل ثوبته عند أكثر العلماء وعليه جماعة من  
اصحابنا بل ادعى فيه الشيخ ابو بكر الفارسي الاجماع وسيأتي  
وسط الكلام فيه وليس من تنقيص النسب ما وقع من الاختلاف  
في اسلام ابو بكر كالا يخفى وقد قتل خالد بن الوليد رضي الله تعالى  
عنه من قال له عن النبي صاحبكم وعد هذه الكلمة تنقيصا له  
صل الله عليه وسلم ويدل لما قلناه من الحاق اثر الانبياء به  
صل الله عليه وسلم فن ذلك ما في الشفا اجمع العلماء على ان  
من ادعى على نبي من الانبياء بالويل او بشئ من المكروه انه يقتل  
بلا استقنابة وقد ذكر ذلك اخر فقال وحكم من سب سائر انبياء  
الله تعالى وملائكته واستخف بهم او كذبهم فيما اتوا به او انكروا  
او محمد هم حكم نبينا صل الله عليه وسلم على مساق ما قدمناه وفيه عن  
مالك من قال برده النبي صل الله عليه وسلم او ما زده وفتح واراد  
به عيبه قتل ويؤخذ منه انه لو اطلق ذلك او قصد الاخبار  
من تواضعه لا يكفر وهو ظاهر في ارادة التواضع ومحتمل  
عند الاطلاق لانه ليس صريحا في النقص واذا قلنا بعدم الكفر  
فظاهر انه يعذر التقدير البليغ لذكره ما يؤهم نقضا وفيه  
عن القاسمي من قال فيه صل الله عليه وسلم اكمال يتيم اي طالب  
قتل والظاهر ان مذهبنا لا يوجب ذلك لما في عارته من الدلالة  
على الاضرار فان ذكر يتيم اي طالب فقط لم يكن صريحا في ذلك

فيما يظهر ثم ان كان السياق يدل على الاذراء كان كما لو جمع  
 بين اللفظين وفيه عن ابن ابي زيد من قال صفته صلى  
 الله عليه وسلم كصمة رجل قبيلها لوجه الحق قتل ومذهبننا  
 قاض بذلك وفيه عن صاحب سخون في رجل قيل له لا وحق  
 رسول الله فقال فعل الله برسول الله كذا وكذا كلاما قبيحا  
 ثم قال اردت برسول الله العقب انه لا يقبل دعوا ه  
 التاويل ومذهبننا لا ياي ذلك وعن ابن عتاب في عشار  
 قال لرجل اد واشك الى النبي صلى الله عليه وسلم وقال ان  
 سألت او جهلت فقد سال وجهل انه يقتل ومذهبننا قاض  
 بذلك ايضا بل الذي يظهر ان مجرد قوله اد واشك الى النبي  
 يقصد عدم المبالاة كفر ايضا وعن فتها الاندلس انهم افقوا  
 بقتل من ساء صلى الله عليه وسلم يتما وختن جدره وزعم  
 ان زهد لم يكن قصدا ولو قدر على الطيبات اكلها ومذهبننا  
 لا ينافي ذلك بل دعمه ما ذكر في الزهد ينبغي ان يكون كافيا  
 في كفره وهو ظاهر لنسبة النقص اليه صلى الله عليه وسلم  
 هنرم يستتاب فان تاب والا قتل لانه تنقيصا لا يحوز  
 عليه ذلك وقصية مذهبنا انه لا يكفر بذلك الا ان قاله على  
 قصد التنقيص لانه ليس صريح فيه لان الهزيمة قد تكون  
 من الجبلات المشهورة فان لم يقصد ذلك لم يكفر بل يعزر  
 التقدير الشديد قولا لقاضي عياض بعد ذكر ما تقدم وغيره  
 وكذلك اقول حكم من غمصد او عيرم برعاية الغنم او بالسهر

وبالنسيان او السحر او ما اصابه من جرح او هزيمة لبعض  
 حيوشه او اذى من عدوه او شدة في زمناه او بالميل الى النساء  
 فحكم هذا كله لمن قصد به نقصه القتل او وما ذكره ظاهر  
 لقصد النقص وهو كفر كما مر ثم قال من تكلم غير قاصد للنقص  
 له ولا معتقد له في جهنمه صلى الله عليه وسلم بكلمة الكفر  
 من عبه او سبه او تكذيبه او ضايقه ما لا يجوز عليه او نفى  
 ما يجب له مما هو في حقه صلى الله عليه وسلم نقصة مثل ان  
 ينسب اليه ايتان كبيرة او مدهة في تبليغ الرسالة او في حكم  
 بين الناس او يفض من مرتبتهما وشرف نسبه او فور علمه  
 او زهد او يكذب ما اشتهر به من امور اخبر بها عليه افضل  
 الصلاة والسلام وتواتر الخبر بها عنه عن قصد لدخيره  
 او ياتي بسفه من القول ونوع من السب في جهة وان ظهر بدليل  
 حاله انه لو يتقصد ذمه ولم يقصد سبه اما الحالة المحللة على ما قاله  
 ابو بصير او سكر اضطره اليه او قلته رقية وضبط السان فحكم  
 القتل دون تنعمه اذ لا يعد احد في الكفر بالجحالة ولا بدعوى  
 ذلك اللسان ولا بشئ مما ذكرناه اذا كان عقله في فطرته سليما  
 الامن اكره وقلبه مطمئن بالايمان وهذا اقنى الاندلسيون  
 على من نفى الزهد عنه صلى الله عليه وسلم كما مر وما ذكره  
 ظاهر موافق لقواعد مذهبنا اذ المراد في الحكم بالكفر على  
 الظواهر ولا ينظر للمقصود والنيات ولا ينظر لقراين حاله  
 نعم يقر به مدعى الجهل ان عمر لم يقر بعهدته بالاسلام او بعده



عن العلماء كما يعلم مما قدمته عنه في الروضة ويعزو بعض فيهما  
 يظن بدعوى سبق اللسان بالنسبة لدرء القتل عنه وان لم  
 يعذر فيه بالنسبة لوقوع طلاقه وعقده والفرق ان ذلك هو الله  
 تعالى وهو مبني على المسامحة بخلاف هذين ولوقال مغل رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم الربا فان اراد الربا المحرم الذي هو كبير  
 فقد ذكره القاضي او اطلق او اراد به اظهار خلاف ما يبطل  
 لم يكفر كما هو ظاهر لكنه يعزو التعزير المبلغ وقوله وتواتر  
 الخبر بها عن اى لفظا وهو موجود خلاف لمن زعم نفسه او معني  
 ولا نظري ذلك خلاف لمن زعمه ولو كان في ضيق من حبس او فقر  
 وقصد باللفظ بكفر مما مر او غيره ان يقتل ليستريح لاحقية  
 الكفر فهل هو كاف باطنا ونقول هذه قرينة سعى الكفر  
 عنه باطنا كل محتمل ولعل الثاني اقرب وسكنى عن انه مذهب  
 خلافا فيمن اغضبته عن به فقال له صلى الله عليه وسلم فقال لا صلى  
 الله على من صلى عليه فليل ليس بكفر لانه انما شتم الناس وليس  
 ثم قرينة تصرف الشتم له صلى الله عليه وسلم ولا الى الملائكة  
 الذين يصلون عليه وقيل كفروا لالتق بقواعدا الاول  
 لان اللفظ ليس صريحا في شتم الملائكة ولا الذات المقدسة  
 وانما هو ظاهر في شتم نفسه ان صلى او غيره من الناس ومع عدم  
 انكفر يعزو التعزير المبلغ وعن القاضي توقفا فيمن قال  
 كل صاحب فندق اى خان قريانا ولو كان نبيا مسلما قال  
 فيستفهم هل اراد صاحب الفندق الان فليس فيمن نبى مسل

فيكون امره اخف ولكن ظاهر لفظه العموم اعم والظاهر  
ان لفظه ليس صريحا في ذم الانبياء ولا سبهم فلا يكفر  
بجرح هذا اللفظ بل يعزرا التعزير الشديد وعن ابن ابي  
زيد ان من قال لعن الله العرب او بني اسرائيل او بني ادم  
وقال لم اراد الانبياء بل الظالمين لم يكفر بل يعزرو وكذلك  
لو قال لعن الله من حرم المسكر وقال لم اعلم من حرمه وكذا  
لو لعن حديث لا يسمع حاضر لباد ولعن من جابه وكان ممن  
يعذر بالجهل وعدم معرفة السنن لانه لم يقصد بظاهر  
حاله سب الله تعالى ولا سب رسوله انما لعن من حرمه  
من الناس اعم وهو ظاهر ولا بد من تقييد لا عن محرم  
المسكر بان يكون ممن يجمل ذلك ايضا ويعذر بالجهل  
به بان يكون قريبا لاسلامه ولم يكن مخالطا للمسلمين والا  
فخصه معلوم من الدين بالضرورة كما مر ولو كان لعنه  
من جبال الحديث المذكور بعد قول احده هذا قاله النبي  
صلى الله عليه وسلم ونحو ذلك كان ذلك كفرا ولا يقبل قوله  
ما اردته لان لفظه ظاهر في تكذيبه فليتب والافليقتل  
وذكر فيمن قال لا خير يا ابن الف خنزير انه لا يكفر وانما  
شمل هذا اللفظ جماعة من الانبياء ما لم يعلم انه قصد سبهم  
وما ذكره فيه ظاهر لان ظاهر هذا اللفظ المبالغة في سب  
المخاطب دون غيره لكن يعزرو ويبالغ في تعزيره وظاهر  
كلامه ان من قال لها شئ لعن الله بني هاشم وقال اردت

انما لمن منهم اوقا لمن يعلم انه من ذريته صلى الله عليه وآله  
 قولاً قبيحاً في آباءه او من نسله او ولده لا يقبل تخصيصه بآراءه  
 غير النبي صلى الله عليه وسلم من غير قرينة وهو محتمل لغو لفظه  
 لكن الاقرب الى قواعدنا قبوله مطلقاً لان اللفظ بوضعه  
 لا ينافي تلك الارادة لكن يبالغ في تفريده وحكي عن بعض  
 ائمتنا فيمن قال لا آخر لعنه الله الى آدم انه يقتل ومضية  
 قواعدنا خلافه لما قدمته من ان لفظه ليس صريحاً في سب  
 بنى لاحتماله الى ان يلقى آدم في القيامة بل لو قال لعن  
 الله اياه الى آدم كان عدم التكفير اقرب ايضاً ان ادعى  
 ارادة غير الانبياء منهم لاحتمال ما ادعاه وعدم صريح  
 يدل على خلافه ولا يقال كلامه يتناول آدم للخلاف  
 المشهور في دخول الغاية وعرب مشايخه خلافاً فيمن  
 قال لشاهد عليه بشئ قال له تهمني الانبياء تهمون  
 فكيف انت فقل بقليل لبشاعة لفظه وقيل لاحتمال  
 ان يكون خبراً عن ائمتهم من الكفار وهذا الثاني  
 هو الاوجه وعن شيخه انه عز من سباب رجلاه قصد  
 كلياً فضله برجله وقال قم يا محمد وما دل عليه كلامه  
 من عدم كفره بذلك هو الصواب وميل كلامه رحمه الله  
 تعالى بل صريحه عدم كفره في هذا بل ليس فيها قصد  
 نقص ولا ذكر عيب لكن فيها ذكر بعض اوصافه يستدل  
 ببعض احواله على انه ملائكة والسلام كما نزه عليه

على تشبيه ضرب المثل والحجة لنفسه أو لغيره أو على التشبيه به  
 أو عند مظلة ناله أو تنقيص حصل له من تلك المسائل  
 أن يقول أن قيل في سوء فقد قيل في النبی وان كنت  
 فقد كذب الأنبياء وان اذنبت فقد اذنبوا وانا منهم  
 من الالسننة ولم يسلوا او صبرت كما صبر اولو العزم  
 او كصبر ايوب وهل يحرم ذكر ذلك الذي يظهر ان  
 قصد به الترفع وان شاذ كصم في اصل هذه الفضائل  
 كان حراما شديدا التحريم وان قصد هضم نفسه على طريق  
 المبالغة بمعنى انه لا نسبة لي باتباعهم وقد وقع لهم  
 ذلك فوقعه لي اولى لم يكن حراما وعلى هذا يحمل ما وقع  
 لبعض الاكابر من استشهادهم على ما حصل له بنحو هذه  
 الكلمات في خطب كتبهم وغيرها نعم قوله ان اذنبت  
 فقد اذنبوا شديدا التحريم لا يجوز الاستشهاد به بحال  
 ومنها ما يقع في اشعار المتعبرين في القول المتساهل  
 في الكلام كقول المتنبى «انا في امة تداركها الله في غيب  
 كصالح في ثمود» وكلامه يحتمل لقصد تشبيه حاله  
 في الغيبة بحال صالح عليه الصلاة والسلام فيكون مقصده  
 الترفع او تشبيه حال من هو منهم بحال ثمود من  
 المشاققة وعدم الطواعية له فيكون مستلزا لما للترفع  
 وصريحا في سبهم وعلى كل فهو غير كافر ونحو قول  
 ابن نبيه في حسن يوسف عليه الصلاة والسلام الا انه ملك

فلما سماع يجلس التقه معدود ومنها قول ابي العلاء كنت موسى  
وافقه بنت شعيب غير ان ليس فيهما من فقير ولا يستنكر كلام  
هذا الدال على الازراء والتحقيق لموسى صلى الله وسلم على نبينا  
وعليه فان كان زنديقا كافرا وقد اتى في كثير من شعره  
بصراح الكفر وقد انحأ نحوه في زيادة القبح والتصريح  
بالكفر في شعره ابن هاني الاندلسي ومن كلام ابي العلاء  
الذي ليس صريحاً في الكفر قوله لولا انقطاع الوحي بعد محمد  
قلنا محمد بن ابيه بديل \* هو مثله في الفضل الا انه لم يات  
برسالة جبريل \* وانما لم يكن كفرا لان ظاهر قوله الا  
انحن الممدوح نقص لفقد ذلك فان اراد ان يستغنى  
عن ذلك فلا يحتاج اليه في المماثلة كان اقرب الى الكفر  
بل كفا ونحوه في الكفر قول الآخر \* واذا ما رعت راياته  
صفت بين جناحي جبرين \* ونحوه ايضا قول حسن الاندلسي  
في محمد بن عباد المعتمد وزيروا بن بكر بن زيد وبنه كانت  
ابا بكر ابو بكر الرضى \* وحسن احسان وانت محمد \* ولحمد الشاعر  
وغیره من ارتكاب هذه القبائح الشديدة العذر العظيمة  
الاثم فانهم لم يلجسوا الى الكفر بفور بالله تعالى من ذلك  
ولم يزلوا المستدومون والمناخرون ينكرون مثل هذا ممن وقع منه  
فما انكر على ابن نواس قوله \* فان يك ما في سمع فرعون فيكم  
فان عصي موسى بكف خصيبه ووجه الانكار عليه ان عصا  
موسى انما تصرف حقيقة من الاضافة اليه صلى الله عليه وسلم

وعليه وسلم وان كان انما اراد بها نفي معروفا فانها اسم له وكذا  
 الخصيب بالمعجمة وقيل بالهمزة اسم لخم ايضا وكما كثر  
 قوله في محمداً الامين وتشبيهه اياه بالنبي صلى الله عليه وسلم تنازع  
 الاحيدان الشبه فاشتبهوا خلقا وخلقاً كما قد اشرنا كان وهو  
 وارثا في غاية القبح لا انه لا يكون كفرا على قضية مذهنا الا ان  
 قصد التشابه المطلقة وما انكر عليه ايضا قوله كيف لا يدنيك من  
 امره من رسول الله من نفعه لان من واجبه تعظيمه صلى الله عليه وسلم  
 ان يضاف اليه ولا يضاف ومنها ما نقله عن مالك من نادى ب  
 من غير ما تفكر فقال قد دعا النبي صلى الله عليه وسلم الغنم  
 لان عرض يذكره صلى الله عليه وسلم في غير موضع قال  
 مالك ولا ينبغي لاهل الذنوب ان يعزقوا يقولوا قد اخطأت  
 الانبياء قبلنا وقتل عمر بن الخطاب لا ينبغي ان يصلى على النبي  
 صلى الله عليه وسلم عند النقيب الا على طريق الثواب والاحسان  
 تعظيماً له كما امرنا الله ومنها ما نقل عن القاسمي فحين قال  
 لقبيح كانه وجه نكير لعوس كانه وجه مالك الغضبان  
 انه لم يكفر اذ لا تصح فيه بسبب الملك وانما السبب فيه  
 للمخاطب بل يعاقب العقاب الشديد فان قصد ذم الملك  
 قتل وما ذكره ظاهر ويؤخذ من كلامه ان ذم بعض الملائكة  
 وتنقيصه كذم الانبياء وتنقيصهم وهو ظاهر ثم رايته  
 صرح بذلك في آخر الكتاب وقد قدمنا عن عمر ثم قال وهذا  
 كله فممن تكلم فيهم بما قلنا على جملة الملائكة او على معين

من حققنا كونه من الملائكة والنبين ممن ذكره الله في كتابه  
 أو حققنا علمه بالخبر المتواتر والشهور المتفق عليه بالإجماع  
 الناطق لجبريل وميكائيل ومالك وخزنة الجنة وجنهم  
 والزبانية وحلة العرش المذكورين في القرآن من الملائكة  
 ومن سمي فيه من الأنبياء وكهن راسل وإسرافيل ورضوان  
 والحفظة ومسكرو وكبير من الملائكة المتفق على قبول الخبر  
 به فاما من لم يثبت الأخبار بتعيينه ولا وقع الإجماع  
 على كونه من الملائكة والأنبياء كهاروت وماروت في الملائكة  
 والحضر ولقمان وذئب القرنين ومريم واسية وخالد بن  
 سنان في الأنبياء فليس الحكم في شأنهم والكفر بهم كلهم  
 فيمن قد علمه فلم يثبت لهم تلك الحرمة ولكن ينحصر  
 بنقصهم في كلامه وهو ظاهر على وبر يعلم خطأ من قال  
 أن ما يحكيه المفسرون في قصة هاروت وماروت  
 في آيتهم في سورة كفر وليس كما زعم ولقد وقع بذلك  
 في ورطة عظيمة وإن كان جليلا فقد حكى هذه القصة  
 أكابر من المفسرين كابن جرير الطبري والإمام البغوي  
 وغيرهما ومن ثم انتصر لهم بعض المتأخرين من المحدثين  
 وخرج هذه القصة بامساكها بصحيفة ورد على من خالف  
 في ذلك فخره الله على ذلك خير وقد قال القاضي  
 من أنكر نبوة أحد ممن ذكر وهو من أهل العلم لا حرج عليه  
 باختلاف العلماء في ذلك وعن القاضي أيضا أن شابا

عرف بالخبر قال لمن قال له انك امتي اليس كان النبي صلى  
 الله عليه وسلم أميًا لم يكفر بذلك وأن لخطأ والاستهزاء  
 لأن الأمية شرف له صلى الله عليه وسلم ونقص لغيره  
 ومنها ما نقله عن شيخه فمن قال لمن ينقصه انما تريد  
 نقص ما يقولك وانا بشر وجميع البشر يحق لهم النقص حتى  
 النبي صلى الله عليه وسلم انه لا يكفر خلا فانما افنى بقلبه  
 لان لم يقصد السب للقاضي رحمه الله تفصيل حسن  
 في حكاكي العيب وشجوه وهو ان ذكره ان كان على وجه التعريف  
 بقائله والانتكار عليه فقد يجب وقد سب وقد اجمع  
 السلف والخلف على حكايات مقالات الكفرة والمحدثين  
 في كتبهم وبما السهم لبيانها وردّها وان كان على وجه  
 الحكايات والاسمار الطرف والحديث الناس ومقالاتهم  
 في الفتن والسمين وهو الكلام الجامع لاختلاف الدلائل  
 حسنا وقبحا اذ الفتن الهذيل ونوادير السمحاق والخوض  
 في قيل وقال وما لا يعني فكل هذا ممنوع منه ونقصه  
 اشد في المنع والعقوبة من بعض وقد سأل رجل مالكا عن  
 يقول القرآن مخلوق فقال مالك كما فراقوا له فقال انما  
 حكيمة عن غيري فقال مالك انما سمعناه منك وهذا  
 من رحمه الله على طريق الزجر وان كان على وجه الاعتذار  
 او اظهر استحياءه او كان مولعا بمثله حفظا ودراسة تطبعا



وبرواية استقام بحجوه عليه الصلاة والسلام وسببه  
 فهو كالسب ولا ينفعه نسبته الى غيره فيا در بقتله وقد قال  
 ابو عبيد القاسم بن سلام حفظ شطرن بيت ما يحيى بر صلى الله عليه  
 وسلم كفر واجمعوا على تحريم رواية ما يحيى بر صلى الله عليه وسلم  
 وتكاتبه وقراءته وما ذكره من المبادر بقتله اى ان لم  
 يتب ومن الكفر ظاهر عند الرضى بذلك واستحسانا لان  
 قصد بر غير ذلك وما ذكره من الاجتماع محله في روايته بغير  
 غرض مسوغ لذلك ثم ذكر تفصيلا آخر فيمن ذكر ما يجوز عليه  
 صلى الله عليه وسلم او يخالف في جواز عليه وما يلحقه  
 من الامور البشرية ويمكن اضافتها اليه او ما امتحن به  
 وصبر عليه او ما يعرف بر ابتداء حاله وسيرته وما لقيه  
 من قومه وهو ان ذلك ان كان على طريق الرواية ومذاكرة  
 العلم ومعرفة ما صحت به العصمة للانبياء وما يجوز عليهم  
 فلا حرج فيه بل يكون حسنا ان كان من اهل العلم وفهم ما  
 طلبه الدين ممن يفهم مقاصد ويجتنب ذلك من عساه  
 لا ينفعه او يخشى به فتنة فقد كره بعض السلف تعظيم النساء  
 سورة يوسف وان كان على غير وجهه وعلم منه بذلك سوء  
 مقصده لحق بما تقدم من السب بحجوه وكان ذلك ما ورد من  
 اخباره واخبار رسالة الانبياء عليهم افضل الصلاة والسلام  
 مما ظاهره مشكل لا يقتضيه امورا لا تليق بهم بحال ولا  
 يتحد منها الا بالاصحيم ولقد كره مالك رضي الله تعالى عنه

التحدث بها اذا كثرها لا يحل تحته وانما اورد هاصلي الله  
 عليه وسلم لقوم عرب يفهمون كلاما العرب على وجهه حقيقة  
 ومجازا واستقارة وغيرها وانما اشكلت على قوم جاؤا بعد ذلك  
 غلبت عليهم العجيبة انتهى وما اقصاه كلامه من حرمة ذكر مامر  
 للعوام ظاهر ان ظن بقربنية حالهم قوله فثمة لهم منه او كذا  
 او نحوها والا فالذي ينبغي الكراهة هذا وفي الانوار من كتب  
 اثنتا المتأخرين مسائل لغير مامر فلندكرها وان كانت  
 وضمنها ما علم مامر وهو ان لقاء المصحف في المكان القذر  
 كالقائه في القاذور وان سب الملك كالبنى وان من استخف  
 بالمصحف او التوراة او الانجيل او الزبور كفر وان لو قال  
 ليسنا الموعود فان من القرآن اختلف في كفره وقال بعضهم  
 ان كان عاميا كفرا وعاما فلا وانه لا كفر بالاقامة في بيعة  
 او كنيسة وانه يكفر من قال ان الولي افضل من النبي والرسول  
 اليه افضل من الرسول او اعز واعلى مرتبة وانه لو انكر  
 السنن الاربعة او صلاة العيد من كفر وانه لو استحل ايداء  
 احد من الصحابة او نفى علم الله بالمعدوم او بالجبريات كفر  
 واستحل ايداء غير الصحابة مكفر ايضا كما هو ظاهر مامر  
 وان من انكر خلافة الصديق مبتدع لا كافر ومن سب الصحابة  
 او استناعا شقة رضي الله تعالى عنها وعن اسماء من غير استحلال  
 فاسق واختلفوا فيمن سب بابكر وعمر قال غيره في كفر من  
 سب الحسين رضي الله تعالى عنهم وجهان وانه لو قال الروح

قديم اوقال اذا ظهرت الربوبية زالت العبودية وعنى بذلك  
 رفع الاحكام اوقال انه فنى من صفات التاسوتية الى اللاهوتية  
 اوقال ان صفاته تبدلت بصفات الحق اوقال انه يرى الله  
 عيانا في الدنيا ويكلمه شفاهها اوان الله يحل في الصور  
 الحسنة اوقال ان الحق يطعمه ويسقيه وامسقط عنه التمييز بين  
 الحلال والحرام وانه ياكل من الغيب ويلذ منه اوقال انا الله او  
 هو انا اوقال دع الصلاة والزكاة والصوم والقرآن  
 واعمال البر المشان في عمل الاسرار اوقال سماع الغنائم  
 الدين وانه انفع للقلوب من القرآن اوقال العبد يصل الى  
 الله تعالى من غير طريقة العبودية اوقال وصلت الى رتبة  
 تسقط عني التكليف اوقال الروح من نور الله فاذا اتصل النور  
 بالنور كفر في جميع هذه المسائل بخلاف ما اوقال وصلت الى رتبة  
 حصلت من رتبة النفس وعنت منها فانه لا يكفر لكنه مبتدع  
 مغرور وكذا اوقال انا عشق الله ويعشقتني والعبادة الصالحة  
 احبه ويحبني اوقال يلهمني ما احتاج اليه من امر ديني فلا  
 احتياج الى العلم والعلم ابل هو مبتدع كذابه ومن اظهر  
 السكر والوجد ولا يستقيم ظاهره ولا يتقيد جوارحه  
 بالوحي فهو مغرور بعيد من الله ومن تخلى واعتزل وترك  
 الحق بلا عذر شرعي فمبتدع لا يفضل الله منه الزهد ومن ادعى  
 الكرامات لنفسه بلا عرض ديني فكاذب يلعب به الشيطانات  
 ومن قال في غير اعليات ما فوق ليسوى للحق في موضع فهو

بعيد من الله تعالى مدح ام حاصل ما في الانوار والوجه كفر  
 منكرو للعدوتين اذ كان مخالفا للمسلمين لان ذلك لا يتفق على  
 منهم والذي يتجه اليهم كفر من انكر سنن رابطة محمدا عليها معلومة  
 من الدين بالضرورة كما يدل له قوله او صلاة العبد من انكر  
 احد ما كذب خلاف لما يوجهه قوله السنن الرابطة وثواب لغيره  
 بل ينبغي في انكار سنن واحدة بالشروط المذكورة وان عمل  
 تكفير المستقل ايذاء صحابي ما لم يكن عن تاويل ولو خطأ لانه  
 ظن في شبهة ما تمتع الكفر وان لا يشترط الكفر في كفر من زعم  
 انه يرى الله عيانا في الدنيا ويكلمه بذمها اجتماع هذين  
 خلافا لما يوجهه عبارة الانوار بل يكفر زاعم نظرها ثم رأيت  
 الكواشي صرح في تفسيره بكفر معتقد الرؤية بالعين  
 وهو صرح فيما ذكرته لكن عندي في اطلاق ذلك نظرا للذي  
 يتجه حمله على رؤية او كلام متضمن للاطاحة بذاته تعالى لما مر  
 ان الاصحانا لان كفر الجهمية ولا الجهمية الا ان صرحوا  
 باعقادهم للوازم قولهم كالحديث او ما هو نضر فيه كاللؤي  
 والتركيب الاحتياج فتأمل ذلك وكذا يكفر زاعم اسقاط  
 التمييز عنه بين الحلال والحرام او ان الله يطعمه ويسقيه او  
 يأكل من العيش يأخذ منه ولا يشترط اجتماع هذه الثلاثة خلافا  
 لما يوجهه كلام الانوار ايضا وكذا القائل دع الصلاة الى آخر  
 ما مر فله لا يشترط في تكفيره بذلك جمعه بين تلك الامور  
 بل يكفر مع الصلاة مثلا الشأن في عمل السر وكذا زاعم ان

سماع الغنائم من الدين وأنه انفع من القرآن لا يشترط في تكفيره  
جمعه بين هذين بل يكفي أحدهما وهذا الذي نقضته به جميع  
الأمم من بني علي بن أبي طالب لكنه ظاهر للثامل فليتنبه لذلك ووقع  
الرافعي كلمات بالجمجمة ترجمها بعض فقهاء الإعاجم ومنها جملة  
وحاصلها وإن مر كثير منها أن من قال عمل الله في حق كل خير  
وعمل الشر في كفر ونظيره الرافعي بقوله تعالى وما أصابك من  
سيئة فمن نفسك والمنظور واضح فالصواب عدم الكفر بهذا  
من بعض اعتقادات المعتزلة وهم لا يكفرون على الصحيح وإن من  
قال أنا الله على سبيل المزاح كفر وأنه لو قال قائل كان رسول  
الله صلى الله عليه وسلم إذا أكل كس أصابعه فقال آخر هذا  
غير أدب كفر وإن من قال يد الله طويلة فويل لا يكفر وقيل  
إن أراد الجارحة كفر ومن خالف في كفر الجمجمة وأنهم يخلفوا  
في كفر من قال لغيره الله يظلمك كما ظلمني والله يعلم أني إذا  
أذكر له بالدعاء أو أني أخزن كنزك وأفرج لفرجك مثل  
ما أخزن كنز نفسي وأفرج لفرجها أم والذي يجهل ترجمته  
في الأولى أنه إن أراد نسبة حقيقة الظلم إلى الله كفر  
والأفلا في الأخيرتين إن أراد حقيقة الدوام في أولها  
وحقيقة المماثلة في ثابتهما كفر لأنه نسب إلى صم الله غير  
الواقع ومن اعتقد أنه تعالى يعلم الواقع على غير ما هو  
عليه فلا شك في كفره لأن هذا العلم عين الجهل ونسبة  
الجهل إلى الله تعالى كفر اتفاقاً وأما إذا أراد بذلك المبالغة

فانه لا يكفر به وان لم يقل له الا تقرأ القرآن او الا تصلي فقال شبعث  
من القرآن او من الصلاة كفرام والذي يتجهل بحمل الكفر هنا ان اراء  
الاستحفا بالقران او الصلاة والا فلا كفر لانه ذلك يعبر به عن وقوع  
مصلحة النفس وابائها من تحمل قتل الطاعة من غير استحفا بها وان لم يقل له  
هل فقال الجاهل يصلون عنا او الصلاة المعمولة او غير المعمولة  
ولمدا وصلت الى ان ضاق قلبي وقيل له صل حتى تجد حلالة الصلاة  
فقال لا تصل انت حتى تجد حلالة ترك الصلاة او قيل لعبد صل فقال لا اذكر  
فان التوا لمولاى كفر المحجب بذكره في الجميع ١١ وله وجه في غير الاخير  
فانه ذلك ظاهر في الاستحفا والاستهزاء بالصلاة والقرب بين  
قوله فيها امر شبعث وقوله هنا الى ان ضاق قلبي ظاهر فان الشيع من  
الشي لا يستلزم ذمه بوجه بل يستلزم ملحه اذ لا يشيع الامن الحسن  
غالب بخلاف ضيق القلب فانه انما يعبر به عن القبح فيه غايته الذم  
والاستحفا ولا استهزاء من ثم صرح في الانوار بعدم الكفر  
فيها وهو الوجه وان لم يسمع خصمه يقول لاحول ولا قوة الا  
بالله فقتل ايش يكون لاحول او ايش يعمل او نحو ذلك كفرام قلت وكما  
وجهان هذا فيما استحفا بحول الله وقوته ونسبة الله تعالى  
الى البعز وهو ظاهر فيمن عرف معنى لاحول ولا قوة الا بالله ثم قال  
ذلك اما جاهل لا يعرف من هذه الكلمة فينبغي فيه ان لا يطلق  
القول بكفره بل يعرف معناها فان عاد لما قاله كفر والا فلا وان  
لوسم مؤذنا فقال هذا صوت الجرم كفرام وفي اطلاق الكفر  
هنا انظر والذي يتجهل به لا يكفر الا ان قصد بذلك الاستحفا

أو الاستهزاء بالاذان نفسه وإنه لو قيل لظالم أصير حتى المحشر فقال  
 أي شيء في المحشر كفر وإنه لو قيل له فلان يأكل حلالاً فقال أحضروه  
 حتى أسجد له كفرهم وفي إطلاقه الكفر هنا نظر إذ غاية الغرر على  
 السجود لإنسان أنه كالسجود له بالنقل وقد صرحوا بأن سجدوا جملة  
 الصوفية بين يدي مشايخهم حرام وفي بعض صور ما يقتضي  
 الكفر فعلم من كلامهم أن السجود بين يدي الغير منه ما هو كفر  
 ومنه ما هو حرام غير كفر فالكفران يقصد السجود للمخلوق  
 والحرام أن يقصده الله معطاه به ذلك المخلوق من غير أن يقصده  
 به أو لا يكون له قصد وإنه لو رجع من مجلس عالم فقالت له زوجة  
 نعمة الله على كل عالم كفرت أم ويجه أن محله فمن أرادت حقيقة  
 العموم الشامل للأنبياء أو أطلقت بخلاف من أرادت نوعاً غير  
 ذلك وإنه لو أمر آخر بحضور مجلس العلم فقال أي شيء العمل بمجلس  
 العلم كفرهم وفي إطلاق الكفر هنا نظر ويجه أن محله فمن  
 أراد الاستهزاء والاستهزاء لأن اللفظ يحتمل غيرها وليس  
 ظاهراً فيها وإنه لو قال لفقيه هذا هو شيء كفرهم وفيه نظر  
 اللهم إلا أن يستخف أو يهزأ به من حيث الفقه الذي هو متلبس به  
 فلا شك في كفره ثم وإنه لو أعطى خصمه فتوى علم فالظاهراً  
 بالارض وقال أي شيء هذا الشرع كفر وإنه لو قال للزوج  
 يا كافرة أو يا يهودية فقالت أنا كما قلت كفرت وإنه لو قيل  
 لم تكتب الصفا ثربت إلى الله تعالى فقال أي شيء عملت حتى تؤبد  
 كفرهم وفي إطلاق الكفر في هذه الأخيرة نظر لاحتمال أن يريد

انها تكفر باحساب الكاشركا قال به جماعة بل هو الاصح وكثيرها  
 بذلك لاينا في وجوب التوبة منها كما هو ظاهر لان التكفير من امور  
 الاخرة التي لا تظهر فائدة الاثم بخلاف وجوب التوبة فانه من  
 امور الدنيا ويرتبط به احكام دينية فاختلغا فائدة واحكاما  
 فلا يلزم من التكفير سقوط وجوب التوبة واذا احتمل اللفظ  
 ما ذكر احتمل الاظهار لم يحسن اطلاق القول بالكفر فالذي يتجه  
 انه لا يكفر الا ان اراد انه لم يعمل معصية من اصلها لما مر ان انكار  
 الجمع عليه المعلوم من الدين بالضرورة كفر كبيرة كما او صغيرة  
 وانه لو قال فلا كافر وهو اكفر مني كان اقرارا بالكفر احاصل  
 ما وقع في الفجر بالحجبة وترحم عنه بما مر علمت ما في اكثره من  
 النظر وترجع خلافا لطلaque فتأمل ذلك واعتن به في الاحتفاظ  
 فانه مهم والعجب من القولي وغير حيث نقولوا ذلك ولم يعتزوه  
 بشئ مع ظهور ما قدمه فيه قرع قال بعض المالكية ايضا قال  
 ان كان قيل في حقى او حقى فلان وان جرى له كذا فقد قيل في حق  
 الانبياء او حر عليهم حر عليه اطلاق ذلك لان ما انتقص به  
 يضيفه للانبياء فيوجب وتهم بعضهم من كلام الشافعي السابق  
 انه لا يكفر بذلك وليس كما فهمه وقد قال القرطبي اول منهاجه  
 رد اعلم من تكلم في كلامه واي كلام اضع من كلام رب العالمين  
 وقد قالوا اساطير الاولين وقد قال الامام الكبير علم اعجابنا  
 اليوم منصور البغدادى انه قال في جواب من طعن في الشافعي رضي  
 الله تعالى عنه بان لم يكمل جهاده لتوقفه في الراجح في القولين لم



ورسول الله صلى الله عليه وسلم وقد توجعوا في ذلك  
 امريل رويته سمى نزلت آية اللعان فقال الشيخ ابو اسحق ردا على من  
 طعن على الاشعري واصحابه واذا كان النبي صلى الله عليه وسلم مع مجزأ  
 لم يخر منء. ومناقض وجوب فاسق ينسب اليه ما ليس عليه فغير  
 وروى وامرني ان لا يسلم من ذلك وملحكي اليه افعي ما امر قال وليس  
 في هذه اميا وافق القول بالكفر لا تصريح ولا تلويح وليس من  
 كان به دليل وتعليله بان نقصد التشبيه والانتقاص فاسد  
 اذ لا قصد ذلك من قبله اسلام بل المراد كيف يتكلم في حقير  
 وقد تكلم في الاكاذق بعض المشايخ من بل اخلاق القريظ في ذلك  
 بحسب مذهب من تصور فيه ام والوجه عدم التحريم حيث كان  
 المراد وما قاله اليه افعي والحق واذا قد علمت اكثر المكفرات  
 عند الخفية والاكسية فتذكر انك طرف من المكفرات عند الغالبية  
 سواء وافقوا ما اوضحه القوه ومما صلا الفروع ان ما يكون كفرا  
 حجه صفة له تعالى تعالى اثباتها وبعض كتيبه او رسله او سبه  
 او رسوله او ادعى النبوة او بغض الرسول او ما جاء به وترك النكار  
 كل منكر بقلبه ويحد حكما ظاهر مجمع عليه والشك فيه ومثله  
 لا يجهل وبعضهم يكفر جاحد تحريم النبيذ وكل سكر ومن ذلك  
 ان يجعل بينه وبين الله تعالى ومناظر يتوكل عليهم ويدعوهم  
 ويسلمهم قالوا اجماعا او يسجد نحو شمس اوباق يفعل او قول صريح  
 في الاستهزاء او قوهم ان من الصحابة او التابعين او تابعيهم من قال  
 مع الكفار واجاز ذلك قتل او كذب على نبي وامر في دارنا على غير

وغير غير مستقل ولا كفر بمحمد قياس اتفاقا بل بسنة راسية وخالف فيه  
 جماعة من التابعين والعراقيين ومن أظهر الاسلام واسر الكفر فالتق  
 كما فر كاجابن سلول وإن أظهر انه قائم بالولي في قلبه ان لا يفعل  
 فففاق كقوله تعالى في ثقلية ومنهم من عاهد الله لئن انا فلن فضل  
 الآية وفي كفره وجهان والرجح ان ما كان من النفاق في الافعال  
 لا كفر به كالربا للناس ومنهم من كفر بالحجاج لاحافته وانها كره  
 حرم الله وحرر رسوله فاورد عليه يزيد ونحوه ومن ثم كان  
 الراعي مانض عليه الامام احمد رضي الله تعالى عنه واصحابه  
 من عدم الكفر وحرمة اللعن خلافا لابن الجوزي منهم وغيره  
 ولا يكفر حاكمي كفر سمعه من غير اعتقاده ولعله اجماع وفي  
 الانصاف من تزيا بنزي كفار من لبس غيارا وشذ زنا ر  
 او تعليق صليب بصدرة حرم ولم يكفر وميل كلام بعضهم الى الكفر  
 وفي الغضون ان شهد عليه انه كان يعظم الصليب مثل ان يقبله  
 ويتقرب بقربان اهل الكفر ويكثر من بيعهم وشيوع عباداتهم  
 احتمال انه ردة وهو الانجح لان المستهزي بالكفر يكفر  
 ولان الظاهر انه يفعل ذلك عن اعتقاد وجرم ابن عقيل  
 بان من امتن القرآن او غصه وطلب ان يناقضه وادعى انه  
 مختلف فيه او مخلوق او مقدور على مثله ولكن الله منع قلنا  
 كفر بل هو معجز بنفسه والجحش شمل الخلق اجماعا حاصل كل الفروع  
 وبما مله يعلم انه موافق لما قدمناه من مذهبنا وغيره في اكثر  
 ما ذكر وعندهم ان ترك الصلاة كفران دعوا اليها وامتنعوا

غيرها من العبادات وأعلم أن الدعاء ينقسم إلى كفر وحرام وغيرهما  
فما هو كفران يسئل نفخها دل السمع القاطع على ثبوته كاللهمة  
لا تعذب من كفر بك أو اغضبه أو لا تأخذ فلانا الكافر في النار  
لأن ذلك طلب للكذب لله تعالى فيما أخبر به وهو كفر وكان  
يسئل الله تعالى أن يرجمه من البعث حتى يستريح من أهوال القيمة  
لما ذكر قبله فمنه أن يطلب بفتح ما دل السمع القطعي على نفخه  
كاللهمة فلا تأخذ المسلم عدوى في النار ولا يرسلوا الخاتمة  
أو يطلب أن الله تعالى يجيبه أبدأ حتى يسلم من سكوات التوان أن  
الله يجعل البليسر محالاً وناصحاً لبني آدم أبداً لا بد من وهد  
الداهر من حتى يقل الفساد والكفر بجميع ما ذكر ذكره القرافي  
وذلك أن تقول لعلة منتهى على أن لا زهر القول قول وقد مر أن  
لا زهر المذهب ليس بمذهب فعليه لا كفر بغيره إلا أن الله  
لا أن أراد مع ذلك عدم حقيقة ما دل على وقوع أو عدم بانه  
يتلوه إليه الكذب والمثلك في ذلك أما إذا لم يكن له قصد  
أو أراد أن الله لا يجب عليه شيء فلا ينبغي أن يكون كفراً ثم رأيت  
بعض أئمة مذهب القرافي قال تعقب كلامهم المذكور ولئن يقول  
هذا من طلب ما لا فائدة في طلبه من حيث العلم يحصل ذلك  
ولا كفر بل زهر منها وليس الزهر الكفر بأولى من الزهر طلب البعث  
بل الزهر هذا أولى استحباباً للإيمان المعلوم منه بأشياء كثيرة  
وبالصريح وهو حسن أم وما يكون من الدعاء كفر أيضاً أن يطلب

الذي في ما دل العقل القطعي على ثبوته مما يحل بجلال الربوبية  
 كان يسأل سلبه حتى يستتر العبد في قبايحه أو سلب قلدر  
 حتى يأمن المؤاخفة لو شئت ما دل القاطع القطعي بل نفيه مما يحل  
 بجلال الربوبية كان يعظم شوقه الداعي إليه فيسا لما يحل في  
 شيء من مخلوقاته حتى أن يجتمع به أو أن يجعل النصر في العالم مما لا ربه  
 قال القرطبي وقد وقع هذا جماعة من جملة الصوفية ويقولون فلان  
 أعطى كلمة كن ويسألون أن يعطوا كلمة كن التي في قوله تعالى إنما  
 أمرنا أن نؤمن بالله ونكون مسلمين له كن فيكون وما يعلمون معنى هذه  
 الكلمة في كلام الله تعالى ولا يعلمون معنى إعطائها إن صح أنها أعطيت  
 ومتقضى هذا الطلب الشركة في الملك وهو كفر والحلول كفر وإن  
 يجعل بينه وبينه نسباً يشرف به على العالم لأنه طلب استيلاء وهو  
 كفر وما ذكره في هذه الأنواع صحيح لما مر من شك في سلب  
 صفات الذات عنها أو أنه تعالى يحل فيه شيء أو أن له ولداً أو أنه  
 يله أو يولد كفر ولا شك أن سؤال شيء من ذلك إنما يشاعز  
 بتجويز وقوعه وهو كفر لكن ما ذكره عن الصوفية فيه نظر  
 لأنه لا يلزم عليه نسبة نقص إليه تعالى فضعف عن كونه  
 مصححاً بذلك فالضواب فيه عدم الكفر ثم رأيت بعض  
 أئمة مذهبه قال قلت الزامه الكفر للصوفية من حيث  
 قولهم أعطى فلان كلمة كن غير صحيح فإن هذا الكلام يصلح  
 على من لغوا لله له العادة مرة أو مرتين بأن طلب من ذلك  
 شيئاً أو هم بشيء فتصور مطلوبه على وفق مراده بغير تدريج

بل دفعه وهذا القدر صحيح وجوده ولا يلزم منه المشقة لله  
 في الملك ولا يكثر من ذلك اه وهو حسن قال القرافي واعلم  
 ان الجهل بما تؤذي اليه هذه الادعية ليس عذرا عنه تعالى  
 لان القاعدة الشرعية دلت على ان كل جهل يكن المكلف رفعه  
 لا يكون حجة للجاهل على الله ثم قال نعم الجهل الذي لا يمكن  
 المكلف رفعه بمقتضى العادة يكون عذرا كما لو تزوج حاته  
 يظهرها الجنبية واصل هذا الفسار الدخول على الامسا في هذه  
 الادعية انما هو الجهل فلهذا رفته واعرض على العلم فهو النجاة  
 كما ان الجهل هو الضلال اه وقد ذكر بعد ذلك انقسام الدعة  
 الى محرم وغيره واطال فيه بما في بعضه نظر ولا غرض لنا في ذكره  
 في هذا الكتاب وقد ذكرت جملا من احكام الدعاء في كتابي شرح  
 مختصر الروض اخيرا بصفة الصلاة فانظره ان اردت  
 فانه جمع في ذلك فاوعى اسئل الله قبوله وتيسير تعليم في عبادته  
 بالخشعة آمين تتماستوفوا ثد منها قد مر ان المسموع قد يكون  
 كفرا وغرضا الآن استقصا ما يمكن من الكلام فيه وفي احكام  
 وحقيقته وبيان احكامه رد عاكثيون انهم كانوا عليهم وعلى  
 ما يشرب منه وعدوا ذلك شرا واخرا فقول مذهبنا  
 في السم ما بسطاه فيما مر له انه ان اشتمل على عبادته  
 مخلوق كشمس وقمر وكوكب وغيرها او البهيمة او طير  
 كما يعظم الله سبحانه وتعالى او اعتقاد ان له تاثيرا بذاته  
 او تنقيص بنحو ملك بشي من السابق او اعتقاد ان الله السميع

جميع انواعه فيستتاب الساحر فان تاب ولا قتل والسحر له  
 حقيقة عند عامة العلم بخلاف المعتزلة وابي جعفر الاسترادي  
 وسياتي لذلك مزيد وقد ياتي الساحر بفعل او قول بغير حال  
 المسحر فيمرض ويموت منه اما لو اصل الى بدنه من دخان  
 او غيره او دونه ويحمر ففعله اجماعا ويكفر مستبيحه وفي  
 الحديث ليس منا من سحر او سحر له او تكهن او تكهن له ومن  
 يحسنه ان وصفه بكفر كما لتقرب الى الكواكب السابقة وانها  
 تحسنه او انه يفعل به دون قدرة الله تعالى كفر كما علم  
 مما مر والامر يكفر وتعلمه ان لم يخبر لا عتقاد هو كفر قبل اطلاق  
 وهو ما في الوسط كغالات الكفرة وقد يقصد به دفع ضرره  
 ولتصرف حقايق الاشياء وقيل يكره والاكثر ان على امره  
 مطلقا تحريف الاقضية والاضداد ويحرم التكهن واثبات  
 الكاهن وتعلم الكهان وكذا التضييم والضرب بالرمل والشعر  
 والحصا والشعيرة واما الحديث الضعيف كان بني يخط بالرمل  
 فن وافق خطه فغناه فن اين علمه موافقته فالحجاز معلق  
 بعرفه الموافقة ونحن لا نعلمها هذا حاصل كلامنا  
 واما الامام مالك رحمه الله تعالى فقد اطلق هو وخمسة  
 سواء الكفر على الساحر وان السحر كفر وان تعلمه وتعلمه  
 كفر كذلك وان الساحر يقتل ولا يستتاب سواء استسحر مسلما  
 او ذميا كالزناديق وبعض ائمة مذهبهم كلامه نفس المسئلة  
 فيه استشكل ما ذهب اليه امامه وبيان حقيقة السحر

وعامه ان الطرطوشي قال قال مالك واصحابه الساحر  
 كافر فيقتل ولا يستتاب سحر مسلما او ذميا كالزندق  
 قال محمد ان اظهره قبلت توبته قال اصبح ان اظهره  
 ولم يتب فقتل فماله بيت المال وان استسرف لورثته  
 من المسلمين ولا آمرهم بالصلاة عليه فان فعلوا فهم  
 اعلم قال ومن قول علمائنا القدماء لا يقتل حتى يثبت  
 انه من السحر الذي وصفه الله تعالى بانه كفر قال اصبح  
 يكشف عن ذلك من يعرف حقيقته ولا يلي قتله الا المسلمون  
 ولا يقتل الذمي الا ان يضر المسلم بسحر فيكون نقضا  
 فيقتل ولا يقبل منه الاسلام وان سحر اهل ملته اذبح  
 الا ان يقتل احدا فيقتل به وقال سحنون يقتل الا ان  
 يسلم وهو خلاف قول سيدنا مالك ويؤرب من تروى  
 الى السحرة اذ لم يباشروا ولا عمله لانه لم يكفر ولكنه  
 ركن للكفرة قال وتعلمه وتعلمه عند مالك كفر  
 وقالت الحنفية ان اعتقد ان الشياطين تفعل له  
 ما يشاء فهو كافر وان اعتقد انه تخيل وهو تلم يكفر  
 وقالت الشافعية رضي الله تعالى عنهم يصفه فان وجد  
 فيه كفر كالنقرب للكوكب ويعتقد انها تفعل فيلحق  
 منها فهو كافر وان لم يجد فيه كفر فان اعتقد ايا حقه  
 فهو كافر قال الطرطوشي وهذا متفق عليه لان القرآن  
 نطق بتحريره واجتج من لا يقول ان تعلمه كفر بان تعلم الكفر

ليس بكفر فان الاصول بتعليم جميع انواع الكفر ليحذر منه  
 ولا يقدح في شهادته وما اخذه فالسحر اولى ان لا يكون كفرا  
 ولو قال الانسان اذ اتعلت كيف يكفر بالله لا جفبه لو كيف  
 الرزا والنوع الفواحش لا جفنها لم ياشم قال القراني هذه  
 المسئلة في غاية الاشكال على اصولنا فان السحر يعتمدون  
 اشيا تاتي قواعد الشريعة ان تكفرهم بها كفعل الحجارة  
 المنقذ ذكرها قبل هذه المسئلة وكذا لا يصح معون عقاير  
 ويجعلونها في الانهار والآبار وفي قبور الموتى وفي تلك  
 يفتح الى الشرق ويعقدون ان الاثار تحدث عن تلك  
 الامور بخواص نفوسهم التي طبعها الله تعالى على الربط  
 بينها وبين تلك الاثار عند صدق القمر فلا يمكن  
 تكفيرهم بجميع العقاقير ولا توصفها في الآبار ولا اعتقاد  
 حصول تلك الاثار عند ذلك الفعل لانهم حين يواد ذلك  
 فوجدوه لا يتجرم عليهم لاجل خواص نفوسهم فصار ذلك  
 الاعتقاد كاعتقاد الاطباء عند شرب الادوية وخواص النفوس  
 ولا يمكن التكفير بها لانها ليست من كسبهم ولا كفر  
 بغير مكسب واما اعتقادهم ان الكواكب تفعل ذلك بعد  
 الله فهذا خطأ لانها لا تفعل ذلك وانما جعلت الاثار  
 من خواص نفوسهم التي ربط الله بها تلك الاثار عند ذلك  
 الاعتقاد في الكواكب كما اذا اعتقد طبيب ان الله تعالى  
 اودع في الصب والسقمونيا اعتقاد البطن وقطع الاسها



وأما تكفيرهم بذلك فلا وإن اعتقد وإن الكواكب تفعل  
 ذلك والمشيائين فقد رها لا بقدره الله تعالى فقد  
 قال بعض العلماء من الشافعية هذا مذهب المعتزلة من  
 استقلال الحيوانات بقدرتها دون قدرة الله تعالى  
 فكما لا تكفر المعتزلة بذلك لا يكفر هؤلاء ومنهم من فرق  
 بأن الكواكب مظنة العادة فإذا انضم إلى ذلك اعتقاد  
 القدرة والتأثير كان كفرا واجب عن هذا الفرق بأن  
 تأثير الحيوان في القتل والضرب والنفع في محرم العادة  
 مشاهد في السباع والاديين وغيرهم وأما كون  
 المشتري أو رجل يوجب شقاوة أو سعادة فإنما هو  
 خبر وتخييل لا حجة في ذلك وقد عرفت بالقر والشجر  
 فضلا هذا مشتركا بين الكواكب وغيرها والذي لا مريم  
 فيمنه كفران اعتقادنا مستقلة بنفسها لا تحتاج إلى  
 الله تعالى فهذا مذهب الضائية وهو كفر صريح لا سيما  
 أن صرح بنفي ما عداها وأما قول الأصمعي أنه علامة  
 الكفر فشكل لا نلتكلم في هذه المسئلة باعتبار الفتا  
 ونحن نعلم أن حال الإنسان في قصد يقدر الله تعالى  
 ورسوله بعد عمل هذه العقاقير كحال قبل ذلك  
 وإذا أراد في الخاتمة فشكل لأننا لا تكفر في الحال بكفر  
 واقع في المال والمستقيم في هذه المسئلة كما حكاها  
 الطرطوشي عن قداماء أصحابنا أنه لا يكفر حيث ثبت

انه من السحر الذي كفر الله به او يكون سحرا مشتملا على كفر  
كما قاله الامام الشافعي رضي الله تعالى عنه وقول الامام مالك  
رضي الله تعالى عنه ان تعلمه وتعلمه بكفر في غاية الاشكال  
اذ هو خلاف القواعد وقال قبل ذلك والفتاوى ان لا يقضى  
بهذا حتى يبين معقول السحر اذ هو يطلق على ما مختلفة  
وبيناها ان الفخر الرازي رحمه الله تعالى قال استحداث  
الخوارق ان كان مجرد النفس فهو السحر وان كان على سبيل  
الاستعانة بالفلكيات فذلك دعوة الكواكب وان كان  
على سبيل طرح القوى السماوية بالقوى الارضية فذلك  
الطلسمات وان كان على سبيل اعتبار النسب الرياضية فذلك  
الحيل الهندسية وان كان على سبيل الاستعانة بالارواح  
السايرة فذلك الغزمية ام قال القرافي ايضا والسحر اسم يقع  
على حقايق مختلفة وهي السيميا والهيمنة وخواص الحقايق  
من الحيوانات وغيرها واما الطلسمات والافاق والرقا  
والغزاسم والاستخدام فالسيميا عبارة عما تركيب من  
خواص ارضية كدهن خالص وكلات خاصة توجب تحيلا  
خاصة وادراك الخواص الخسب وبعضها الحقايق خاصة  
من المأكولات والمشروبات والمبصر والمموسسات  
والمسمومة وقد يكون لذلك وجود يخلقه الله اذ ذلك  
وقد يكون لاحقيقة له مل هي تحيلات والهيمنة امتيازها  
عن السيميا بان الاثار الصادرة عنها تضاعف للملاشاة

السماوية من الاتصالات الفلكية وغيرها من احوال  
 الافلاك وتحدث جميع ما تقدم ذكره فخصصوا الواحد  
 بالسميا والآخر بالهيميا والخواص للحيوانات وغيرها  
 كثير ذكره وان يؤخذ سبعة اجزاء ويرحم بها كلب شانه  
 انه اذا رمى بحجر عضه فاذا رمى بسبعة اجزاء عضها كلها  
 لعقت بعد ذلك وطرحته في ماء فن شرب منه ظهر فيه  
 آثار خاصة يعبر عنها السحرة فذه تثبت للسحر وليس يذكر  
 الاطباء من الخواص في هذا العالم للنباتات وغيرها من  
 هذا القليل ولا يشك في الخواص في هذا العالم فمنها  
 ما يعلم كاختصاص النار بالاحراق ومنها ما لا يعلم مطلقا  
 ومنها ما تعلمه الافراد كالحجر المكنون وما يصنع منه الكيميا  
 ويخوذ ذلك كما يقال ان في الهند شجرة اذا عمل منه دهن ودهن  
 بر انسان لا يقطع فيه الحديد وشجر آخر اذا استخرج منه  
 دهن وشرب على صورة خاصة مذكورة عندهم في العلياد  
 استغنى عن الغذاء من من الامراض والاستقام ولا يموت  
 بشئ من ذلك وطالت حياته ابد الحق ياتي من يقتله  
 اما موته بالاسباب العادية فلا وخواص النفوس لا شك  
 فيها فليس كل احد يؤذي بالعين والذين يؤذون بها  
 تختلف احوالهم في ذلك فمنهم من يصيد بالعين طير  
 من الهوى ويقلع الشجر العظيم من الثرى واخر انما يصل  
 لتمرير لطيف ومن الناس من طبع على صحة الخمر

ولا يخطئ غالباً ثم نجد واحداً له خاصية في علم الاكتشاف ونحو  
 في علم الرمل ونحو النجم ومن خواص النفوس ما يقتل وفي الهند  
 جماعة اذا ركوا نفوسهم لقتل شخص مات ثم اذا استوفدوه  
 في الوقت لا يوجد قلبه بل انزعوه من صدره بالهزة والغرم  
 وقوة النفس ويجربون بالزمان فيجمعون عليه همهم فلا  
 يوجد فيه حنة وخواص النفوس كثيرة والشمسات  
 نقش اسما خاصة لها تعلق بالافلاك والكواكب على زعم  
 اهل هذا العلم في اجسام من المعادن او غيرها فلا بد في نظم  
 من هذه الثلاثة الاسماء المخصوصة وتعلقها ببعض اجزا  
 الفلك وجعلها في جسم من الاجسام ولا بد مع ذلك من قوة  
 نفس صالحة لهذه الاعمال فليس كل النفوس محمولة على  
 ذلك والارفاق ترجع الى مناسبات الاعداد وجعلها على شكل  
 مخصوص وهذا كان يكون شكل من اسيوت تبليغ العدد  
 من كل جهة ١٥ هو تيسير العسير ونحو السجور ووضع  
 الحمين وكل ما كان من هذا المعنى وما يبطه ببطه زعم  
 واج وكان لغز الى يعتنى به كثيراً حتى نسب اليه والرقا  
 الفاظ خاصة يحدث عندها الشفا من الاسقام والادوا  
 والاسباب المهلكة ولا يقال لفظ الرقا على ما يحدث ضرراً  
 بل ذلك يقال له السحر وهذه الالفاظ منها مشروع كالقائم  
 وغير مشروع كرقا الجاهلية والهند وغيرهم وبما كان كهر  
 فهي الامام مالك رحمه الله تعالى عن الرقا بالجمحة والعزائم

كلمات يزعم اهل هذا العلم ان سليمان علي نبينا وعليه الصلاة  
 والسلام لما اعطاه الله تعالى هذا الملك وجد الجان  
 يعبثون بالناس في الاسواق ويخطفونهم من الطرقات  
 فقال الله تعالى ان يولي على كل قبيلة من الجن ملكا يضبطهم  
 من الفساد فولي الله الملائكة على قائل الجان فنفوهم من  
 الفساد ومخاطبة الناس والزعم سيدنا ميلما صلوات الله  
 وسلامه على نبينا وعليه الففار والخراب من الارض ووت  
 المعاصر ليسلم الناس من شرهم فاذا عتى بعضهم وافسد ذكر  
 المعزم كلمات تعظمها تلك الملائكة ويؤمنون ان لكل نوع  
 من الملائكة اسما امرت بتعظيمها ومتى اقيم عليها بها الطاعت  
 واجابت وفعلت ما طلب منها فالعزم مبتك الاسما على ذلك  
 القبيل يحضر له ملك القبيل من الجان الذي طلبه او الشخص من  
 يحكم بينهم بما يريد ويؤمنون ان هذا الباب تاما دخل الخلل  
 من جهة عدم ضبط تلك الاسما فانها عجيبة لا يدري اهل هي  
 مضمومة او مفتوحة او مكسورة ورنما اسقط بعض النسخ  
 بعض حروفه من غير علم فيخلل العمل فان المقسم به لفظ لغوي  
 لا يعظم ذلك الملك ولا يحجب فيحصل مقصود المعظم  
 والاستعدادات قسمان الكواكب والجان فيؤمنون ان للكواكب  
 ادراكات اذا قوبلت بنجوم وتلى شئ خاص على الذي  
 يباشر النجوم ورنما تعدت منه افعال خاصة بها ما هو  
 كاللواط ومنها ما هو كفر صريح وكذلك الالفاظ التي يحا

بها الكواكب منها ما هو كفر صريح بنا دبر بلفظ الالهية  
 ومحو ذلك ومنها ما هو غير محرم فاذا حصلت تلك الكليات  
 مع الجور ومع الهيات المشروطة كانت روحانية ذلك  
 الكواكب مطيعة له متى اراد شيئا فعلته له على زعمهم  
 وكذلك القول في ملوك الجان على زعمهم اذا اعلوا لهم  
 تلك الاعمال الخاصة فهذا هو الاستخدام على زعمهم والغالب  
 على المشغل بهذا الكفر ولا يشغل به مفلس ولا مسدد النظر  
 وافر العقل وبعد ان علمت حكم السحر على مذهب الشافعية  
 واما ابيك والخفية فلا بأس بذكركه عند الحاجة بله فان  
 كتبهم مشتملة على غرائب فيه بينها صاحب القروع وحاصل  
 عبارته ويكفر الساحر باعتقاده حله وعنه اى عن احمد لا لقاد  
 ابن عقيل وحزم برقى التبرع وكفره ابو يعلى بعمله قال  
 في الترغيب هو اشد محرما وحمل ابن عقيل كلام الامام  
 احمد في كفره على مقتضاه وان فاعله يفسق ويقتل حلا  
 على الاول يقتل وهو اعم الساحر من يركب مكنته فسيهر  
 برقى الهوى ونحوه وكذا قيل في معن على الجن ومن يحجمها  
 بزعمه وانزاعها فطبعه وكاهن وعراف وقيل يعزر  
 وقيل يحوز تقريره ولو بالقيل وفي الترغيب الكاهن  
 والمخيم كالساحر عند اصحابنا وان ابن عقيل فسق فقط  
 ان قال اصبحت بخدسى وفراحتى فان امر قوما بطريقته  
 انه يعلم الغيب فالامام قتله لسعيه بالفساد وفي القروع

من كنهم بعد ما ذكر ما مر قال شيخنا التتبع كما لا يستد لاله  
 بالاحوال الفلكية على الحوادث الارضية من السحر قال ويجزم  
 اجماعا واقرا اولهم واخرهم ان الله يدفع عن اهل العبادة  
 والدعاب بركته ما زعموا ان الافلاك ان تستطبله فوجهه  
 وان لهم من ثواب الدارين ما لا يقوى الافلاك ان يحبله  
 ومن سحر بالادوية والندخين وسقى مضر عزز قيل  
 ولوبا لقتل وقال الفاضل الحلواني ان قال سحري  
 ينفع واقد على القتل به قتل ولولم يقتل والمسيبة والفايل  
 بنزل الطير والضارب بحصى وشعير وقد اح ان لم يعتقد  
 اباحته وانز علم به عزز وكف عنه والا كفر ويجزم طلسم  
 وردقه بغير عرف وقيل يكره وتوقف الامام احمد رضي الله  
 تعالى عنه في كل سحري لاجل ازالة سحر آخر وفيه وجهان  
 وساله مهنا عن تايته مسحورة فيطلقة عنها قال لا بأس  
 قال الخلال انما كره فعله ولا يرى به بأسا كما بينه مهنا  
 وهذا من الضرورة التي يجب فعلها ولا يقتل ساحر ككافي على  
 الاصح وفي التبصرة ان اعتقد ولبجازه وفي عيون المسائل  
 ان الساحر يكفر وهل تقبل توبته على روايتين ثم قال  
 ومن السحر السعي بالقيمة والافساد بين الناس وذلك شايع  
 عام في الناس ثم قال في عيون المسائل فاما من يسحر  
 بالادوية والندخين وسقى شئ يضرب فلا يكفر ولا يقتل  
 ويعزز بما يردعه وما قاله غريب ووجهه ان يقصد

الاذى بكلامه وعمله على وجه المكر والخدعة وتسمي السحر  
 وهذا يعلم بالعادة والعرفان ويوشرو ويمنع ما يعمل السحر  
 او اكثر فيعطى حكمه تسوية بين المتماثلين والمتماثلين  
 لاسيما ان قلنا نقتل الامر بالقتل على رواية سبقت فهذا  
 اولى او المسك لمن يقتل فهذا مثله ولهذا ذكر ابن عبد البر  
 عن يحيى بن كثير قال يفسد النام والكذاب في ساعة مالا  
 يفسده الساحر في سنين ورايت لبعضهم حكاية عن يحيى بن  
 اكثم قال النام شر من الساحر يعمل النام في ساعة مالا  
 يعمل الساحر في شهر لكن يقال الساحر انما كفر بوصف  
 السحر فهذا امر خاص ودليله خاص وهذا ليس ساحر  
 وانما يوشرو عمله ما يوشرو فيعطى حكمه الا فيما اختص به  
 من الكفر وعدم قبول التوبة ولعل هذا القول او وجه  
 من تغزيره فقط فظهر مما سبق انه رواية مختصة من  
 المسك والامر ومن اطلق الشارع كفره كدعواه غير اية  
 ومن اتى عرفا فصدقه بما يقول فليل كفر النعمة وقيل  
 قارب الكفر وذكر ابن حامد روايتين أحدهما تشديد  
 وتأكيده نقل ابن خنبل كفر دون كفر لا يخرج من الاسلام  
 والثانية بحسب التوقف ما في الفروع وهو مشتق على  
 غرائب ونفائس يرتدع بها السحرة وعبارة التنقيح  
 ولا تقبل في الدنيا توبة زنديق وهو المنافق وهو من  
 يظهر له مسدده ويحصى الكفر ولا من يظهر الخير ويطن



العشق لمن تكررت ردة أو ساء له تعالى ورسوله صلى الله  
 عليه وسلم صريحا أو غصه ولا السحر ابدى يكفر به ثم قال  
 ويقتل الساحر المسلم الذي ترك أدكنسة فتسبى في طهرى  
 أو نخوة ويكفر هو ومن يعتقد معه وأما الذي يسحر بالوتر  
 وتدخين وسقى بصر فانه يقتصر منه لئلا يقتل بعدد غائبه والا  
 فالدية ومشعد وقايل بن حر الطير وضارب بحصى أو شتير  
 قدح ان لم يعتقد اباحة وانه لا يعلم به يغزو ويكف عنه  
 ويجرم طسبه ورقية غير عري ويحوز الحل بسحر الضرورة  
 انتهى واثبت هذا على ذلك ما سببه كما ان لم يكن لها كبرياسته  
 فمن نحي فيه وهي ان العير الازى رحمه الله تعالى قال في كتابه المختصر  
 السحر والعين لا يكونان في فاصل لان شرط السحر الجرم بصدور  
 الاثر وكذلك اكثر الاعمال من شرطها الجرم والفاضل المتأمل  
 علم ايرى وقوع ذلك في الممكن التي يجوز ان توجد وان لا  
 توجد فلا يصح له عمل اصلا واما العين فلا بد فيها من شرط  
 التقطيم للرئ والمقتل الفاضلة لا تصلح في تعظيم ما تراه  
 الى هذه الغاية فذلك لا يصح السحر الا من العجائز والتركبان  
 والسودان ونحو ذلك من ارباب النفوس الكاهلة فيقال  
 السحر له حقيقة وقد سموت المسحورا ويتغير طبعه قاله  
 الشافعي وابن حنبل رضي الله تعالى عنهما وقالت الحنفية  
 ان وصل الى بدنه كالدخان ونحوه جاز ان يورث والا فلا  
 وقالت القدرية لاحقيقة السحر وهذا لا يصح فان

ما لا حقيقة له لا يوشق قد سحر النبي صلى الله عليه وسلم وقد  
 سحرت أم المؤمنين عائشة رضي الله تعالى عنها جارية أميرة  
 وقد اطمقت الصحابة رضي الله تعالى عنهم على صحة ذلك  
 ومن حجة الزاعمين انه لا حقيقة له قوله تعالى يخيل اليه  
 من سحرهم انها تسعى ولانه لو كانت له حقيقة لا يمكن الساهر  
 ان يدعي النبوة فانه قد يأتي بالحوارق على اختلافها  
 والحواب ان السحر انواع ففضله هو الذي فيه تخيل وعن  
 الثاني ان اضلال الخلق ممكن ولكن الله تعالى يجري العادة  
 بضبط مصالحهم فإييس ذلك على الساهر وكل من ممكن  
 يمنعه الله تعالى من الدخول في العالم لانواع من الحكم  
 مع انما منبئين الفرق بين السحر والمعجزة من وجوه  
 فلا يحصل اللبس واعلم ان الفرق بين معجزات الانبياء  
 وسحر المعجزة وغيرهم ما يتوهم انه خارق للعادة قد  
 اشكل على جماعة من الاصوليين وغيرهم وهو عظيم  
 الموقع في الدين فالكلام عليه من ثلاثة اوجه فرق  
 في نفس الامر باعتبار الباطن وبقرب باعتبار الظاهر  
 اما الفرق الواقع في نفس الامر فهو ان السحر والطمس  
 والسميا وجميع هذه الامور ليس فيها شئ خارق  
 للعادة بل هي عادة جرت من الله تعالى بترتيب مسببات  
 على اسبابها غير ان تلك الاسباب لم تحصل لكثير من الناس  
 بل للقليل منهم كالعقاقير التي يعمل منها الكيمياء والاشتر

التي يعمد منها اللفظ التي تخرق الحصون والدّمن الذي  
 من ادهن برلم تقطع فيه حديد ولا تقعدو على النار فهذه  
 كلها في العالم امور غريبة قليلة الوقوع واذا وجد اسبابها  
 حرت على العادة فيها وكذلك اسباب السحرا اذا وجد حصل وكذلك  
 السيميا وغيرها كلها جارية على اسبابها العادية غير ان الذي  
 يعرف تلك الاسباب قليل في الناس واما المعجزات فليس لها سبب  
 في العادة اصلا فلم يجعل الله في العالم مقادير يعلق السحر والسيميا  
 الجدل ونحو ذلك وهذا فرق عظيم غير ان الكاهل بالامر ينقول  
 وما يدري ان هذا له سبب والاخر لا سبب فذكر له الفرقين  
 الآخرين لانهما ان السحر وما يجري مجراه مخفى عن عمل له حتى  
 ان اهل هذه الفرق اذا استدعاهم الملوك ليصفوا لهم هذه الامور  
 يطلبون منهم ان يكتب اسما كل من يحضر ذلك المجلس فيصنعون صنيعهم  
 لمن سمي لهم فان حضر غيرهم لا يرى شيئا مما يراه الذين سموا  
 فان العلماء واليه الإشارة بقوله تعالى ونزع يدهم فاداهم بيضاء  
 للناظرين اى لكل فاعلم اني نظروا اليها ففارقت بذلك السحر والسيما  
 وهذا فرق عظيم الفرق الثاني قران الاحوال المنفردة للعلم القطع  
 الضروري المختصة بالانبياء عليهم الصلاة والسلام المنفردة  
 في حق غيرهم فيحمد النبي عليه افضل الصلاة والسلام افضل  
 الناس نشأة ومولدا وشرقا وخلقا وخلقا وصدقا وادبا  
 وامانة وزهادة واشفاقا ورفقا وبعدا عن الدناءة والكذب  
 والتمويه الله اعلم بحديث يجعل رسالته ثم اصحابه يكونون

في غاية العلم والنور والبركة والسعوى والديانة كاصحاب رسول  
 الله صلى الله عليه وسلم كانوا اجيال في العلوم على انواعها من الشرعيات  
 والعقديات والحياتيات والسياسات والعلوم الداهية والظاهرة  
 حتى انه روي ان عليا اطلس مع ابي عباس رضي الله تعالى عنهما وانهم  
 تكلموا في الله من اسم الله من الغشايا ان طلع الفجر معانهم لم يدركوا  
 ورقته قرأوا كتابا ولا تفرغ من جهاد وبعد قال بعض الاصوليين  
 فلو لم يكن شاهد رسول الله صلى الله عليه وسلم الا اصحابه لكانوا  
 في مات بيوتهم وكذلك يعرف ما علم من فطر صدقة حتى كان يقال  
 محمد الامين وما من نبي الا وله في هذه القران ما لا يحصى المقاليد  
 العجائب والاسرار على العكس في ذلك ومنها قال بعض الحنفية  
 علم ان من تلفظ بلفظ تكفر يكفر وان لم يقصد انه لفظ الكفر ولا  
 يقصد بالجهل وكذلك كل من ضحك عليه او استحسنه او رضي به يكفر  
 ومن ان بلفظ الكفر حبط عمله وتقع الفرق بين الزوجين ويجزئ  
 النكاح وهذا بعد تجديد الايمان والشرع من لفظ الكفر حتى ان  
 من اتى بالشهادة عادة ولم يرجع عما قاله لا يقع الكفر عنه ويكون  
 وطنه وطن ربه وولده وولده وولده وولده وولده وولده وولده  
 فقال عنه لو ما على الكفر حبط عمله ولو ندم وجدا لايمان لم يحبط  
 عمله ولا يلزمه تجديد النكاح وتوصل صلاة الوقت ثم اسلم  
 لم يقضها وعندنا يقضيها وكذا الحج فلو اتى بكلمة فخرى على لسانه  
 كلمة الكفر بلا قصد لا يكفر ام كانه هذا الحنفي وما حكاها عن  
 مذهبا صحيح بل مذهبنا موافق لجميع ما قاله الا في اطلاقه علم

العذر بالجهل فإنه عندنا يعد أن قرب إسلامه أو قسما  
 بعيدا من العلماء والآفي اطلاق وقوع الفرقة بين الزوجين  
 فإنها عندنا لا تقع ان صدرت الردة من احد الزوجين قبل الوطء  
 فحينئذ تقع الفرقة مطلقا فان وقعت من احدهما بعد الوطء انشطريا  
 المرتد فاد اسلم قبل انقضاء الحدة بان نقاه النكاح وان استمر  
 لا انقضائها بان بطلان النكاح من يوم الردة وما كره من محله  
 بيننا وبينهم فالاجباط صحيح لكن محله في وجوب القضاء بعد الاسلام  
 اما بالنسبة لبطلان ثواب جميع ما مضى من عبادات المرتد  
 قبل ردة ففرضوا فقوم على ذلك فقد نص الامام الشافعي رضي الله  
 تعالى عنه في الامر على ان الانسان اذا ارتد والعياذ بالله حبط  
 ثواب جميع اعماله وانما الذي يبقى لصورها فحط حتى لا يلزمه  
 القضاء لقوله تعالى ومن يرتد منكم عن دينه قيمت وهو كافر  
 فالثواب حبطت اعمالهم الآية فرب فيها لحبوط الاعمال على الموت  
 مرتدا وبه تفصيل الآية الاغرى الطلعة بحبوط الاعمال بالردة  
 ومنها ان من كفر بغيره صلى الله عليه وسلم او تنقيصه تقبل توبته  
 انقاها ويحب استنابته على الاصح واما من كفر بسببه صلى الله عليه  
 وسلم او تنقيصه صريحا او ضمنا ومثله الملك فاختلفوا في تحريم  
 قتله فقال الامام مالك رضي الله تعالى عنه واصحابه يقتل حدا  
 لا ردة ولا تقبل توبته ولا عذره ان ادعى سهوا او نحوه ومن ثم  
 قال صاحب المحصر منهم اخذوا ما قدمته عن الشافعي وان سب نبي  
 او ملكا وان عرض او لعنه او عابه او قذفه او استخف بحقه او غير

صفته او الحق به نقص او دينه او خصلة او عضو من مرتبته  
 او وفور علمه او زهده او اضاف له ما لا يجوز عليه او نسب له  
 ما لا يليق بمنصبه على طريق الذم او قيل له بحق رسول الله  
 فلعن وقال اردت العقر بقتل ولم يستجب حلا الا ان يسلم  
 الكافر وان اظهر انه لم يرد ذمه بجمل او سكر او تهووا تهوى  
 واستدلوا على ذلك باحاديث الاول بقوله تعالى ان الذين يؤذون  
 الله ورسوله لعنهم الله في الدنيا والاخرة واعد له عذابا مميذا  
 ووجه الدليل ان من لعنه الله كذلك واعد له ما ذكره فقد ابعده  
 من رحمة واحله في ويل عقوبته وانما يستوجب ذلك الكافر  
 وحكمه القتل فاقضت الاية ان اذى الله واذى رسوله كفر  
 نعم الملاق الاذى في حقه تعالى انما هو على سبيل التقرير  
 اذ هو اتصال الشر الخفيف للوذي فان زاد كان اضرارا  
 والثاني بقوله تعالى قل يا الله والياتي ورسولكم تستهزؤن  
 لا تعذروا فقد كفرتم بعد ايمانكم قال المفسرون  
 كفرتم بقولكم في رسول الله والياتي بخبر اليه اود والتمرد  
 من لنا بآية الاشراف من الكعبة بن الاشراف اي من يندب  
 لقنله فقد استعلن بعدا وتناوها وتناوها وتناوها وتناوها  
 لودى الله ورسوله ثم وجه اليه من قنله غيلة دون عزة  
 بخلاف غير من المشركين وعمله باذاه لم يدل على انه  
 لم يامر بقتله للاشرار وانما امره بالادى واسرار بما روي  
 ابو داود انه صلى الله عليه وسلم لم يوم الفتح امن الناس الحق

كانوا يؤذونه منهم ابن ابي سرح اخبأ عند سيدنا عثمان  
 رضي الله تعالى عنه فبايعه لما دعي صلى الله عليه وسلم الناس الى  
 البيعة وطلب من النبي صلى الله عليه وسلم ان يبايعه فظفر اليه  
 ثم خاض كل ذلك يابى ثم يابيعه ثم اقبل على اصحابه فقال ان كما  
 فيكم رسول رشيد يقوم الى هذا حين كففت يدي عن بيعته قالوا  
 هل لا اوصيات لنا فاننا لا ندرى ما في نفسك فقال انه لا ينبغي  
 انتم ان يكون له عاتق الا عين ومنهم عبد الله بن خطيل جاريته  
 امير صلى الله عليه وسلم يقتلهم لانه كان يقول الشقر بمجوه  
 ويامرهم ان يغتيا به وروى البراء بن عبيدة بن ابي معيط  
 نادى يا معشر قريش مالي اقتل من بينكم صبل فقال له  
 النبي صلى الله عليه وسلم بكنزك واقتلك على رسول الله  
 وكذب عليه صلى الله عليه وسلم رجل فبعث عليا والزبير رضي  
 الله تعالى عنهما ليقتلاه وجمعه امرأة فقال من لي بها فقال  
 رجل من قومه انا يا رسول الله فقتلها فاخبر النبي صلى الله  
 عليه وسلم بذلك فقال لا ينطخ فيها عثران اي لا يجري فيها  
 عثر ولا نزاع قالوا فقتلته انت ام صلى الله عليه وسلم امر  
 بقتل من اذاه ان ينقصه والحق له وهو مخير فيه فلهذا  
 قتل بعضهم والعفو عن بعضهم وبعد وفاته تقدر تبيين  
 المعقوف من غيره فبقى الحكم على عمره في القتل لعدم الاطلاع  
 على العفو وليس لامته بعده ان يسقطوا حقه لانه لم يرد عنه  
 الاذن في ذلك والخامس بالجماع الامته على قتل منقصه

من المسلمين وسأبه ومن حكي الإجماع على ذلك أن المذنب الخطيئة  
 وغيرها كجذب سحون وعبارته اجمع العلماء على كفر شاتم  
 المنتقل له وجريان الوعيد عليه وحكمه عند الأئمة القتل فن  
 شك في كفره وعذابه كفره وما صرح به من كفر السيئات  
 والشاك في كفره هو ما عليه ائمتنا وغيرهم كما علم مما مر لكنه  
 عندنا كما مر قد يستتاب ويجوز فوراً فان اصر قتل ولو امرأة  
 لعمري قوله صلى الله عليه وسلم من بدل دينه فاقتلوه وإن اسلم مع  
 اسلامه وترك كما قاله ابن عباس وغيره لقوله تعالى فان تابوا  
 واقاموا الصلاة الآية وقوله صلى الله عليه وسلم امرت ان  
 اقاتل الناس حتى يقولوا لا اله الا الله الحديث وقيل لا يجب استنابة  
 المرتد لانه مهمل الدم وقيل لا يقتل فوراً اذ لم يتب بل يهل أيا  
 لاحتمال شبهة عرضت له فيسمى في أزالتهما والحوار عن  
 ادلتهم المذكورة اما عن الاول والثاني فالإيمان ليس فيه ما لا  
 كفر مؤذيه عليه افضل الصلاة والسلام وهذا محل وفاق  
 اما كونه يقتل بعد التوبة والاسلام فلا دلالة فيها على ذلك  
 اصلاً وعن الثالث والرابع وما شابههما مما ذكرهما وغيره  
 انه لا دليل لهم في ذلك ايضاً لقيام الكفر بالحكمي عنهم مع الزيادة  
 في العناد فيه وقد اخبر صلى الله عليه وسلم انه لا مصيبة لاحد  
 بعد دعواه الى الاسلام الا بالاسلام فكل من المذكورين مهمل  
 الدم لانه دعى الى الاسلام ولم يسلم فقتله لذلك لا مجرد شبهة  
 للشيء صلى الله عليه وسلم من ثم ذكره صلى الله عليه وسلم لتمام



قتل عقبة شيئين كفره وافتراه عليه وقتل كعب شيئين  
 اذا اية الله واذا اية رسوله صلى الله عليه وسلم وبغت على الرعية  
 وقتل الكاذب عليه انما هو كذب مع كفره على ان هذا كذب  
 فيه افساد فتنه بين المؤمنين فيكون به قد حارب الله ورسوله  
 وسعى في الارض فسادا فقتله قتله لذلك لا المطلق الكذب  
 لانه با لاتفاق منا ومنهم لا يوجب القتل وقتل المرأة التي  
 بجهنم انما هو تكفرها مع هجائها لاهلها فاقطع ومن ثم نقل  
 عنها انها كانت تبيع الاسلاف وتحرض على اذله صلى الله عليه وسلم  
 والحاصل انه لا دليل له الا ان ذكره وصورة فيها ان مسلما  
 طوا عليه الكفر بسبب السب ثم رجع واسلم ثم امر النبي صلى الله عليه  
 وسلم بقتله حينئذ اذ هذا هو محل الخلاف دون ما ذكرناه  
 لا نزاع بيننا وبينهم في ان الكافر الأصلي اذا بلغه الدعوة  
 وامتنع من الاجابة وحارب يده ولسانه ولم يحارب بالكلية  
 انه مهدر الدم قطعا وكل ما ذكره في الثالث والرابع من هذا  
 القبيل وبهذا ينفع قولهم فقد ثبت انه صلى الله عليه وسلم  
 امر بقتل من اذا هوى الى آخر ما قدمته عنهم ولم ينقل انه صلى الله  
 عليه وسلم امر بقتل مسلم بسببه بل عني عن قال من المسلمين  
 هذه قصة ما اريد بها وجه الله من قال اعدل ومن قال اعطى  
 من مال الله لا من مال ابيك وجدك ومن قال يخرج من الامر  
 منها الاذل ونظائر ذلك كثيرة مشهورة على انه لو فرض انه  
 قتل مسلما بالسب يكن فيه دليل لانا نقول بقتله ايضا

كفره وانما الدليل ان لو ورد قتل الساب بعد اسلامه بسببه  
 سبه من غير قبول لتوبته ولم يرد ذلك لا يقال سبه صلى الله  
 عليه وسلم حق له وحقوق العباد مبنية على المشاحة فكيف جاز  
 لنا مع ذلك استقامه لانا نقول حقوقه صلى الله عليه وسلم انشبه  
 حقوق الله تغليظا من حيث ان تقيمه كفر كشقيص الله تعالى  
 فلتكن مثله تحفيها من حيث ان الاسلام يرفع تحتم ثل فاعل  
 ذلك مع ان قوله تعالى قل للذين كفروا ان ينتهوا يغفر لهم  
 ما قد سلف دليل ظاهر على ما قلناه فان قالوا انما يقتل جدا  
 لارادة قلنا فالدليل حينئذ قوله تعالى ان الله لا يغفر ان  
 يشرك به ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء وهذا حينئذ من دون  
 ذلك لانا افترض انه حد لارادة فان قلت سد الزنا ونحوه  
 لا يسقط بالتوبة فالقياس ان هذا مثله قلت ذلك الخارج  
 عن القياس اذا امكن في كل معصية ان تسقط بالتوبة  
 الا ما استثنى كحد الزنا فلا قياس عليه لان ما خرج عن القياس  
 لا يقاس عليه ومنها انه ينبغي التنبه لما وقع في الشفا  
 نقلنا عن اصحاب الشافعي رضي الله تعالى عنهم ان من سب النبي  
 صلى الله عليه وسلم يقتل وان تاب فان هذا وهم منه على  
 اصحاب الشافعي لا تفاقم على عدم قتله في سب غير  
 قذف واما السب الذي هو قذف فلهم وهم كما قاله غير  
 واحد من المتأخرين من محبون لعدم قتله ايضا العموم  
 قوله تعالى قل للذين كفروا ان ينتهوا يغفر لهم ما قد

سلف ولقوله صلى الله عليه وسلم لا يحل دم امرئ مسلم  
 يشهد أن لا إله إلا الله وأن رسول الله إلا بأحد ثلاث شيب  
 الزاني والنفس بالنفس والتارك لدينه المفارق للجماعة وقوله  
 أمرت أن أقاتل الناس حتى يشهدوا أن لا إله إلا الله وأن محمدا  
 رسول الله ويقيموا الصلاة ويؤتوا الزكاة فإذا فعلوا ذلك  
 عصمتهم مني دماءهم وأموالهم وقوله الإسلام يجب ما قبله ومن ثم  
 نص الشافعي رضي الله تعالى عنه في الأمر على ما يوافق ما مر من الأصحاب  
 الموافق لهذه الآية والأحاديث وعبارتها وإذا الرند الثوم  
 عن الإسلام إلى يهودية أو نصرانية أو مجوسية أو تمطيل  
 أو غير ذلك من أصناف الكفر ثم قالوا حقوا دمه من  
 بالتوبة وأظهروا الإسلام انتهت قاتل عوم قوله أو غير ذلك  
 فإن الإمام البخاري بن الرقة فقيه المذهب وتلميذه السخري  
 السبكي وغيرهما وأصحابه متفقون على ذلك ويوافقونه قول  
 أبي بكر الفارسي فيما نقله عنه الفاضل حسين أجمعت الأمة  
 على أن من سب النبي صلى الله عليه وسلم يقتل حدا لأن من سب  
 النبي صلى الله عليه وسلم خرج عن الإيمان والمراد يقتل حد  
 فإن تاب قبلت توبته ولا ينافي قوله من قد نبيأ مثل حدا  
 بعد توبته لأن هذا في قذف نبي وليس كلاما فيه لأن ما ذهب  
 إليه في ذلك ضعيف كما قاله جماعة منهم حجة الإسلام لا ما انفردوا  
 رحمه الله تعالى وينبغي رصحه لا يصح قياس السب على القذف  
 لأنه يوجب الحد مرة واحدة والسب الموجب الكفر لا يوجب

تقريرا بمرء واحدة بعد التوبة كالردة وبغير السب فكان  
القدف الفحش من السب وأما ما قاله السبكي من أن سب نبينا  
محمد صلى الله عليه وسلم إذا كان مشهورا قيل سبه له بفساد  
عقيدته وتوافت القرآن على أنه سب قاصدا الشقيص يقتل ولا  
تقبل له توبة فهو ممن انتحل مذهباً وارتضاه رايًا لنفسه  
معتزلاً بانه مع جملة مسائل أخرى خارج عن مذهب الأئمة الشافعية  
رضي الله تعالى عنه كما صرح بذلك هو وكذا ابنه في طبقاته الكبرياء  
ومن ثم قال شيخنا زكريا سقى الله تعالى عمره لما سئل عن  
سب النبي صلى الله عليه وسلم هل يقتل بذلك حد أو أن تاب كما  
في الشفا عن أصحاب الأئمة الشافعية رضي الله تعالى عنه الفتوى  
على عدم قتله كاجرم من الأصحاب في سب غير قدف ورجحه لقرائ  
رحم الله تعالى ونقله ابن المقرئ من تقييده في سب هو قدف  
لأن الإسلام يحب ما قبله ونقل قتله عن أصحاب الشافعية  
وهم يدلهم متفقون على عدم قتله في السب الأول وجمهورهم  
من جمعون له في الثاني أم ومنها اتفق السبكي رحمه الله تعالى  
قال القاضي بقضى والمفتي بهذا أي من الهدايان كما يدل عليه  
الجواب الآتي فقال ما حاصله يخشى على قاييل ذلك الكفر لأن الفتوى  
تبين حكم الله تعالى وأصلها تبين ما اشكل والمفتي بجوابين حكم  
الله تعالى وهو وارث النبوة والقاضي بقيل ويلزم بمقتضى  
الفتوى قال الله تعالى قل الله يفتيكُم في الكلاله والله يعصو  
بالحق فكل من المفتي والقاضي بحق له اجر عظيم والمفتي اعلا

والقاضي تابع له لانه وان كان مجتهد فتوى هو تابع لفقيه  
امامه فنعلم ان المفتي بهذا مع اعتقاد ان فتواه صواب  
فيما اخبر به عن الله تعالى فهو كما فرو من اطلاق تلك العبارة  
فانما هو كجهلها بمعناها واعتقاد ان الفتوى لا الزام فيها  
وليس كذلك بل يلزم المفتي الاخذ بها الا ان كان عنده ما هو  
ان يحكم منها وتصور اختلاف بين مفتي وقاض كذلك  
انما هو لاختلاف تصور او نحوه فان القاضي يفتي ويستكشف  
اكثر من المفتي امامت او قاض بغير حق قليل الكلام فيه وما  
ذكره ان المفتي اعلم من القاضي انما يتضح فيما او ما اليه كلام  
من ان القاضي تابع له ولو مجتهد فتوى اما بالنسبة لاصل  
منصب القضاء بحق ومنصب الافتاء بحق فالظاهر ان  
الاول افضل لان فيه ائنا والزاما بالحق وتحرياً ونقضاً  
اشد مما في الافتاء فان المفتي انما يتحرى في تحريم الحكم والقاضي  
يتحرى فيه وفي مطابقة الصورة الخارجية له ولا يتم له ذلك  
الا بعد مزيد تحري وفحص ونقيب تام فكان منصب القضاء  
افضل للاخبار الصحيحة المصروفة بان افضل الاعمال اشقتها  
الا لعارض وعلى هذا يحمل قول من قال افضل المراتب الامامة  
العلوية فالقضاء في الافتاء وافق ايضاً فمن نسب اليه مكفر  
كذلك بافطلب من شافعي نعيم يحقق دمه حتى لا يسد فم  
لما اتي بينة رد فيه وانه تقبل توبة رجل المشافعي ان يحكم  
سلطه وعدم تقريره وان لم تقم عنده بينة بذلك فذلك ما حاصله

الذي اراداه اذ انلفظ بين يدي مثافي مثالا بكلمة الاسلام  
 وطلب منه الحكم له بذلك وقد ادعى عليه بخلافه جازله الحكم  
 ما سلامه وعصمة دمه وعدم تعزيره ولا يحتاج لاعترافه  
 بمكفر لانه قد يكون بريئا فاحاوه للكذب بذلك لا معنى له  
 بل لا يجوز امره بذلك ويكفي في الحكم استناده لما سمع منه  
 من اسلامه ويرى يمنع على المالكى المقرض له لان اسلامه الآن  
 وعصمة دمه مقطوع به اما بفرض انه يرى فواضع او انه فعل  
 مكفرا فاسلامه مباح له فصحة ثابته قطعا والحكم بالحق  
 حق ولا يقدح في ذلك ان اسلامه الان اثباتا وشرط الحكم  
 بصحته سبق بمكفر لانه ارادته بالعصمة وعلى مسددة الى  
 مقطع به اسلامه المستمرا واست علم ايضا شك في تعيينه  
 ولذلك فثنا ثمرها ما لو قال موكل في شرا جارية بعشرين انما  
 امرتك بعشرة فانه يحلف ونقعه الجارية ظاهرا للموكل  
 ويستحب للحاكم ان يرفق بالموكل حتى يقول للموكل ان كنت  
 امرتك بعشرين فقد بعثتها يا اوبعثتها بها بلا تعليق فيقول  
 لنقل له باطنا بتقدير صدقة ووافقنا المالكية على ذلك ولو طلب  
 الموكل حينئذ الحكم بصحة ملكه لها اوجب بلا شك فيحكم له بالملك  
 وحصل التصرف المنتزعة عليه لتحقيق سببه اما الشراء الاول  
 والثاني وان كان مباحا لا يبعثه الشراء الثاني لانه لم يتحقق  
 سببه لاحتمال كذبه فيكون شراؤه الاول صحيحا حكما جازحه  
 بذلك مع انه لم يبعثه فكذلك في مسئلتنا يحكم بالعصمة لتحقيق سببها

من الاسلام المستقر او المنشأ ولنا ان نقول لهذا ايضا  
 ان يحكم بصفة اسلامه ويفرق بينه وبين ما من عدم الحكم  
 بصفة الشرع الاول بان البيع يشترط صحة امور منها  
 الملك ومن شاكون في ملك الموكل وما يكون بملك الوكيل  
 لها ظاهرا فلا يتصور مع ذلك الحكم بصفة الشرع الثاني للشك  
 في مبيته واما الاسلام فلا يتصور ان يقع غير صحيح اذ اللفظ  
 بكلمة اما اقرار كالا لله الا الله الخ واما انشا او محتمل لها كاشهد  
 ان لا اله الا الله الخ ومعنى الاقرار الاخبار عن العلم بها ومعنى  
 الانشاء معروف كالشهادة بين يدي الحاكم وبإي معنى فرض  
 فهو اقرار صحيح وانشا صحيح ومعنى صحة ترتب اثره عليه  
 ومن اثاره عصمة الدم وجب ما قبله فاذا حكم القاضي بذلك  
 فعناه انه تترتب هذه الاثار عليه وسبب الاحتياج الى  
 حكمة ان الالفاظ التي يصير بها الكافر مسلما ذكرها الفقهاء  
 وقسموا الكفار الى اقسام منهم من يصير بعض الالفاظ مسلما  
 ومنهم من يشترط فيه زيادة فحكم القاضي بالاسلام بالنسبة  
 الى اللفظ الموجود فعناه انه كان في صيرورته مسلما فيرفع  
 الحكم الخلاف في اشتراط لفظ اخر وفي منع اباحته دمه بشئ  
 صدر منه وان جهل ولو لم يقصد القاضي رفع الخلاف  
 قولنا با اشتراط قصده في غير هذا لان الصورة انه ادعى  
 عليه انه صدر منه ما ينافي في الاسلام فالقاضي انما يحكم  
 ليدرا عنه القتل بما صاه يثبت ومنها لو شك هل تطلق

اولاً سن له الرجعة فان راجع ثم قامت بعد ٣ اقرابينة  
 بانه طلق جاز للحاكم الحكم ببقاء العصمة مستنداً الى المراجعة  
 تلك وان كان حين الرجعة شاكاً في صحتها فكذا اذا ثبت هنا  
 بعد الحكم بعصمة دمر تلفظه بمكفر لا يلتفت اليه ويحكم بانه  
 ارتفع اثره بالاسلام بل لو شك هل طلق بلفظ الحرام  
 او بغيره فراجع وحكم القاضي ببقاء العصمة مستنداً الى الرجعة  
 ثم ثبت انه قال ان حرام لم يكن للنفى وان كان الكفايات  
 عنده بوان ان يحكم عليه بذلك لان الشافعي منع من ذلك  
 بحكمه السابق وان كان عند الحكم شاكاً هل خاطبها بلفظ  
 الكفاية لاستناده الى ثبوت العصمة في اعتقاده بالمراجعة  
 بيقين سواء اطلق بصرح امر بكفاية ومنها لو قال ان كان  
 هذا الطائر غراباً فانت طالق وان لم يكن انت طالق  
 فطار وجعل للحاكم الحكم بطلاقها لانه لازم على كل تقدير  
 وان جهل عين سببه فلو علق بمختلف في صراحته ولم يتو  
 وراى الحاكم انه صرح بحكم بالطلاق او بكفاية فحكم ببقاء  
 العصمة ثم بان انه غراب فليس يحكم آخر الحكم بخلاف ذلك  
 مستنداً الى انه حكم قبل يتقنه احد الطرفين اذ لو كانت  
 كذلك لم يجه حكم اصلاً وحصل الضرر ببقاء المرأة مع  
 الجمل بالمال معلقة لا منكوبة ولا مطلقة واعلم انه لا يشترط  
 قصد الحاكم رفع الخلاف فاذا حكم مستنداً للشيء وهناك  
 ما لو اطلع عليه لم يحكم كما اذا حكم ببينة وهو يرى



تقديمها نقضه وان لم يره لم ينقضه ونظيره هنا لو  
حكم ما لى بعصمته مستندا للاسلام المستمر ثم ثبت  
عنده مكفر جازله الحكم باهذاره وكذا الغير ممن يرى ذلك  
لان الحكم الاول انما كان لظن عدم مكفر فحيث ثبت بان  
بطلانه بخلاف حكم الشافعي فانه صحيح وان فرض وجوب ذلك  
المكفر فليس هناك ما لواطع عليه لم يحكم فالاضابط  
ان كل حكم قارنه ما لو علم به الحاكم لم يحكم بنقض على تفصيل فيه  
بيناه في مسألة القذف وكل حكم قارنه ما لو عابه حكم لا ينقض  
وبالحكمة من ادعى عليه بكفر لم يثبت لو طلب ظالم ليقضه فطلب  
من حاكم شافعي ان يحكم بعصمة من يمنع يلمز ما لا يمكن الظالم  
من قتله مع قلده على انفاذه ومنها لو امتزعت دار من داخل  
بيته وحكم له بها ثم اقام الدخيل بيته عنده نقض وقيل لا وقيل  
ان كان قبل التسليم فان اقامها عند حاكم اخر فان علم ان  
الحاكم الاول انما حكم لعدم علمه ببينة الدخيل فكذلك وان  
احتمل انه حكم دهايا بالترجيح بية الخارج وهو من اهل  
الترجيح او استشكل الحال لم ينقض على الاصح بل يقرر في يده  
المحكوم له فاذا كان هذا قول الاصحاب فيمن لم يقصد بحكمه  
مع ما هو متوقع بثبوته فكيف في مسئلتنا التي قصد الحاكم  
بحكمه عصية المحكوم له نصا ليه وتوقع ثبوته وهذه  
المسئلة ينبغي ان تحور ويعتق بها فان الناس يحتاجون اليها  
ولقد بلغني من ابن دقيق العيد انه اريدت الشهادة عنده

يحكم حنفى بعبية دم من نسب اليه مكفر لينقذه فامتنع  
 وامر المشاهدين بان يشهدوا على المنسوب اليه ذلك بالاقرار  
 فذهبوا اليه وشهدوا على اقراره بما نسب اليه ثم حكم بعبية دم  
 حكما مبدا وهذا منه اما احتياط اول عدم نظري المسئلة مع انه  
 كنت اتبعه في ذلك حتى نظرت فيها فوجدت الحق يقضى ان  
 ذلك ليس بشرط والحق الحق ان يتبع وقد قال الامام الشافعي  
 رضي الله تعالى عنه في مختصر المرقى رحمه الله تعالى لو شهد عليه  
 شاهدان بالردة فانكروا قتل له ان اقررت بالشهادتين  
 وقبرلت من كل دين مخالف دين الاسلام لم يكشف عن غيره  
 انتهى قيل اراد الكشف عما يشهد الشهود من ردة وقيل الكشف  
 عن باطن امره لانا لا نطلع على افعال القلوب وعلى كل  
 فقد صرح الاصحاب بانها لو شهدا عليه بالردة قبلوا وان انكر  
 فعليه ان يسلم ولا يفيد اسلامه في رفع الحكم بطلاق زوجته  
 برده قال ابن الصباغ ولا يفيد ايضا الحكم باسلامه فكلامهم  
 فيما كلام ابن الصباغ صريح في الحكم باسلامه فيشهد لما  
 قلناه شمول كلامهم للحمل المختلف فيه كالجمع عليه نعم الحكم باسلامه  
 فقط لا يرفع الخلاف لان المالكي يقتله للحد لا للكفر بخلاف  
 الحكم بعبية الدم انتهى المقصود من كلام السبكي وفيه مناقشة  
 لا يحتملها هذا الكتاب فاول ان لم يكن هو المتعين رعاية ما قلناه  
 من ابن دقيق العيد نعم قال الغزالي في ادب القضا وتبعه  
 شيخنا في مختصره قال ابن الفاضل قال الشافعي اذا ادعى

على رجل انه ارتد وهو مسلم لم اكشف عن الحال وقلت لرجل  
 اشهد ان لا اله الا الله وان محمدا رسول الله وانك بريء  
 من كل دين يخالف دين الاسلام ام تقول بعض القضاة  
 لمن ادعى عليه بذلك اوجاه بنفسه بطلب الحكم باسلامه  
 فلفظ ما قلت غلط ام كلامها وهو يوافق بعض ما ذكره  
 السبكي الا ان يقال الحكم بالاسلام غير الحكم بعتة الدم  
 الذي الكلام فيه وقال ايضا شهدوا بكفره وفصلوه وقال  
 انما مسلم لم يكف حتى يتلفظ بالشهادتين وان يبرأ من كل دين  
 يخالف دين الاسلام ولا يشترط ان يقر بالكفر ثم يسلم وسئل  
 السبكي ايضا عن حكم الساحر وما يجب عليه وما ورد فيه  
 من الاحاديث فاحاب من العلماء كما لك واحد من يقول  
 يقتله مطلقا وان تاب كان زنديقا وعند الامام الشافعي  
 رضي الله تعالى عنه انما يكفر ان تكلم بكفرا واعتقد ان كوكبا  
 يفعل بنفسه او انه يقدر على قلب العين وتقبل قوسه ولا  
 يثبت اعتقاده ذلك الا باقراره ككونه قتل سمه ويقتض  
 منه بشروطه وما عدا ذلك يغزر ودليلنا فيه الخبر الصحيح  
 لا يجلد امر غاسم الا باحدى ٣ كفر بعد ايمان اي كما  
 في الحالة الاولى وزنا بعد لحضا وقتل نفس بغير نفس  
 اي كما في الحالة الثانية فالحالة الثالثة لاقتل فيها بنص  
 هذا الحديث لانها ليست احده الثلاث ولم يصح حديث  
 يقتضى قتله وخبر جده الساحر ضربه بالسيف ضعفه

الترمذي وحمله موقوفاً فهو قول صحابي ولم يقتل صلى الله عليه  
 وسلم لبني اليهودي الذي سحره والآثار عن الصحابة رضي الله  
 تعالى عنهم اجمعين مختلفة فمن عمر رضي الله تعالى عنه اقلوا  
 كل ساحر وساحرة ومن حفصة زوج النبي صلى الله عليه وسلم  
 انها قتلت جارية سحرتها وحملت ثمنها في الرقاب وحمل الله  
 الشافعي رضي الله تعالى عنه قتل عمر وبنته على سحر فيه كفر  
 وفصل عائشة على ما لا كفر فيه واستدل بقوله صلى الله عليه وسلم  
 امرت ان اقاتل الناس حتى يقولوا لا اله الا الله الحديث  
 فاذا اختلفت الصحابة اتبع اشيئهم قولاً بالكتاب والسنة  
 وكفى القتل بمن لم يكفر ولا زنا ولا قتل استبهما وقد سئل  
 الزهري شيخ الامام مالك رضي الله تعالى عنه اهل من سحر اهل  
 العهد قتل قال بلغنا ان رسول الله صلى الله عليه وسلم سحر فلم يقتل  
 من سحره وكان من اهل الكتاب وسئل السبكي ايضا عن قال  
 ما اعظم الله فقيهه لا يجوز فاجابه بما حاصله يجوز ذلك  
 قال تعالى ابصر يا ايها الله واسمع ايها ابصر وما اسمعه  
 فعني ما اعظمه الله تعالى في غاية العظمة ومعنى التبعيض من ذلك  
 انه حارت فيه العقول فالقصد الثناء عليه بالعظمة بما اعظمه  
 او اعتقاد حاله وكلاهما ما يفهم من وجهها امر عظيم يصح ان يراد  
 بما اعظمه وبلغني عن شيخنا ابي حيان انه كتب بعدد الجواز  
 فنظرت فرايت ابن السراج قال حكيت الفاظاً من ابواب مختلفة  
 مستعملة بحال التعجب نحو ما انت من رجل وسبحان الله ولا اله

لا الله وكما ليوم رجلا وسبحان الله من اجل ورعنا في حسنة  
 يريد رجلا ومن رجل والعظمة لله من رب وكفارة زبيد  
 رجلا فقولوا العظمة لله من رب دليل بحجج الرب في صفات  
 الله تعالى وان لم يكن بصيغة ما افضله وافعل به من جهة المعنى  
 لا فرق من حيث كونه تعجبا وحكما ابن الانبار رحمه الله الكوفي  
 ان ما احسن زيد اسم عندهم لا فعل تقديره شئ احسن زيدا  
 خلافا للبصريين لادلة منها قولهم ما اعظم الله ولو كان  
 التقدير ما ذكر وجب ان يتقدر هنا شئ اعظم الله والله تعالى اعظم  
 لا يجعل جاعل وقال الشاعر  
 ما اقدر الله ولا يزعم  
 قال يا فعل ان تقديره شئ اقدر الله والله تعالى قادر لا يجعل  
 جاعل واجاب البصريون بانه لا محذور ان التقدير شئ اعظم  
 الله اى وصفه بالعظمة كما تقول عظمت عظيمما والشئ اما من يعظمه  
 من عباده واعما ما يدل على عظمته وقدرته من مصنوعاته او ذات  
 تعالى اى انه اعظم لذاته لا شئ يجعله عظيما فرقا بينه وبين غيره  
 وحكم ان بعض اصحاب المبرد قدم من البصريين بقوله فخصر خلفه  
 ثعلب فاستدل عن هذه المسئلة فاجاب بحجاب اهل البصر  
 وهو ان التقدير شئ احسن زيد فاورد عليه ما اعظم الله  
 فانكره فيه فانكروا عليه بانه عظيم لا يجعل جاعل وسبحوه  
 حتى قدم المبرد فوافقه وبان قبح انكارهم عليه وفساد  
 ما ذهبوا اليه وقيل قولنا شئ اعظم بمنزلة الانصهار  
 بانه عظيم لا شئ جعله عظيما لا استخالت وقول الشاعر

ما قدر الله فهو وان كان لفظه لفظ التعجب فالمراد به المبالغة  
 في وصفه بالقدرة كقوله تعالى فليمد له الرحمن مداً بلفظ  
 الامر وان لم يكن في الحقيقة امراً وان شئت قدوته تقدير  
 ما اعظم الله على ما بيناه ام كلام ابن الانباري وهو نفس صريح  
 في المسئلة وناطق بالاتفاق على صحة هذا اللفظ وان غير  
 مستنكر وانما اختلفوا هل يبقى على حقيقته من التعجب ويحتمل  
 الاوجه الثلاث التي ذكرها او يجعل مجازاً عن الاختيار  
 واما انكار اللفظ فلم يقل به احد والاصح انه باق على معناه من  
 التعجب وتاويل الشئ على ما ذكر وذكر ابو الوليد الباجي  
 في كتابه السنن ادعية منتخبة من غير القرآن من جملها ما احملك  
 على من عصاك واقرئك من دعاك واعطفك على من سالك  
 وروى ابن اسحاق عن عبد الرحمن بن القاسم عن ابيه عن جده  
 ابي بكر رضي الله تعالى عنهم انه بعض سفهاء قرين حتى على  
 راس ابى بكر تراى باقر بن الوليد بن المغيرة ابو العاص بن وائل  
 فقال الا ترى ما فعل هذا السفيرة قال انت فعلت ذلك بنفسك  
 فقال ابو بكر اى ورب ما احملك ولولم يكن هذا الا عن  
 القاسم لكفى فضلاً عن روايته عن جده وان كانت مسجلة  
 وفي الكشف في ذي الجلال والاكرام معناه الذي يحمله للوجد  
 عن التشبيه بنطقه او الذي يقال له ما احملك واكرمك  
 وفيه في ابصره وامتبع انه جاء بما دل على التعجب  
 من ادراكه للمسموع والمبصرات للدلالة على ان امره تعالى

في الادراك خارج عن حد ما عليه ادراك السامعين والبصيرين  
 لا يدرك الطف الاشياء واصغرهما كما يدرك اكبرها جميعا  
 واكتفها بجر ما يدرك البواطن كما يدرك الطواهر وفيه  
 وحاش لله ما هذا ابشرا المعنى تنزيهه تعالى من صفات الخلق  
 والتعجب من قدرته على خلق جميل مثله واما حاش لله ما علمنا  
 عليه من سوء فالعجب من قدرته على خلق عفيف وذكر ابو محمد  
 عبد الله بن علي بن اسحاق الصمري في كتابه التبصرة والذكر  
 في النحوي ما اعظم الله اى شئ اعظمه وفسر الشئ بنحو ما مر  
 عن ابن الانباري ومنه ويجوز ان يكون ذلك الشئ هو الله  
 عز وجل فكون لنفسه عظيما لا لشئ بجله عظيما ثم قال  
 ومثل هذا مستعمل كثير في كلام العرب كما قال الشاعر  
 نفس عصام سودت عصاما ام وقال نخوذك ايضا ابن الدهان  
 سعيد بن المبارك في شرح الايضاح يفسر ما اعظم الله بشئ  
 اعظمه وفسر ذلك الشئ بنحو ما مر عن ابن الانباري وقال المنبجي  
 ما اقلد الله ان يجري خلقه واقره عليه الواحدى في شرحه  
 وتبع السبكي على ذلك الولي ابو زرعه فقال في غاوير الانعم  
 احد من مغنيرى العلماء رضى الله تعالى عنهم منع الملاق هذا  
 اللفظ اى ما اعظم الله ما احلم الله وهو لفظ دال على تقويم  
 الرب جل جلاله وتفخيم شأن صفاته العلية فلا مانع من  
 اطلاقه وفي التنزيل ابصر به واسمع ثم حكى عن قتادة  
 انه قال لا احد ابصر من الله ولا اسمع وقد ورد الملاق صيغة

التفتيح حق الله تعالى في السنة ايضا فالمانع لذلك ان كان  
 استناده الى ان اهل العربية يعقدون في مثل هذا <sup>المنهج</sup>  
 شئ صيره كذا فقل هذا لا يستعمل في حق الله تعالى فهذا التقدير  
 غير لازم ولا مطرد فقد عمنع المانع واذا كان اصل وضع اللفظ  
 في اللغة للتعظيم فلا يمنع منه لاجل ذلك التقدير ولا تسمى الفاظ  
 الناس على دقائق اهل العربية التي لا دليل عليها اصلية - يمكن  
 تقدير ما يوافقهم بما لا انكار فيه من غير اخلال باللائق  
 بالرب جل جلاله بان يقتدس وصفه بذلك وهو ما نفسه  
 او من شدة من خلقه ولا يتقدر شئ صيره كذلك واقفي السبكي  
 ايضا فيمن سئل عن شئ فقال لوجاء جبريل ما فعلته بانه  
 لا يكفر لان هذا العبارة تدل على عظمة جبريل عند ربنا  
 فيمن قال لاخر سالتك ان تجبرني في الله فقال هجرتك لا لفظ الله  
 بل مقتضى هذا اللفظ تعدد الالهة وذلك كفر صريح فان اراده  
 ضربه عنقه ان لم يتب فان ادعى تاويله بصرفه عن الكفر  
 بان اراد اسباب الجحيم التي هي لاجل الله فكانه قال هجرتك  
 لا لسبب لله تعالى فاطلق السبب على المسبب له قبل ذلك  
 منه بيمينه لاحتمال اللفظ او قال هجرتك ان هجرتك لله فذلك  
 مما يحتمله اللفظ بناويل فيقبل ايضا حقنا للدعوى بحسب الامكان  
 ولا سيما ان كان القائل لذلك ممن لا يعرف بعقيدة سيئة  
 لكن يردب على الملاق هذا اللفظ بشاعة ظاهره واقفي  
 شيخنا زكريا الانصاري صفي الله عليه في تحاصفا فقال



احد هما الآخر استملاك ادخل الى الحكم واعمل ففصوله لو  
 اردت ذلك لدخلت اليهم وتقوضت وكفرت التي كفر فهل  
 يكفر بذلك او لا فهاذا يلزمه بان يكفر بذلك الا ان يريد  
 غير الكفر من انواع الاثم فلا يكفر لانه ارتكب محرما  
 فيلزمه التفريق البالغ الرابع له ولا مثاله عن مثله ذلك  
 وبان من تلفظ بالشهادتين بالجمية وهو يحسن العربية  
 لا يكون مسلما بذلك كمظيره في تكبيرة الاحرام حرما لله  
 تعالى على النار وجعلنا من جملة اوليائه المقربين الابرار  
 واجارنا من مائر محن الدنيا والدين وادام لنا رضاه الى ان  
 تقوز بشهوده واعلاطين مع النبيين والصديقين والشهداء  
 ومن علينا بالاخلاص وبالنجاة من مائر العلائق حين لا مثيل  
 ونفع بما الفناه الخاصة والعامة وتقبله من فضله لئلا من  
 آثار غاية الراحة من احوال الكافة والطامة انه اكرم كريم وارحم  
 رحيم وحسبنا الله ونعم الوكيل ولا حول ولا قوة الا بالله العلي  
 العظيم ماشاء الله كان وما لم يشأ لم يكن ماشاء الله لا قوة الا بالله  
 على هذا المؤلف وغيره من ديني ونفسي وسائر آثاره والحمد لله  
 واخر اظهروا باطنا يا ربنا ان الحمد كما ينبغي جلال وجهك ولعظيم  
 سلطانك سبحان ربك رب العزة عما يصفون وسلام على المرسلين  
 والحمد لله رب العالمين وصلى الله وسلم وبارك على سيد محمد وآله  
 وذريته كما صليت وباركت على سيدنا ابراهيم وعلى آل سيدنا ابراهيم  
 في العالمين انك حميد مجيد عذ خلقك ودر صانفك وذنته

مرشك ومداد كلما تك كلما ذكرك وذكره الذاكرون وغفل  
عن ذكرك وذكره الغافلون دعواهم فيها سبحانك  
اللهم وتحسينهم فيها سلام وأتدعواهم ان الحمد لله  
رب العالمين

وقدم هذا الكتاب المبارك في يوم الاثنين المبارك الموافق  
حادي عشر شهر ذي القعدة الحرام الذي هو من شهر  
١٢٩٣ ثلاث وتسعين ومائتين بعد الالف من  
هجرة من خلقه الله على اكل وصف صلى الله وسلم عليه  
واله وكل ناسج على منواله بمطبعة الحاج منصور  
محمد افندي لازالت بطبع العلوم عامر مصححاً بمطالعة  
حضرة العلامة الفاضل مولانا الشيخ مصطفى عز  
حفظه الله تعالى ونفع به ويعلمه امين





Library of



Princeton University.



32101 077782058